مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

ملامح قطاع الزراعة في دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا

نوفمبر 2023

www.grc.net

ملامح قطاع الزراعة في دول
مجلس التعاون الخليجي وتركيا

قائمة المحتويات

1. الملخص التنفيذي 6

1-1 تركيا 6
1-2 دول مجلس التعاون الخليجي 6
1-3 التوقعات المستقبلية المحتملة 7

2. تركيا 8

2-1 مقدمة إلى قطاع الزراعة في تركيا 8
2-2 القطاع الزراعي تفصيلًا 9
2-3 ديناميكيات الصناعة 18

3. دول مجلس التعاون الخليجي 26

3-1 مقدمة إلى القطاع الزراعي 26
3-2 قطاع الزراعة تفصيلًا - دول مجلس التعاون الخليجي 30

4. آثار الجائحة (كوفيد - 19) على القطاع الزراعي على المستوى القُطري (البلد) 46

4-1 آثار الجائحة (كوفيد - 19) على القطاع الزراعي على المستوى القُطري (لكل بلد) 48

5. توقعات قطاع الزراعة داخل كل من دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا 49

5-1 مقارنة بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا 49
5-2 فرص التعاون والاستثمار بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا 52
5-3 التحديات المُواجهة والحلول المطروحة 53
5-4 أهم مشاريع التعاون القائمة بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا 54

6. الملحق 55

6-1 فهرس الكلمات 55
6-2 المصادر الرئيسية للبيانات الواردة في التقرير 58

1. الملخص التنفيذي

1-1 تركيا

تُعد تركيا أحد أهم أقطاب الإنتاج الزراعي في العالم، وتشمل منتجاتها الزراعية الرئيسية القمح والبنجر والقطن والسكر والدواجن والحليب والخضروات والفواكه. كما أنها تُعد أيضًا من أكبر منتجي محصول المشمش والبندق والزعتر في العالم. وقد اشتملت خطتها الإنمائية الخمسية للفترة 2019–2023 على أهدافًا إنمائية للزراعة من بين قطاعات أخرى، حيث استهدفت تلك الخطة تعزيز قدرة القطاع على التكيف مع ظاهرة التغير المناخي وزيادة معدلات الري في جميع أنحاء البلاد.

ويخضع القطاع الزراعي في تركيا لسلسلة من الإصلاحات التي من شأنها تعزيز الزراعة المستدامة في السنوات القليلة المقبلة، كما أن الحكومة التركية تجري برامج تدريبية لخلق مساحة من الوعي الذي يتناول مفهوم الزراعة المستدامة ونشر تقنيات ريفية جديدة تساهم في مساعدة المزارعين على تحسين الإنتاجية. وقد ساهم الارتفاع المفاجئ في الاستعانة بالأسمدة المعدنية والمبيدات في تحقيق أهداف الاستدامة داخل القطاع الاقتصادي الريفي. ومن الجدير بالذكر أن الزراعة المستدامة سوف تفضي الى تحسين إنتاجية المزارعين ونوعية التربة بشكل كبير، كما يمكن أن تسهم أيضًا في تحقيق الأمن الغذائي في تركيا على مدى العقد المقبل.

ويُعد الجفاف من الظواهر الشائعة في العديد من المناطق في تركيا ومن المتوقع أن تزداد شدته وتواتره بسبب ظاهرة التغير المناخي، ومن جانبها تُقدم تركيا على إطلاق المبادرات لإدارة الجفاف والأزمات الناجمة عنه بما في ذلك وضع خطط للعمل في ظل الجفاف وخطط إدارة الجفاف القائم على الأحواض وإدارة المياه، كما أن الدولة تستثمر أيضًا في تعزيز البنية التحتية للبيانات ودعم الأبحاث للاستعانة بالبيانات المُولدة لوضع الخطط المذكورة أعلاه وتعزيزها. علاوة على ذلك فقد تم وضع العديد من اللوائح لحماية المناطق الرطبة والتحكم في معدلات تلوث التربة والمياه، كما تم تصميم صناديق الحفاظ على الأراضي بهدف الإبقاء على جودة الأراضي وضمان استدامة الموارد الطبيعية داخل الأراضي الزراعية.

ومن جانبها أيضًا تولي تركيا اهتمامها لتطوير السياسات الرامية إلى تحسين قدرة المزارعين على الإنتاج والمشاركة في البرامج الزراعية التي تشجع إنتاج السلع الأساسية، كما تدعم الدولة سبل تطوير البنى التحتية الجديدة داخل قطاعات الري وإنتاج المحاصيل الاستراتيجية وتحث المزارعين على شراء خطط التأمين الزراعي. علاوة على ذلك فإن زراعات بنك (TCZB) وتعاونيات الائتمان الزراعي في تركيا (ACC) توفر للمزارعين امتيازات أسعار الفائدة والقروض الميسرة لتخفف عنهم ما يلاقوه من تحديات مالية، ومن الجدير بالذكر أن أسعار الفائدة المطروحة تتباين وذلك وفق الاستخدام المقصود للقرض مثل الري أو تربية الماشية أو الزراعة العضوية أو الممارسات الزراعية المعتمدة.

1-2 دول مجلس التعاون الخليجي

تأسس مجلس التعاون الخليجي في عام 1981 ليضم كل من قطر والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين والكويت وعمان والإمارات العربية المتحدة بهدف تعزيز سبل التكامل والتنسيق والترابط بين تلك الدول، وقد شهدت العقود القليلة الماضية تحقيق دول مجلس التعاون الخليجي لمعدلات نمو اقتصادي لا مثيل لها مما مكنها من أن تحتل المرتبة الأولى بين الدول الرائدة وفقًا لنصيب الفرد من الدخل، إلا أن التقلبات التي تشهدها أسعار النفط قد باتت من العوامل الرئيسية التي أعاقت تقدم هذه الاقتصادات القائمة على النفط. ولا يُعد الاعتماد على قطاع النفط والغاز وحده لتحقيق الازدهار الاقتصادي خيارًا مستدامًا وبالتالي فإن المنطقة تشهد تحولًا نحو التنويع الاقتصادي. وبذلك يُنظر إلى القطاع الزراعي بصفته ركيزة أساسية لأي اقتصاد.

تمثل زراعة المحاصيل تحديًا للمزارعين داخل دول مجلس التعاون الخليجي حيث تتميز هذه الدول بمناخها الجاف، وبالمثل فإن نقص المياه العذبة والمراعي يُعدان من التحديات التي تواجه أنشطة تربية الحيوانات وتطوير مصايد الأسماك الداخلية، وبالتالي وعلى الرغم من أن تلك الدول قد حققت مكانات رائدة في مجال الأمن الغذائي على مستوى العالم إلا أن تلك الريادة قد تحققت وبشكل أساسي من خلال استيرادها المنتجات الزراعية. وفي ظل الاضطرابات التي خلفتها الجائحة (كوفيد - 19) والانكماش الاقتصادي اللاحق لها إضافةً إلى الصراعات المتأججة بين الدول الأوروبية فقد حولت دول

مجلس التعاون الخليجي تركيزها إلى تحقيق الأمن الغذائي من خلال منتجاتها المحلية. شكلت الأغذية المستوردة حوالي 85٪ من معدلات الطلب على الغذاء قبل تفشي الوباء، وقد اشتملت تلك المعدلات على غالبية الأرز المستهلك في المنطقة إضافةً إلى 93٪ من الحبوب و62٪ من اللحوم و56٪ من الخضروات المُستهلكة في المنطقة. ونتيجة لذلك فإن القطاع الزراعي في معظم دول مجلس التعاون الخليجي يشهد اليوم تغيرات وإصلاحات إيجابية جذرية.

وتتراوح تلك التغييرات بين إصلاحات السياسات المعمول بها وإدماج التكنولوجيا بهدف زيادة الإنتاج الزراعي المحلي والتحوط ضد اضطرابات الاستيراد، وتشمل جهود إصلاحات السياسات المبذولة من قبل حكومات دول مجلس التعاون الخليجي توسيع مصادر الاستيراد وتعزيز الخدمات اللوجيستية ورفع كفاءة التوزيع وتطوير احتياطيات غذائية كافية وتقديم حوافز لزيادة الإنتاج والإمدادات. علاوة على ذلك فقد شكلت مسألة إدارة المياه ركنًا مشتركًا في جميع الاستراتيجيات التي وضعتها دول مجلس التعاون الخليجي والرامية إلى دعم قطاع الزراعة؛ حيث عززت كافة دول المجلس من قدرتها على تحلية المياه. بالإضافة إلى ذلك فقد صبت دول مجلس التعاون الخليجي تركيزها على استخدام مياه الصرف الصحي المعالَجة لأغراض الري. وهناك العديد من الخطوات الأخرى التي يُجري اتخاذها لتعزيز نمو القطاع الزراعي ومنها إجراء البحوث المتعلقة بتطوير أصناف المحاصيل التي تتحمل الجفاف والملوحة وتقديم الدعم المالي المباشر للمزارعين. كما أن رؤية دول مجلس التعاون الخليجي قد سلطت الأضواء على تطوير القطاع الزراعي بصفته مقياسًا للأمن الغذائي؛ حيث تركز رؤية المملكة العربية السعودية 2030 على الحد من هدر المواد الغذائية وتعزيز سبل الزراعة ذات الكفاءة في استخدام الموارد، بينما تسعى رؤية عمان 2040 إلى تنويع الإنتاج الزراعي وجعل الزراعة قطاعًا أكثر إنتاجية واستدامة في البلاد وتعزيز استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة للري، وتهدف الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين 2030 إلى جعل قطاع الزراعة أكثر استدامة وإلى رفع معدلات تصدير السلع المُصنعة من قبل القطاع، وبالمثل فإن استراتيجية تطوير رؤية الكويت 2035 تهدف إلى تعزيز إنتاج قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في ظل الاستفادة من موارد الطاقة والمياه المستدامة. ويُعد كل من برنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة في المملكة العربية السعودية ومشروع الأمن الغذائي في قطر من البرامج البارزة والمصممة خصيصًا لتعزيز نمو القطاع الزراعي.

3-1 التوقعات المستقبلية المحتملة

دول مجلس التعاون الخليجي

- التركيز على تحقيق التنويع الاقتصادي مما يخلق إمكانات هائلة لنمو القطاع الزراعي داخل دول مجلس التعاون الخليجي.
- زيادة الاعتماد على التكنولوجيا لتعزيز الإنتاج الزراعي في الأجواء الصحراوية.
- التركيز على تقليل الاعتماد على المحاصيل المستوردة والمنتجات الحيوانية ورفع القدرة على الصمود أمام اضطرابات سلاسل التوريد والإمداد.
- ابتكار حلول محلية لتحقيق الأمن الغذائي من خلال عقد الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- تنفيذ الاستراتيجية الموضوعة للتخفيف من آثار الاضطرابات الناجمة عن ظاهرة التغير المناخي والكوارث الطبيعية والاضطرابات السياسية والتراجع الاقتصادي.
- زيادة التركيز على الزراعة المستدامة للدواجن وإنتاج الحبوب.
- تطوير برامج تنمية ريفية معززة لتحفيز الزراعة وزيادة محفزات الاستثمار في القطاع الزراعي.
- تعزيز تقنيات الزراعة المُرشدة للمياه.

تركيا

- تعزيز سبل البحث والتطوير المؤسسي لتطوير سلالات الحبوب المقاومة للجفاف.
- إدخال الإصلاحات في مجال تخطيط المشاريع واستراتيجيات التنفيذ لتحسين النتائج المرجوة.
- تحقيق الاستفادة المالية المثلى ودعم المزارعين من خلال توفير الحوافز المالية.
- زيادة التركيز على إدارة المياه والممارسات الزراعية المستدامة.
- تعزيز مصايد الأسماك الداخلية من خلال الاستخدام الفعال لبحيرات المياه العذبة.
- زيادة التركيز على الزراعة العضوية مع تزايد شعبية المنتجات المستزرعة عضويًا.
- تطوير معلومات السوق وأنظمة المراقبة لمراقبة المدخلات الزراعية وتقلبات أسعار المنتجات.
- تنفيذ اللوائح الموضوعة للحد من الاستخدام غير الزراعي للأراضي الزراعية.

2. تركيا

2-1 مقدمة إلى قطاع الزراعة في تركيا

2-1-1 نبذة عامة واتجاهات الصناعة الرئيسية

تشكل تركيا سوقًا ديناميكية معقدة للمنتجات الغذائية والزراعية وهي أيضًا من رواد هذا المجال من حيث الاكتفاء الذاتي الغذائي، وتُعد زراعة المحاصيل من المهن الشائعة بين أفراد الشعب التركي على الرغم من ارتفاع حصة القطاعات الصناعية والخدمية الأخرى، وتشجع التربة الخصبة والمناخ المواتي والأمطار الغزيرة على نمو معظم أنواع المحاصيل في الدولة، كما أن تركيا واحدة من البلدان التي تمتلك أكبر حصة من الأراضي الزراعية في العالم (49.1٪ من إجمالي مساحة الأراضي زراعية)، ووفقًا للبيانات الصادرة عن المعهد الإحصائي التركي عام 2021 فقد امتلكت تركيا ما يقرب من 380,890 كم^2 من الأراضي المزروعة مقارنةً بنحو 377,160 كم^2 في عام 2019، وعلاوة على ذلك فإن البلاد تتخذ عدة خطوات لاعتماد ممارسات زراعية مستدامة لضمان الأمن الغذائي.

ومن جانبها وبعد الزلزال الذي شهدته الدولة في أوائل عام 2023 فقد فرضت العديد من القيود على تصدير المنتجات الزراعية لضمان توافر الغذاء وتخفيف التضخم الغذائي في جميع أنحاء البلاد، وشمل ذلك حظر تصدير العديد من المنتجات الزراعية (الزيوت النباتية واللحوم والبقول) وبعض منتجات الألبان، إلا أن هذه القيود تم رفعها بشكل دوري خلال شهر فبراير 2023. وفي مارس 2023 أصدرت حكومة تركيا إشعارًا برفع القيود المتبقية على تصدير المنتجات الزراعية مثل الطماطم واللحوم الحمراء وزيت عباد الشمس وبعضاً من البقول.

2-1-2 توقعات مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لتركيا

فيما يلي رسومًا بيانيةً تعرض المساهمة الفعلية والمتوقعة لقطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لتركيا. تم حساب القيم المتوقعة في ضوء مؤشرات مختلفة مثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحالي والحصة السابقة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم والاستثمار المتوقع في قطاع الزراعة ومخطط «رؤية" البلد المعنية وتحليل الواردات والصادرات وغيرها.

التوقعات المتعلقة بقطاع الزراعة والحراجة (زراعة الغابات) وصيد الأسماك، متضمنة القيمة المضافة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) حتى عام 2028

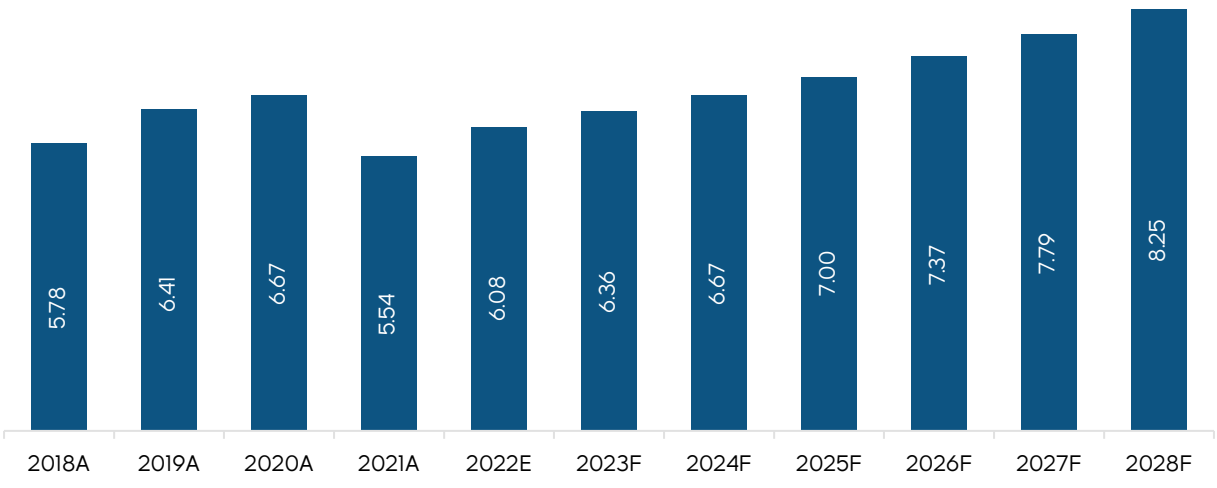

A فعلي ، F تنبؤ ، E مقدر ؛ المصدر: البنك الدولي ، الفريق التحليلي

ملاحظة: اعتمد التنبؤ بأرقام السوق على مؤشرات مختلفة مثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحالي والحصة في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم ونمو القطاع والاستثمار في القطاع ورؤية الحكومة وسبل التصدير وغيرها

تمثل الرسوم البيانية أعلاه المؤشر الدال على الكيفية التي من المتوقع أن يزيد من خلالها القطاع الزراعي مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لتركيا خلال فترة التوقعات. ويُعد توافر القوى العاملة الماهرة ميزة رئيسية للبلد، كما أنه من المتوقع أن يؤدي اهتمام المتزايد بمسألة تطوير القطاع الزراعي إلى تعزيز نمو القطاع.

2-2 القطاع الزراعي تفصيلًا

2-2-1 نوع الزراعة

2-2-1-1 زراعة النباتات

تنتج تركيا مجموعة متنوعة من الحبوب والخضروات والفواكه والمكسرات، وعلى الرغم من كونها منتجًا كبيرًا للقمح إلا أن البلاد تستورد كميات كبيرة من القمح من روسيا وأوكرانيا.

الأراضي الزراعية في تركيا

إجمالي الأراضي الزراعية المستغلة (تُقدر بألف كم2)

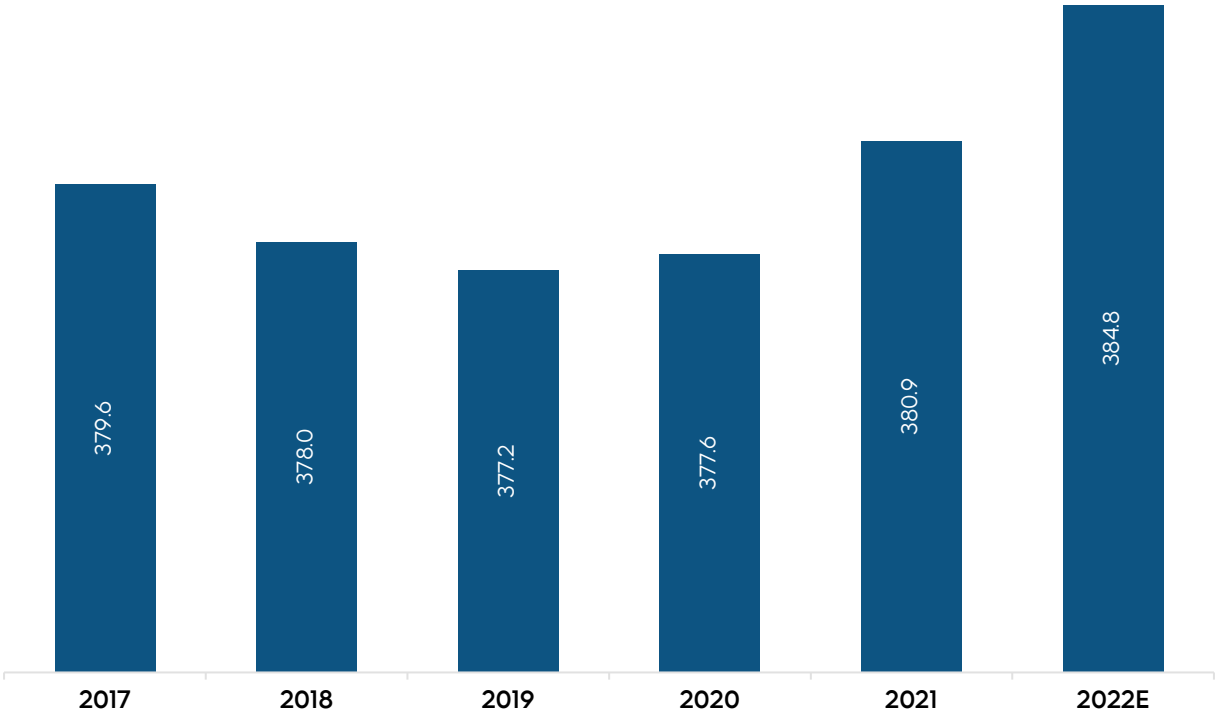

المصدر:تويك إنفو؛ E مقدر

كما يتضح من الرسم البياني أعلاه فقد نجحت الدولة في زيادة إجمالي مساحة الأراضي الزراعية المستخدمة بعد عام 2019: فوفقًا للبيانات الصادرة عن المعهد الإحصائي التركي زادت المساحة الإجمالية للأراضي الصالحة للزراعة من 19580 كم^2 في عام 2019 إلى 19881 كم^2 في عام 2021، كما زادت مساحة الأراضي المزروعة بمحاصيل دائمة من 3011 كم^2 في عام 2010 إلى 3591 كم^2 في عام 2021، ويبرز هذا النمو اهتمام الدولة المتزايد بتطوير القطاع.

إحصائيات استخدام الأسمدة في تركيا

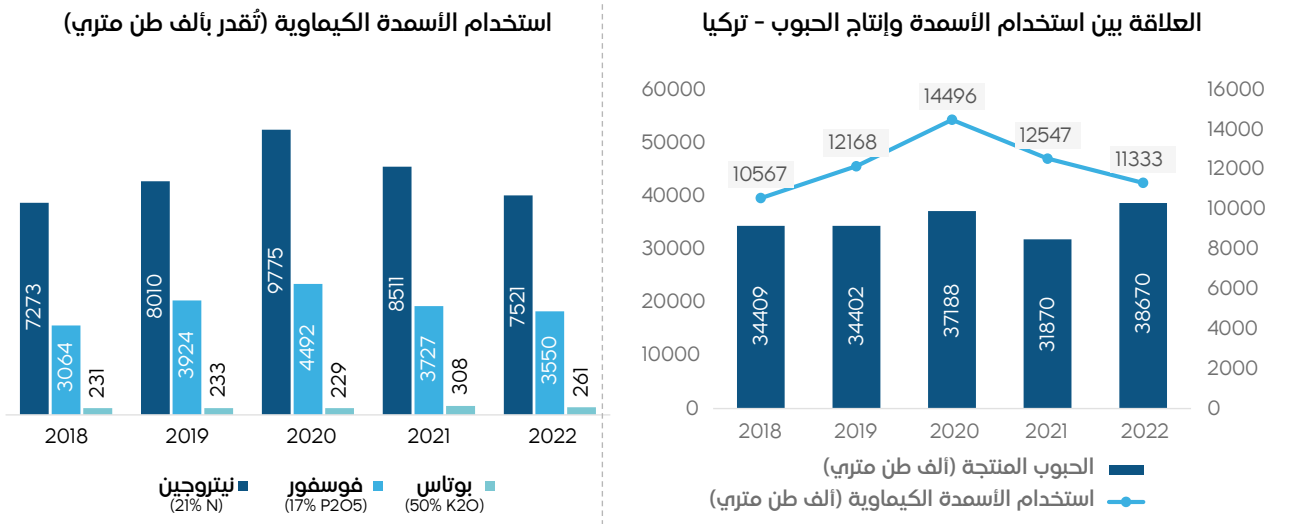

المصدر: تويك إنفو، منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وزارة الزراعة والغابات

كما يتضح من الرسم البياني أعلاه فقد ارتفعت إنتاجية القطاع الزراعي خلال عام 2020؛ حيث أدى الإغلاق الذي شهدته القطاعات المختلفة الأخرى إلى تدفق العمال إلى القطاع الزراعي مما ساهم في ارتفاع الإنتاجية فيه، وبالمقارنة مع عام 2020 فقد انخفض كل من إنتاج الحبوب واستخدام الأسمدة في عام 2021 بسبب عودة مختلف القطاعات الأخرى إلى العمل مرة أخرى مما أدى إلى تدفق العمال من القطاع الزراعي، إلا أن إنتاج الحبوب قد بلغ ذروته في عام 2022 على الرغم من انخفاض استخدام الأسمدة ويمكن أن يُعزى مثل هذا النمو إلى الاستخدام المتزايد لتقنيات الزراعة المستدامة.

إحصائيات استخدام الميكنات الزراعية في تركيا

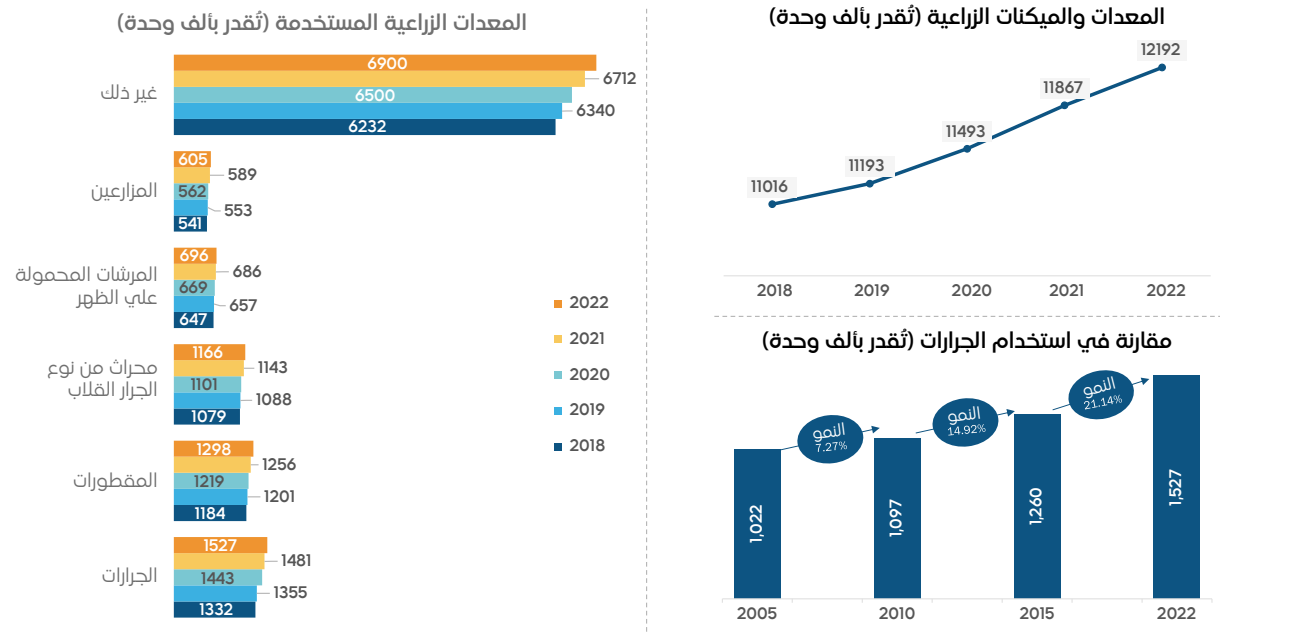

المصدر: تويك إنفو، وزارة الزراعة والغابات التركية

كما يتبين من الرسم البياني أعلاه فإن استخدام القطاع الزراعي للأدوات والميكنات الزراعية قد شهد ارتفاعًا ذا وتيرة جيدة، كما أنه يوضح تركيز البلاد على تحسين سبل إنتاج الأراضي الزراعية المتاحة. وقد ارتفع عدد الجرارات المستخدمة من 1,332 ألف وحدة في عام 2018 إلى 1,527 ألف وحدة في عام 2022 بينما ارتفع عدد المسالف (آلة تُسَوَّى بها الأرض للزراعة وغيرها) من 541 ألف وحدة إلى 605 ألف وحدة، وبالمقارنة مع عام 2015 فقد زاد استخدام الجرارات بنسبة هائلة بلغت 21.14٪ في عام 2022، وبالمثل فقد ارتفع العدد الإجمالي للميكنات الزراعية من 11,016 ألف وحدة في عام 2018 إلى 12,192 ألف وحدة في عام 2022. وتظهر هذه الاتجاهات فرصًا متزايدةً لمصنعي المعدات الزراعية للاستثمار في تركيا.

2-1-2-2 الثروة الحيوانية

تُعد زراعة المحاصيل النباتية من الأنشطة التي تُماس في جميع أرجاء تركيا إلا أن المناطق الشرقية الجبلية من البلاد تعتمد على تربية الحيوانات؛ حيث تشكل هذه المناطق ربع القيمة الإجمالية لإجمالي الإنتاج الزراعي.

إحصاءات الثروة الحيوانية في تركيا

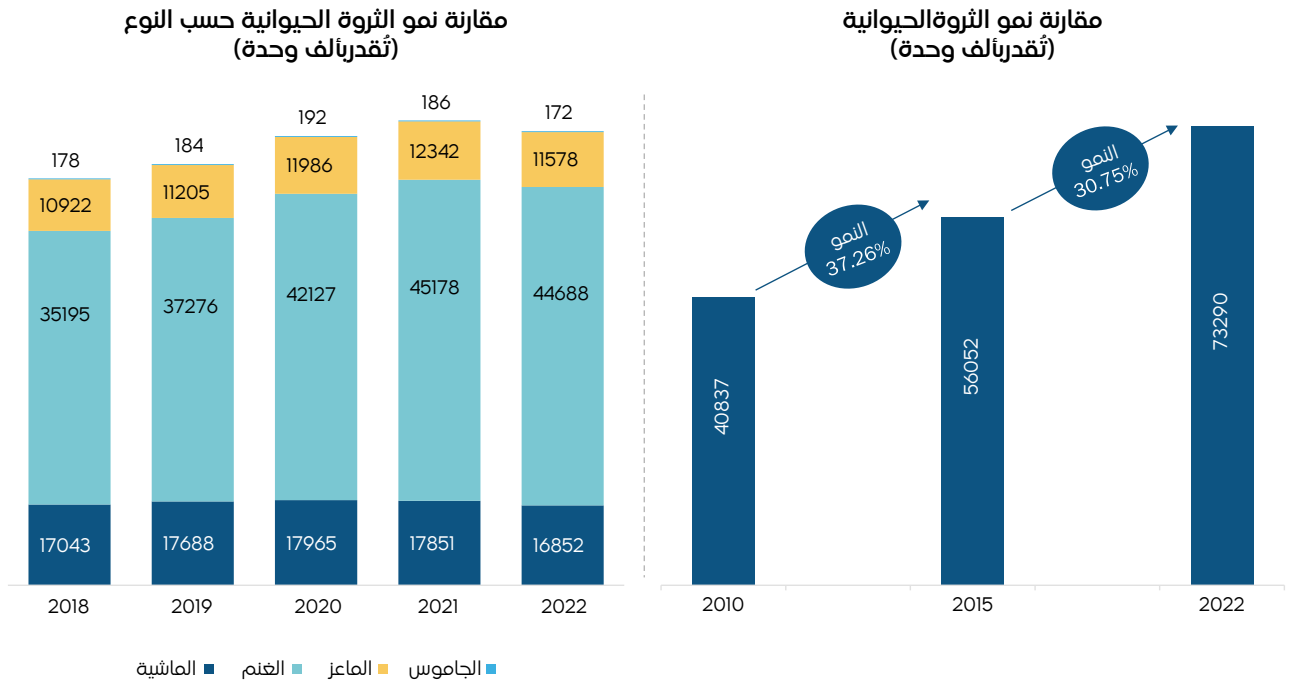

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، تويك إنفو، وزارة الزراعة والغابات التركية

كما هو موضح في الرسم البياني أعلاه فقد نمت وحدات الثروة الحيوانية بشكل هائل في الدولة؛ حيث بلغ النمو المحقق في وحدات الثروة الحيوانية أكثر من 30٪ خلال الفترة بين عامي 2015 و2022، وكانت الأغنام أكثر الحيوانات تربيةً في البلاد على مدى السنوات الخمس الماضية تليها الماشية والماعز كما هو موضح من خلال الرسوم البيانية، وكان الجاموس أقل الحيوانات تربية نسبيًا وذلك نتيجة انخفاض الطلب على المنتجات القائمة على الجاموس. وتُعد تربية الحيوانات جزءًا لا يتجزأ من القطاع الزراعي في تركيا؛ حيث تساهم المنتجات الحيوانية- بما في ذلك البيض والجلود والألبان واللحوم والصوف- بأكثر من ثلث قيمة الإنتاج الزراعي سنويًا كما أنها عنصر تصدير مهم للدولة. وفقًا للتقارير الصادرة عن مركز التجارة الدولية:

صادرات تركيا من اللحوم والمنتجات الحيوانية المُعالجة

1,149.02
مليون دولار أمريكي
في عام 2022

584.60
مليون دولار أمريكي
في عام 2018

صادرات تركيا من الحيوانات الحية

129.01
مليون دولار أمريكي
في عام 2022

57.97
مليون دولار أمريكي
في عام 2018

تشتهر المراعي الواقعة في منطقة الأناضول بتربية الماشية والأغنام، ويُعد الصوف أيضًا عنصر تصدير مهم لتركيا؛ حيث تنتج أنواع الأغنام التقليدية في تركيا صوفًا خشنًا مناسبًا ليدخل في صناعة السجاد والبطانيات بينما يتم تربية أغنام ميرينو في منطقة بورصة لانتاج الصوف الأنعم.

2-2-1-3 الثروة السمكية

تعد مزارع ومصايد الأسماك مصدرًا مهمًا للمواد الغذائية الصحية التي يسهل الوصول إليها وهي أيضًا مصدرًا لكسب العيش في تركيا، كما أن هذا الانتاج يساهم في تحقيق الرفاهية الاقتصادية الساحلية والريفية في البلاد. ومن جانبها فإن الحكومة التركية تدعم قطاع الثروة السمكية من خلال وضع مجموعة واسعة من السياسات التي تصب تركيزها على خلق فرص العمل والاحتفاظ بها وتحسين رفاهية الصيادين وضمان استدامة القطاع إلى جانب ضمان استدامة الموارد التي يعتمد عليها القطاع نفسه، وعادة ما تفيد الخدمات المالية الحكومية قطاع الثروة السمكية ككل أو تفيد بعض من شرائحها مما يوفر الدعم المباشر للأفراد والشركات العاملة.

إحصاءات الثروة السمكية – تركيا

إجمالي منتجات الثروة السمكية
(تُقدر بالطن المتري)

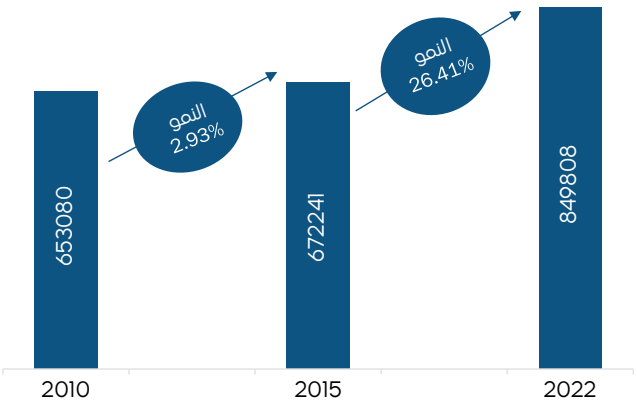

منتجات الثروة السمكية، على حسب النوع
(تُقدر بالطن المتري)

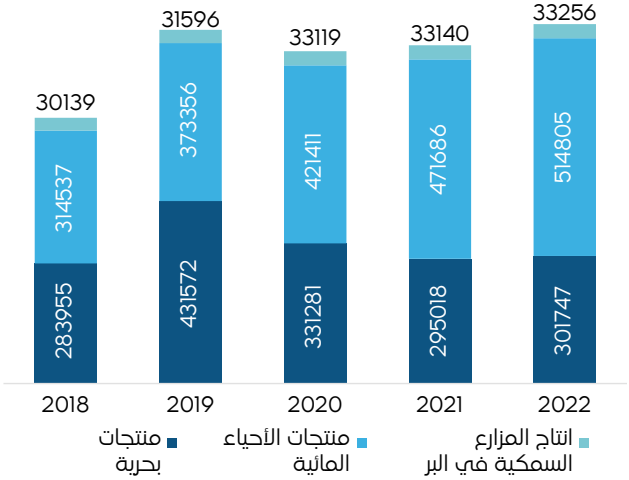

المصدر: تويك إنفو ، منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)

كما هو موضح في الرسم البياني أعلاه فقد شهد قطاع الثروة السمكية نموًا كبيرًا منذ عام 2010، وبينما انخفضت المنتجات البحرية إلى حد ما فقد كانت هناك زيادة هائلة في إنتاج المزارع السمكية وذلك بسبب التطور في البنية التحتية والمبادرات الداعمة المقدمة من الحكومة، وقد رفعت تركيا من صادراتها من الأسماك الطازجة والمبردة حيث بلغت الصادرات 642.62 مليون دولار أمريكي في عام 2022 مقارنةً بـ 472.23 مليون دولار أمريكي في عام 2018، وتُظهر هذه الاتجاهات الأهمية المتزايدة التي توليها الدولة لهذا القطاع.

2-2-2 المساهمة الاقتصادية

1-2-2-2 المبادرات والبرامج الحكومية

- شهد شهر مايو 2023 إعلان تركيا عن خططها لاستثمار حوالي مليار دولار أمريكي بهدف تجديد الإنتاج الزراعي في المناطق الريفية حيث يمول برنامج الاتحاد الأوروبي للمساعدة في مرحلة ما قبل الانضمام للتنمية الريفية (IPARD) الثالث هذه المبادرة من خلال الحكومة التركية، إضافةً إلى ذلك فإن هذا الاستثمار الرامي إلى خلق ما يصل إلى 30 ألف فرصة عمل جديدة يتم تنسيقه من قبل مؤسسة دعم التنمية الزراعية والريفية (TKDK) التابعة لوزارة الزراعة والغابات التركية.
- شهد شهر أبريل 2023 تقديم نسخة مُحدثة من أول مساهمة مخصصة محددة وطنيًا لعام 2012 للتركيز على الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 41٪ حتى عام 2030، ومن المتوقع أن تساعد المساهمات المحددة وطنيًا في قطاع الزراعة فيما يلي:

- أعلنت تركيا في شهر مارس 2023 عن خططها لتقديم مشروع قانون يتألف من 11 مادة لمواجهة ظاهرة التغير المناخي وتعزيز الإنتاجية الحرجية (انتاج الغابات) والانتاج الزراعي؛ حيث يخطط مشروع القانون لتشجيع الإنتاج المتعاقد عليه وإعطاء الأولوية لدعم المنتجين وضمان سلامة الأغذية وأمنها وغيرها من الأهداف الأخرى المرجوة، ويشمل مشروع القانون المُشار إليه مجموعة من العمليات التي تتراوح ما بين زراعة القنب لإنتاج الألياف وحتى إنتاج المبيدات الحشرية.

- أعلنت وزارة الزراعة والغابات التركية في شهر يناير 2023 عن «استراتيجية وخطة عمل مكافحة الجفاف الزراعي للفترة 2023-2027» وذلك لمكافحة ظاهرة الجفاف الزراعي ونشر الوعي بالأمر بين عامة الناس وتخطيط الاستخدام المستدام للمياه الزراعية وغير ذلك من الأهداف المرجوة، وبموجب هذه الخطة فإن الوزارة تعتزم إجراء الرصد الإقليمي لرطوبة التربة وتوقعات هطول الأمطار وتقييمات المياه الجوفية والمياه السطحية إضافةً إلى جمع البيانات للوقاية من الجفاف.
- تهدف سياسات التنمية الريفية في تركيا (2021-2023)- والتي قد تم الإفصاح عنها في يناير -2021 إلى زيادة الطاقة الإنتاجية لنقابات المنتجين والشركات العائلية (شركات تُدار من قبل أفراد العائلة المخولون بذلك) إضافةً إلى إمكانية توظيف القوى العاملة الريفية وغيرها من الأهداف الأخرى المرجوة، كما أنها تخطط لتحقيق التنويع الاقتصادي الريفي مع تقييم الأنشطة الاقتصادية الزراعية وغير الزراعية لضمان زيادة الإنتاج والعمالة، وتخطط السياسة إلى تعزيز القدرة التنافسية لقطاعي الزراعة والأغذية وزيادة الإنتاج الغذائي وضمان الأمن الغذائي.
- جاءت خطة العمل المعروفة ب «الصفقة الخضراء" لعام 2021 باستراتيجيات عدة للمساهمة في انتقال تركيا إلى مرحلة يكون فيها الاقتصاد مستدام وفعال من حيث الموارد، وتحدد هذه السياسة أيضًا الأهداف الموضوعة لجعل قطاع الزراعة في تركيا أكثر استدامةً وأكثر إنتاجية.
- من المتوقع أن تهدف الاستراتيجة وخطة العمل الوطنية للحفاظ على المراعي الطبيعية 2021-2030 إلى ضمان الاستدامة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والحفاظ على المراعي العشبية.
- تضع السياسة القطاعية الخاصة بمصايد الأسماك- والتي أُعلن عنها في شهر يناير -2019 استراتيجيات لمنع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه لضمان الحفاظ على الأسماك والموارد المائية وتحقيق التنمية المستدامة وإدارة تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك، ويبلغ الإطار الزمني لهذه السياسة القطاعية خمس سنوات تمتد خلال الفترة من 2019 إلى 2023.
- شهد شهر يناير 2019 الإعلان عن الخطة الاستراتيجية لوزارة الزراعة والغابات التركية- السياسة الوطنية الشاملة لعدة قطاعات- والموضوعة لتعزيز الأمن الغذائي والصحة العامة والنمو الاقتصادي من خلال الثروة الحيوانية ذات القيمة المضافة وتربية النباتات بطريقة فعالة ومنتجة ومستدامة بيئيًا، ويبلغ الإطار الزمني لهذه السياسة القطاعية خمس سنوات تمتد خلال الفترة من 2019 إلى 2023.

3-2-2 المحاصيل الزراعية

يعرض الرسم البياني أدناه المحاصيل الزراعية داخل تركيا:

إنتاج الحبوب - تركيا

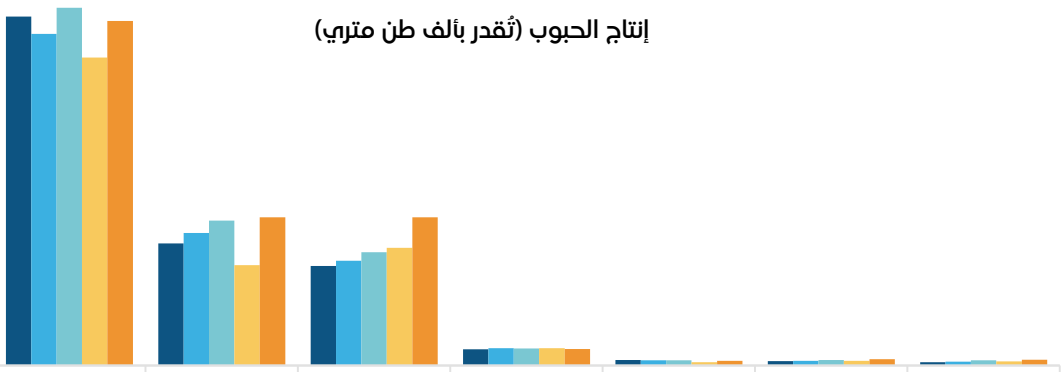

	قمح	شعير	ذرة صفراء	أرز	الشيلم	شوفان	غيره
2018	20000	7000	5700	940	320	260	189
2019	19000	7600	6000	1000	310	265	227
2020	20500	8300	6500	980	296	315	297
2021	17650	5750	6750	1000	200	276	244
2022	19750	8500	8500	950	273	365	332

المصدر: تويك إنفو ، منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)

كما هو موضح في الرسم البياني أعلاه يُعد القمح هو المحصول الأكثر إنتاجًا في تركيا بينما يشهد انتاج الأرز والشيلم والشوفان ارتفاعًا تدريجيًا، ويُعد دقيق القمح من المنتجات الزراعية الأكثر تصديرًا من تركيا حيث بلغت قيمته التصديرية 1497.90 مليون دولار أمريكي في عام 2022، ومن الجدير بالذكر أن تلك القيمة كانت قد بلغت 1,006.29 مليون دولار أمريكي في عام 2018 مما يدل على ارتفاع قيمته التجارية منذ ذلك الوقت.

مقارنة الإنتاج الزراعي - تركيا

مقارنة بين مجموعة مختارة من الخضروات المنتجة
(تُقدر بألف طن متري)

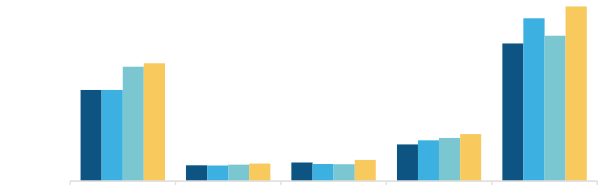

	طماطم	خيار	بصل (جاف)	بطاطس	بنجر السكر
2005	10050	1745	2070	4060	15181
2010	10052	1739	1900	4513	17942
2015	12615	1823	1879	4760	16023
2022	13000	1939	2350	5200	19254

مقارنة الحبوب المنتجة
(تُقدر بألف طن متري)

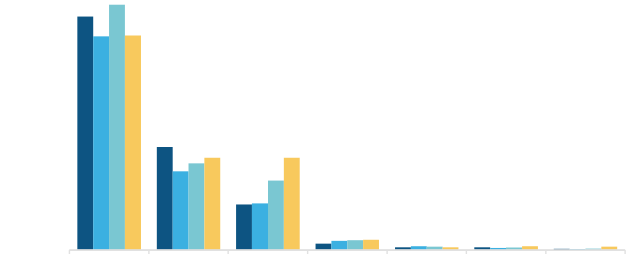

	قمح	شعير	ذرة صفراء	أرز	الشيلم	شوفان	غيره
2005	21500	9500	4200	600	270	270	132
2010	19674	7250	4310	860	366	204	109
2015	22600	8000	6400	920	330	250	137
2022	19750	8500	8500	950	273	365	332

مقارنة المكسرات المنتجة
(تُقدر بألف طن متري)

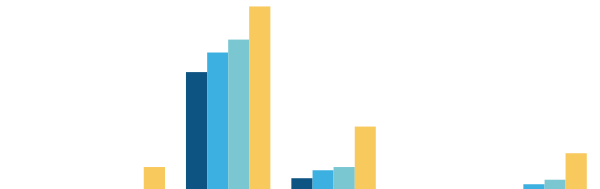

	لوز	بندق	جوزعين الجمل	كستناء	فستق
2005	45	530	150	50	60
2010	55	600	178	59	128
2015	80	646	190	64	144
2022	190	765	335	80	239

مقارنة بين مجموعة مختارة من الخضروات المنتجة
(تُقدر بألف طن متري)

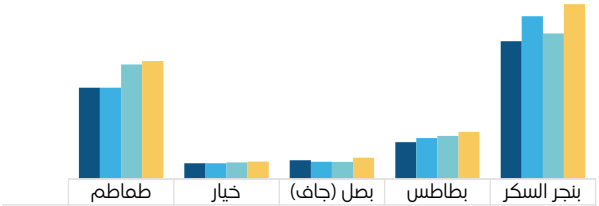

	طماطم	خيار	بصل (جاف)	بطاطس	بنجر السكر
2005	10050	1745	2070	4060	15181
2010	10052	1739	1900	4513	17942
2015	12615	1823	1879	4760	16023
2022	13000	1939	2350	5200	19254

المصدر: تويك إنفو، منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)

تعقد الرسوم البيانية أعلاه مقارنةً بين المحاصيل الزراعية المختلفة في تركيا؛ حيث يمكن ملاحظة أن إنتاج معظم العناصر المتضمنة في الرسم المبين أعلاه قد ارتفع بشكل كبير على مر السنين، فعلى سبيل المثال؛ نجد أن إنتاج اللوز في عام 2022 قد ارتفع بأكثر من أربع مرات عن الانتاج المحقق في عام 2005، وبالمثل نجد أن انتاج جوز عين الجمل في عام 2022 يبلغ ضعف كمية الإنتاج المسجلة في عام 2010 تقريبًا. وفي حين ارتفعت الصادرات فإن نمو الاستهلاك المحلي يُعد أيضًا محركًا رئيسيًا في تعزيز إنتاج المحاصيل الزراعية، كما أن التحول من زراعة المحاصيل التقليدية مثل القمح والذرة وإنتاج الفواكه الجافة قد ساهم بدوره في زيادة إنتاج هذه الفواكه، كما أن وجود عدد كبير من اللاجئين الوافدين من بلدان أخرى يُعد من العوامل المؤثرة إيجابيًا في كمية الاستهلاك الغذائي المحلي.

4-2-2 توقعات القوى العاملة في القطاع الزراعي

شكلت القوى العاملة في قطاع الزراعة 17.12٪من إجمالي القوى العاملة التركية لعام 2021، وقد احتضن قطاع الزراعة 14.78٪من الذكور العاملين و 22.33٪من الإناث العاملات في عام 2021.

إحصاءات القوى العاملة - تركيا

القوى العاملة في قطاع الزراعة (النسبة المئوية من إجمالي القوى العاملة)

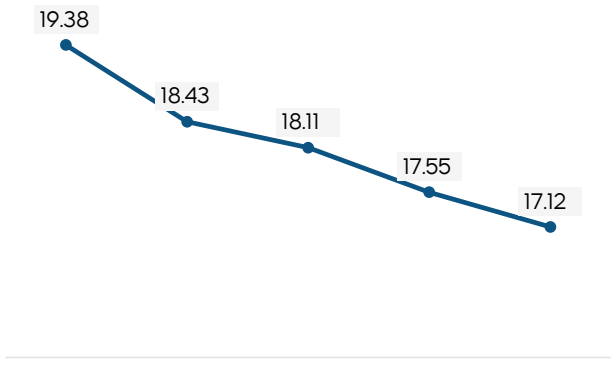

القوى العاملة في قطاع الزراعة (النسبة المئوية من إجمالي القوى العاملة) 2010 مقابل 2015 مقابل 2021

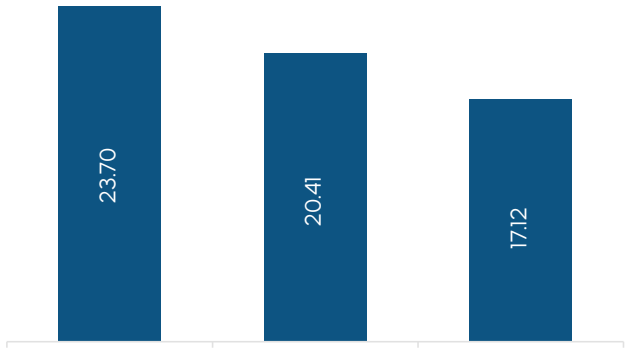

المصدر: تويك إنفو، تقديرات منظمة العمل الدولية النموذجية والبنك الدولي

على الرغم من ارتفاع معدلات إنتاج المحاصيل فقد شهدت تركيا انخفاضًا ثابتًا في حصة القوى العاملة الزراعية؛ وبينما انخفضت الحصة المئوية من إجمالي القوى العاملة فقد ارتفع عدد الأشخاص العاملين إلى 4.87 مليون في عام 2022 مقارنةً بـ4.737 مليون في عام 2020.

5-2-2 المنتجات الزراعية - تحليل عمليات الاستيراد والتصدير في تركيا

صادرات وواردات تركيا

القيمة التجارية للمحاصيل والمنتجات الحيوانية - تركيا
(تُقدر بمليون دولار أمريكي)

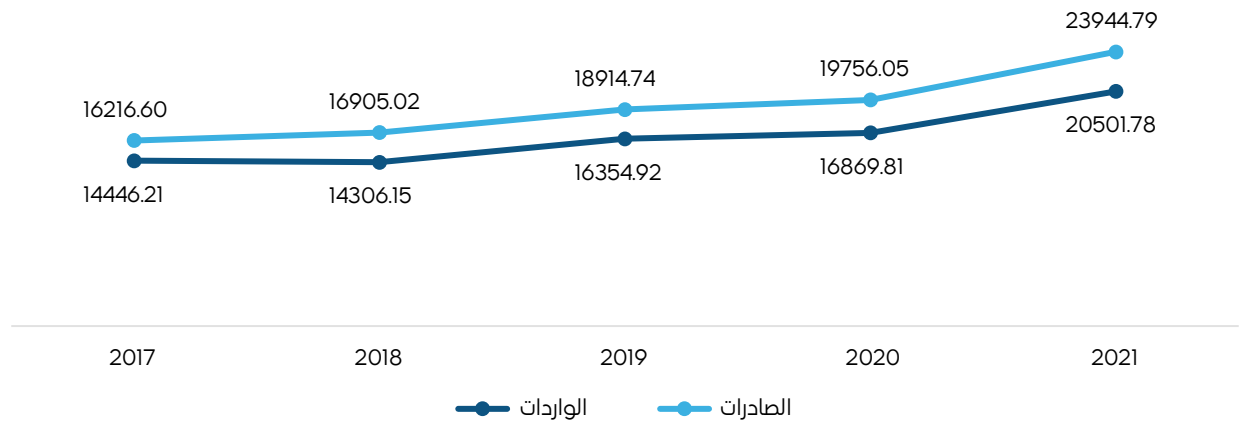

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)

يوضح الرسم البياني أعلاه ارتفاع واردات تركيا وصادراتها ذات الصلة بالمنتجات الزراعية، وقد كان النمو الذي شهده قطاع السياحة- وخاصةً السياحة العلاجية- من المحركات الرئيسية الدافعة لاستهلاك المنتجات الزراعية المحلية في البلاد، ومن الجدير بالذكر أن قطاع السياحة يساهم بشكل كبير في إنماء الاقتصاد التركي حيث يساعد تدفق السياح على استهلاك المنتجات الزراعية المختلفة بقوة، ووفقًا لمنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة فقد وصل ما يقرب من 30 مليون سائح إلى تركيا في عام 2021 أي بزيادة 15.9 مليون سائح مقارنةً بعام 2020، وقد أدى هذا الارتفاع الكبير في معدلات استقبال السياح في البلاد إلى زيادة في استهلاك الغذاء مما أدى بدوره إلى تعزيز نمو القطاع الزراعي. إضافةً إلى ذلك وفي ضوء البيانات الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فإن تركيا تشكل اليوم المأوى 3.6 مليون لاجئ مُسجل، لذا فإن وجود مثل هذا العدد الكبير من اللاجئين قد ساهم وبشكل كبير في نمو الاستهلاك المحلي مما أدى بدوره إلى ارتفاع معدلات الواردات الغذائية. علاوة على ذلك فقد أفضى تحسين العلاقات التجارية مع العديد من الدول الى دعم تصدير المنتجات التركية الزراعية الرئيسية مثل دقيق القمح والحبوب والمنتجات الحيوانية المُعالجة.

6-2-2 استثمارات رأس المال والمستثمرون الرئيسيون - تركيا

تُعد تركيا من أكبر 10 اقتصادات زراعية في العالم؛ حيث يحتل قطاع الزراعة أهمية بالغة عند تناول سبل التنمية الريفية والعمالة والتصدير، وتُعد تركيا أيضًا مركزًا إقليميًا لإنتاج المواد الغذائية ومعالجتها وتصديرها إلى الأسواق الأوروبية والشرق أوسطية الكبرى، وقد ظهرت الحاجة إلى توفير المزيد من الفرص الاستثمارية لمساعدة المزارعين بهدف تحسين تقنيات انتاجهم وتعزيز إنتاجيتهم والتعامل مع ظاهرة التغير المناخي. يوضح الشكل التالي حالة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطاع الزراعي في تركيا.

إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الزراعة (مقدر بالمليون دولار أميركي)، تركيا

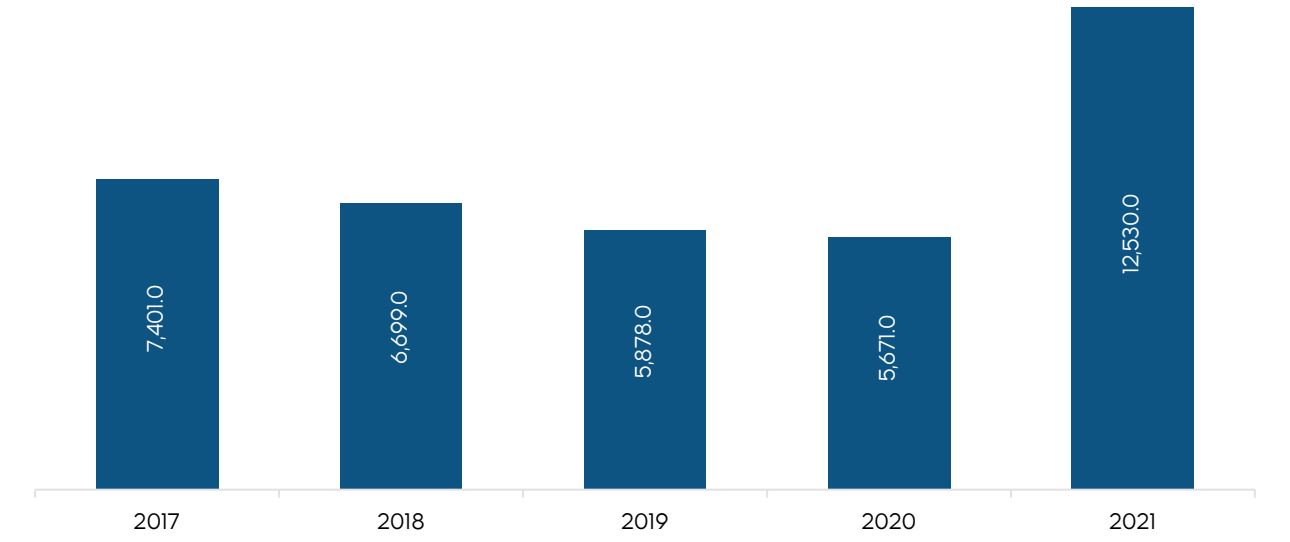

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)

تمتاز تركيا بمناخها المواتي كما أن موقعها الجغرافي المميز قد جعل منها جسرًا يربط بين قارة آسيا وقارة أوروبا وقارة إفريقيا، وتشكل هذه العوامل مزايا رئيسية تساعد البلاد لتجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للعمل داخل قطاعها الزراعي. ويوضح الرسم البياني الشريطي أن تركيا قد استقبلت معدلًا ثابتًا من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي على مدى السنوات القليلة الماضية، وقد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر معدلات ارتفاع كبيرة في عام 2021 وذلك بسبب تحسين العلاقات التجارية مع الدول المجاورة بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي، كما أن الحكومة التركية- ووفقًا للإحصائيات الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)- قد رفعت مبلغ الائتمان المطروح للقطاع بأكثر من 50٪مقارنةً بعام 2020 مما سمح بحدوث توسع إضافي وبالتالي جذب المزيد من الاستثمارات، وفي ظل التحسن الأكبر الذي

تشهده البنية التحتية الزراعية وتبني التكنولوجيا وسبلها بشكل أكبر فإنه من المتوقع أن يشهد القطاع ارتفاعًا قويًا في الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات القادمة.

7-2-2 المشاريع القائمة والمشاريع الجديدة - تركيا

وفي مايو 2023 أعلنت إحدى الشركات التركية الكبرى عن استمرار إنشاء صوبات زراعية جديدة خالية من التربة، وقد أكملت الشركة مرحلة أولية تزيد مساحتها عن 60 هكتارًا وذلك في ضوء خطتها لإنشاء صوبات زراعية على مساحة إجمالية قدرها 500 هكتار، ومن المتوقع أن توفر الشركة فرص عمل لـ 4,500 شخص عند الانتهاء من الاستثمار المخطط له والبالغ قيمته 650 مليون دولار أمريكي.

وقد شهد شهر مايو 2023 أيضاً طرح وزارة الزراعة والغابات التركية 42 نوعًا من النباتات الحقلية المقاومة للجفاف والأمراض للاستفادة منها من قبل قطاع الزراعة التركي خلال عام 2023، ووفقًا لبيان الوزارة فإن مبادرات البحث والتطوير تُعد هي الحل الأمثل لإنتاج بذور نباتية جديدة.

وفي شهر أكتوبر 2022 أعلنت كلا من تركيا وكازاخستان عن المساعي التي تبذلها البلدان بهدف تعزيز التجارة الثنائية بينهما والتي تشمل قطاعات الزراعة والطاقة والنقل والخدمات اللوجيستية والقطاع العسكري، وبالحديث عن التجارة الزراعية بين البلدين فإنه من المتوقع لهذا الجانب أن يشهد ازدهارًا بسبب الاتفاقية المُبرمة بينهما والتي تعود بالنفع على المزارعين من كلا البلدين.

وقد صُمم برنامج التنمية الريفية في المرتفعات بهدف توفير فرص اقتصادية أفضل للمزارعين غير المقتدرين اقتصاديًا ممن يسكنون مرتفعات تركيا حيث يهدف البرنامج إلى تعزيز فرص الرفاهية والاستقرار لديهم من خلال ربط ودمج المزارع والأعمال التجارية الزراعية ضمن مجموعات اقتصادية أكثر ربحية في ظل استخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام مع زيادة قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة (المزارع ذات المساحات الصغيرة) على التكيف مع المناخ وتغيراته، وسيتم تفعيل البرنامج خلال الفترة 2017-2027 بتمويل مشترك من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) والذي يمول حوالي 63 مليون دولار أمريكي من إجمالي التكلفة الإجمالية المقدرة للبرنامج والتي تبلغ 105 ملايين دولار أمريكي.

على الجانب الآخر يتم تنفيذ مشروع تطوير مُستجمعات المياه في جوكسو تاسيلي في قرى مختارة داخل 9 ولايات ضمن مقاطعتي قونية وكرمان في وسط منطقة الأناضول، ويهدف هذا المشروع إلى الحد من الفقر الريفي من خلال تعزيز التنويع الاقتصادي عبر تحسين سبل الإنتاج الزراعي وتعزيز أنشطة التسويق وزيادة القدرة على الصمود أمام الصدمات المناخية. ويستهدف المشروع 32,000 أسرة من أصحاب الحيازات الصغيرة (المزارع الصغيرة) والأسر البدوية التي ينتج معظمها الفواكه والمحاصيل الحقلية إلى جانب تربية الحيوانات المجترة صغيرة الحجم. سيتم تفعيل المشروع خلال الفترة 2015-2025 بتمويل مشترك من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) والذي يمول حوالي 18 مليون دولار أمريكي من إجمالي التكلفة الإجمالية المقدرة للمشروع والتي تبلغ 25 مليون دولار أمريكي.

3-2 ديناميكيات الصناعة

1-3-2 العناصر الدافعة في الصناعة

1-1-3-2 زيادة تصدير المنتجات الغذائية الزراعية

تشهد الصناعات الزراعية في تركيا حالةً من التنوع حيث تمتاز بإنتاجها لمختلف المنتجات الزراعية بما فيها الحبوب والفواكه والخضروات ومنتجات الألبان واللحوم والوجبات المُعالجة، كما أن قطاع إنتاج الأغذية والمشروبات في تركيا يُعد قطاعًا واسعًا ومعقدًا فهو يعتمد بشكل كبير على كل من المكونات المحلية والمستوردة، ويشهد قطاع الأغذية والمشروبات في البلاد توسعًا حيث يخدم الأسواق المحلية والدولية باستمرار لتلبية الطلب المتزايد من العملاء. وشهد عام 2021 تصدير تركيا منتجات المكسرات إلى دول مثل روسيا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة وهولندا حيث شكلت هذه الصادرات 17.2 ٪من إجمالي صادراتها، بينما شكلت صادراتها من دقيق القمح إلى دول مثل العراق واليمن وسوريا 10.9٪من إجمالي تلك الصادرات. وفي العام نفسه بلغ إجمالي صادرات تركيا من الحمضيات إلى روسيا وأوكرانيا وبلغاريا وما إلى ذلك 9.66٪من إجمالي الصادرات. وتشمل صادرات تركيا أيضًا العنب بنسبة (6.78٪) والبقوليات المجففة بنسبة (6.69٪) والفواكه ذات النواة بنسبة (4.42٪) والفواكه المجففة بنسبة (3.92٪) والطماطم بنسبة (3.76٪) وبذور عباد الشمس بنسبة (2.33٪) والذرة بنسبة (1.2٪) والأرز بنسبة (1.34٪) والتوابل بنسبة (1.33٪) والفواكه الاستوائية بنسبة (3.74٪).

علاوة على ذلك تُعد تركيا وجهة سياحية رئيسية وبذلك فهي توفر العديد من فرص النمو لقطاع الزراعة؛ حيث يستهلك السياح الطعام داخل الفنادق والمطاعم والمقاهي مما يعزز الاقتصاد التركي بشكل كبير, كما أن تركيا تمتلك قطاعًا متطورًا لمعالجة الأغذية وتجهيزها بما يلبي احتياجات الأسواق الدولية والمحلية.

2-1-3-2 نمو قطاع تجزئة الأغذية والطلب على المنتجات الغذائية الزراعية

شهدت تركيا في الآونة الأخيرة حركة عمرانية كبيرة اتسمت بزيادة سكانية ثابتة, فأصبح هناك طلب على المواد الغذائية الملائمة والتي يمكن الوصول إليها بسهولة؛ فالكثير من الناس يعيشون في المدن حيث ترتفع مستويات دخولهم, واستجابةً لهذا الطلب فقد شهد قطاع تجزئة الأغذية توسعًا ساهم بدوره في تعزيز مبيعات المنتجات الغذائية الزراعية واستهلاكها. ومن الجدير بالذكر أيضًا أن الزيادة السكانية للطبقة المتوسطة من الشباب داخل المناطق الحضرية قد ساهمت في نمو صناعة تجزئة الأغذية بسبب الشعبية المتزايدة للتسوق لشراء الأغذية عبر شبكة الإنترنت فيما بينهم. وقد واصل قطاع صناعة تجزئة الأغذية نموه في عام 2020 مع زيادة استهلاك الطعام المطبوخ في المنزل بسبب فرض بعض القيود الاجتماعية في تلك الفترة. ويتكون هذا القطاع من السلاسل الحديثة للبيع بالتجزئة ومحلات البقالة الصغيرة التقليدية مع الاهتمام مؤخراً بمتاجر الخصم العميق (المتاجر التي تعرض للبيع سلعًا مخفضة بشكل كبير والتي تكون عادةً فائضة أو مصفاة أو خارج الموسم أو متوقفة أو جزء من مجموعة سلع فردية أو تالفة جزئيًا ... إلخ).

بحلول نهاية عام 2020 تجاوزت مبيعات البقالة بالتجزئة في تركيا 75 مليار دولار أمريكي, أما في عام 2021 فقد بلغت تلك المبيعات 76 مليار دولار أمريكي؛ حيث بلغت حصة تجار التجزئة التقليديين 27,052 مليون دولار أمريكي بينما بلغت حصة محلات البقالة الحديثة 42,975 مليون دولار أمريكي من هذه المبيعات, وبذلك فإن تغيير تفضيلات المستهلك وزيادة سبل التحديث والراحة وزيادة الوعي بالصحة والعافية تُعد هي الدافع وراء نمو قطاع المنتجات الغذائية الزراعية في تركيا.

2-3-2 التحديات القائمة

1-2-3-2 انخفاض معدلات الطلب على الملابس الواردة من روسيا وأوكرانيا

مما لا شك فيه أن الصراع الدائر بين كل من روسيا وأوكرانيا يؤثر وبشكل متزايد على سلاسل توريد وإمداد المنسوجات القطنية التي تُصدر إلى جميع أنحاء العالم, ووفقًا للتقرير الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والذي تناول القضية الروسية الأوكرانية فإن تركيا والصين ومصر والهند تعتمد جميعها على واردات مختلفة من هذين البلدين, وهم بالمناسبة أيضًا مستهلكون رئيسيون للملابس والمنسوجات التركية وهم شركاء تجاريون لهم أهميتهم في قطاع القطن التركي ومنتجاته. وتُعد تركيا سادس أكبر مورد للمنسوجات والملابس إلى روسيا بحصة تبلغ 6.1٪ لذا فإن الصراع الدائر بين كل من روسيا وأوكرانيا يعوق وبشكل كبير معدلات الطلب على المنسوجات والملابس مما يؤدي بدوره إلى انخفاض معدلات الطلب على القطن ليؤثر سلبًا على القطاع الزراعي. علاوةً على ذلك فقد شهد شهر فبراير 2022 ارتفاع معدل التضخم في تركيا ليصل إلى حوالي 54.4٪الأمر الذي من المرجح أن يؤثر بشكل كبير على قدرتها على توريد المواد الخام.

ومن ناحية أخرى فإن الضغط الناجم عن الغزو الروسي لأوكرانيا يؤثر على أداء منتجي المنسوجات والسلع الجلدية داخل اسطنبول بتركيا.

2-2-3-2 الاضطرابات الناجمة عن الزلزال

في عام 2023 ووفقًا للتقارير الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) فقد ألحق الزلزال الذي ضرب جنوب تركيا في شهر فبراير أضرارًا بأكثر من 20٪من الإنتاج الزراعي للبلاد؛ حيث تسبب الزلزال في إلحاق أضرار كبيرة بالقطاع الزراعي بما في ذلك الماشية والمحاصيل ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والبنية التحتية الريفية في المناطق المتضررة. بالإضافة إلى ذلك فقد تأثرت 11 مقاطعة زراعية رئيسية بتلك الأضرار فأثرت بدورها على 15.73 مليون شخص وأكثر من 20٪من إنتاج الغذاء في البلاد. وتشير التقديرات إلى أن تلك الكارثة قد خلَّفت أضرارًا بقيمة 1.3 مليار دولار أمريكي بسبب التدمير الذي شهدته البنية التحتية والحيوانات والمحاصيل والخسائر الزراعية الإضافية التي بلغت 5.1 مليار دولار أمريكي.

وإن كانت الدولة في حاجة إلى بعض الوقت للتعافي من الخسائر التي لحقت بها فإن الدعم الذي قُدم من خلال المساعدات الدولية سوف يسرع من عملية تعافي تركيا بقوة, وفيما يلي بعض التدابير المتخذة للتعافي وإعادة الإعمار:

جدول رقم 1: تدابير التعافي وإعادة الإعمار في القطاعات الفرعية الزراعية:

الأولويات	تدابير قصيرة الأجل (سنة واحدة)	تدابير متوسطة الأجل (2-3 سنوات)	تدابير طويلة الأجل (3-5 سنوات)
التعافي الشامل والمستدام لقطاع المحاصيل الزراعية بصفته قطاعًا فرعيًا يندرج تحت قطاع الزراعة	• توفير الدعم السنوي لمدخلات المحاصيل بما في ذلك البذور والأسمدة والأصناف المقاومة للجفاف لصغار المزارعين بما فيهم النساء والفئات المستضعفة. • توفير الدعم السنوي لمدخلات المحاصيل بما في ذلك البذور والأسمدة للمزارعين متوسطي الحجم. • توفير الشتلات والمدخلات الإضافية المطلوبة للنباتات المعمرة (أشجار الفاكهة) والمحاصيل عالية القيمة (مثل الفستق).. • تقديم الدعم المالي لإعداد/إعادة تأهيل الأراضي وإعادة زراعة الأراضي الزراعية المتضررة بما في ذلك الآلات والأدوات والمعدات. • إعادة تأهيل وتحسين سبل الري الخاص القائمة في المزارع (قنوات مياه/إدارة المياه) لضمان توافر المياه باستخدام مبادئ إعادة البناء بشكل أفضل (BBB). • تحفيز القوى العاملة الموسمية من خلال ضمان توفير فرص جذابة للمعيشة والعمل وتعزيز العمل التطوعي. • دعم إنشاء مجمعات تجريبية للميكنات داخل جميع المقاطعات المتضررة.	• تنظيم تمارين بناء القدرات (أي مدارس المزارعين الميدانية) ضمن نطاق العمليات الزراعية وذلك استعانةً بممارسات الزراعة المناخية الذكية وسبل الزراعة المرنة والتي تشمل الحفاظ على المياه واستعادة قوة التربة وإدارتها. • تسهيل الدعم المالي المقدم للمزارعين خلال المواسم الزراعية القادمة. • وضع برنامج/آلية لدعم العمالة الزراعية في 11 مقاطعة من خلال نظام المعلومات الزراعية التابع لوزارة الزراعة والغابات التركية. • إعادة تأهيل المباني الحكومية وكذلك معاهد البحوث والمعدات المحددة. • إعادة تأهيل وتحسين السدود المتضررة ومخططات الري الأكبر باستخدام مبادئ إعادة البناء بشكل أفضل (BBB). • تقديم الدعم المالي (مزيج من المنح والمدخلات (للشركات الصغيرة والمتوسطة) وتعويض سعر الفائدة لقروض الإنتاج الزراعي لاستعادة مرافق صناعة الأغذية الزراعية واستبدال الميكنات والأدوات والمعدات الإنتاجية.	• دعم إنشاء واستمرار أنظمة تأمين المحاصيل القياسية القائمة على مؤشرات الطقس/المخاطر الشاملة للمزارعين الأكثر ضعفاً ممن يعيشون في المناطق المعرضة للمخاطر. • تحسين نظام البحوث الزراعية العامة لتطوير ممارسات الزراعة الذكية مناخياً والقدرة على التكيف مع المناخ لدعم المزارعين في المناطق المعرضة للكوارث.
التعافي الشامل والمستدام لقطاع الثروة الحيوانية بصفته قطاعًا فرعيًا يندرج تحت قطاع الزراعة	• القيام بحملات التطعيم وتوفير الأدوية الحيوانية. • توسيع نطاق توفير الأعلاف الحيوانية. • إعادة تجميع وتخزين الحيوانات المفقودة وخاصة المجترات الصغيرة المملوكة للنساء الأكثر احتياجاً وغيرهن من مربي الماشية الصغار المتضررين. • تقديم الدعم المالي لإعادة تأهيل حظائر الحيوانات باستخدام مبادئ إعادة البناء بشكل أفضل (BBB) للنماذج ذات مستويات انبعاث الكربون المنخفضة وحظائر الحيوانات المقاومة للتغيرات المناخية.	• إعادة بناء وتأهيل المكاتب الحكومية والمستشفيات والعيادات البيطرية. • إنشاء نظام مراقبة ورصد لمكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود. • بناء وتطوير قدرات موظفي الإرشاد الميداني الحكوميين والأطباء البيطريين ومربي الماشية بشأن الممارسات الذكية مناخياً. • تقديم الدعم للقطاع الخاص وصناعة تعبئة اللحوم	• إنشاء واستمرار نظم التأمين على الثروة الحيوانية القائمة على مؤشر الطقس/الأخطار الشاملة والتي تستهدف أصحاب الحيازات الصغيرة (المزارع الصغيرة) وفقراء الريف غير المالكين للأراضي في المناطق الأكثر عرضة للمخاطر.

الأولويات	تدابير قصيرة الأجل (سنة واحدة)	تدابير متوسطة الأجل (2-3 سنوات)	تدابير طويلة الأجل (3-5 سنوات)
التعافي الشامل والمستدام لقطاع الثروة السمكية وتربية الأحياء المائية بصفته قطاعًا فرعيًا يندرج تحت قطاع الزراعة	• إعادة تأهيل المزارع السمكية/ الأحواض التي أُلحق بها الدمار. • إعادة تأهيل المرافق العامة (المُفرِخات والمباني المكتبية والمزارع السمكية/الأحواض) مع مراعاة مبادئ إعادة البناء بشكل أفضل (BBB). • إعادة تأهيل مرافق التفريخ. • إعادة تأهيل الأرصفة والموانئ. • دعم (المنح/القروض الميسرة) وتوفير معدات الصيد الجديدة والقوارب والأدوات وتعويض التالف منها.	• بناء وتطوير قدرة المسؤولين الحكوميين ومزارعي الأسماك للتكيف مع تغيرات المناخ وإدارة المخاطر داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وذلك فيما يخص ممارسات زراعة الأحياء المائية. • ضمان سهولة حصول صغار الصيادين وخاصة الفئة الأكثر احتياجاً (الشباب والنساء) على الدعم المالي لتعويض خسائر دخلهم ودعم سبل كسب الرزق لديهم.	
التعافي الشامل والمستدام لقطاع الحراجة (زراعة الغابات) بصفته قطاعًا فرعيًا يندرج تحت قطاع الزراعة	• توفير الشتلات والمدخلات الزراعية (الأسمدة وغير ذلك) لإعادة زراعة المناطق المتضررة من الغابات. • إعادة تأهيل المعالم الطبيعية المتضررة ودعم سبل إعادة زراعتها بما في ذلك توفير الميكنات والأدوات والمعدات. • تسهيل وصول سكان الغابات إلى الدعم المالي للحفاظ على أنشطتهم المدرة للدخل.	• إعادة تأهيل الحضانات والصوبات الزراعية ومراكز البحوث والمرافق الحكومية التي أُلحق بها الضرر.	
تحسين رأس المال البشري والقدرات التنظيمية في سبيل التعافي الزراعي	• دعم عملية التعافي الاجتماعي الفردي والجمعي من خلال مراكز التعافي والتنمية الريفية (المقصود هنا الدعم النفسي والاجتماعي). • تقديم الاستشارات والعمل التطوعي من خلال تدخلات/برامج التنقل التطوعي (مثال برنامج إيراسموس التطوعي للتنقل لجلب الطلاب والمتطوعين إلى المنطقة).	• تفعيل تحسينات القدرات المحلية من خلال عقد الشراكات على المستوى المؤسسي على الصعيدين الوطني والدولي (برنامج إيراسموس ومنح الدعم للمنظمات غير الحكومية).	• إطلاق مبادرات التعافي والتنمية الجماعية المحلية من خلال التدخلات/البرامج متعددة القطاعات.

نظـرًا لتوسـع رقعـة تدابيـر التعافـي المخطـط لهـا فإنـه مـن المتوقـع أن يكـون الاضطـراب الناجـم عـن الزلـزال اضطرابًـا قصيـر الأجـل.

3-2-3-2 استغلال الأراضي ومشاكل التخطيط

وفقًـا للتقاريـر الصـادرة عـن منظمـة الأغذية والزراعـة (الفاو) فإن حوالـي 70٪مـن المزارعين داخل تركيـا يمتلكون أقل مـن 0.05 كـم مربـع مـن الأراضـي ويبلغ متوسـط حجـم المزرعـة 0.06 كم مربـع وبذلك فمتوسـط حجم المـزارع يعد صغيـرا نسـبياً. وتُعـد أنشـطة الزراعـة المتعددة/المختلطـة في مثـل هذه المـزارع الصغيرة مـن الأنشـطة الزراعية التي تُمـارس علـى نطـاق واسـع حيـث يتـم زراعـة أنـواع متعـددة مـن المحاصيل فـي أرض الحقـل الواحـد, إلا أن مثـل تلك العوامـل قـد أدت إلـى اسـتنفاد أسـرع لجودة التربـة, كما أن الممارسـات الأخـرى مثل الحـرث المكثف والـري الخاطئ- الـذي يـؤدي إلى زيـادة نسـبة الملوحة- يسـاهم في تسـريع هذا الاسـتنزاف.

علاوة على ذلك فقد أدى الافتقار إلى الوعي الملائم إلى تغيير أنماط المحاصيل بسرعة مما أدى إلى تقلب الإنتاج. وقد اتجه المزارعون إلى زراعة الفواكه والخضروات ذات القيمة المضافة العالية نسبيًا بدلًا من المحاصيل الرئيسية مثل الذرة والقمح، وفي كثير من الأحيان يكون ارتفاع سعر محصول بعينه سببًا في اتجاه العديد من المزارعين وتحولهم إلى زراعة ذلك المحصول في عام واحد مما يؤدي إلى وجود كميات إضافية وبالتالي ينخفض في سعره فيما بعد، لذا فإن مثل هذه التحركات غير المخطط لها أدت إلى انخفاض استقرار معدلات عيش المزارعين والإنتاج الغذائي الذي لا يمكن التنبؤ به. وعلى الجانب الآخر فإن توسع المناطق العمرانية ونمو القطاعات المربحة أدى بدوره إلى إحداث تغيرات مستمرة في استخدام الأراضي. وبوضع الإمدادات الزراعية طويلة الأجل في اعتبارنا يمكن للسياسات الاستباقية أن تساعد بقوة في التغلب على هذه التحديات.

2-3-3 الفرص المتاحة

2-3-3-1 زراعة الفراولة

احتلت تركيا مكانتها البارزة بصفتها أحد أكبر منتجي الفراولة في العالم في الآونة الأخيرة، وعلى الرغم من زراعة الفراولة في جميع أنحاء تركيا تقريبًا فإن هناك مناطق معينة تُعد هي أكبر المناطق انتاجًا لها مثل البحر الأبيض المتوسط (52.1٪) وبحر إيجة (24.7٪) ومرمرة (14.6٪)، وتصب شركات إنتاج الفراولة في البلاد تركيزها فقط على انتاج فاكهة عالية الجودة على مدار العام وذلك لتلبية متطلبات الأسواق المحلية والدولية.

وتُعد منطقة البحر الأبيض المتوسط الساحلية هي المنطقة الواعدة لزراعة الفراولة وذلك بسبب درجة الحرارة المواتية لنمو الحمضيات وتوافر التربة الرملية فيها، وبالحديث عن الشق التكنولوجي من المسألة فإن المزارعين في تلك المنطقة يستعينون بالتقنيات الزراعية الحديثة والتي تتضمن الزراعة خلال موسمي الصيف والخريف "وزراعة السيقان الجارية المدفونة في أوعية الزراعة (FRRP)"، والتشميس والزراعة باستخدام الأكياس البلاستيكية السوداء والري بالتنقيط والتسميد، والأنفاق البلاستيكية والصوبات البلاستيكية والزجاجية. ويبدأ حصاد محصول الفراولة الطازجة في النصف الثاني من شهر نوفمبر ليستمر حتى شهر يوليو. ويمكن لنبتة واحدة أن تنتج كمية 500-1100 جم من محصول الفراولة ومن الجدير بالذكر أن معظم مستنبتات الأصناف المزروعة تأتي من كاليفورنيا.

تُعد أصناف الفراولة المزروعة في إقليم مرمرة هي الأفضل لأغراض التجميد لذا تتم معالجتها ليتم تصديرها، وقد صدَّرت تركيا 42 ألف طن متري من الفراولة المجمدة في عام 2021. وتوفر صناعة الفراولة في تركيا العديد من الفرص التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والتنويع الزراعي وخلق فرص العمل والوصول إلى الأسواق الخارجية وتعزيز الابتكار التكنولوجي وتعزيز سبل التغذية الجيدة والصحة، علاوة على ذلك فقد أصبح من الممكن لتركيا أن ترسخ مكانتها في سوق الفراولة العالمي إذا ما تم تنفيذ الاستراتيجيات المناسبة في هذا الصدد.

2-3-3-2 الزراعة العضوية

الزراعة العضوية هي تلك الاستراتيجية الزراعية طويلة الأجل التي تحث على الاستعانة بالمدخلات والممارسات الطبيعية لإنتاج الغذاء مع الاهتمام بحماية خصوبة التربة وتحقيق التنوع البيولوجي وضمان صحة النظام الإيكولوجي. وفي تركيا يتم الاستعانة بالممارسات الزراعية العضوية بشكل شائع لزراعة الفواكه مثل المشمش والسلطاني (العنب الكشمشي) والتين والبندق والعنب والخوخ، كما يقوم المزارعون الأتراك بزراعة الخضروات مثل الطماطم والباذنجان والخيار استعانةً بهذه التقنية الزراعية. ويمكن أن نرجع السبب وراء نجاح الزراعة العضوية في تركيا وتطورها إلى عوامل عدة منها وجود المراعي المتوافقة لتربية الماشية والظروف المناخية المواتية لزراعة المحاصيل، علاوةً على ذلك فقد لعب الطلب المتزايد للمستهلكين على المنتجات الغذائية الصحية عالية الجودة دوره في إنجاح قطاع الزراعة العضوية بشكل كبير.

إحصاءات الزراعة العضوية - تركيا

المحاصيل العضوية، 2010 مقابل 2022
(تُقدر بألف طن متري)

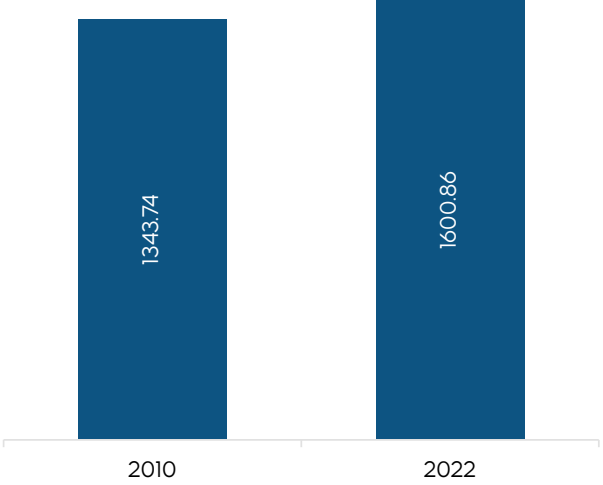

عدد المحاصيل العضوية، 2010 مقارنة بـ 2022

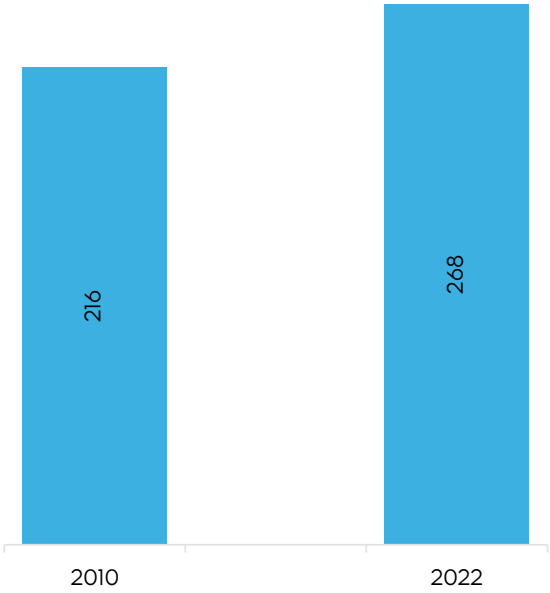

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)

بلغ حجم إنتاج المحاصيل العضوية في عام 2022 حوالي 1601 ألف طن متري بينما كان بلغ ذلك الحجم 1,344 ألف طن متري في عام 2010، كما ارتفع عدد الحيازات الزراعية من 42,097 في عام 2010 ليصل إلى 44,927 في عام 2022، وقد بلغ هذا العدد أعلى معدلاته في عام 2019 حين كان عدد الحيازات الزراعية 74,545، إلا أن الاضطرابات التي شهدها القطاع خلال الجائحة (كوفيد - 19) أدى إلى انخفاض هذا العدد. ومع عودة البلاد إلى مسار نموها قبل الجائحة فمن المتوقع أن توفر الزراعة العضوية فرص نمو جيدة للقطاع الزراعي. علاوةً على ذلك فقد شهد شهر أغسطس 2021 الإعلان عن خارطة طريق بعنوان «خطة عمل المصالحة الخضراء» الرامية إلى تجديد قطاع الزراعة في البلاد- من بين قطاعات أخرى- وتقليل التأثير البيئي مع ضمان القدرة التنافسية ضمن سيناريو دولي ديناميكي. والخطة توضح تفصيلًا الحاجة إلى جعل الزراعة العضوية أكثر رواجًا بين المزارعين وذلك نظرًا لتزايد الطلب على المنتجات العضوية مما يخلق الفرص لتطوير الإنتاج الزراعي العضوي المستدام والصديق للبيئة.

2-3-3-3 نمو الصادرات

تُعد تركيا مُصدرًا رئيسيًا للمنتجات الزراعية كما أنها تتمتع بإمكانية نمو أسواق التصدير فيها، وتُعد الفواكه والخضروات الطازجة والحبوب والمكسرات والأغذية المُعالجة والمدخلات الزراعية من بين أهم صادراتها.

إحصاءات الصادرات الزراعية - تركيا

قيمة صادرات المنتجات الزراعية
(تُقدربمليون دولار أمريكي)

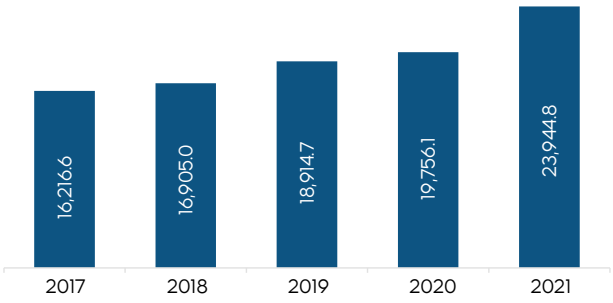

أهم مستوردي المنتجات الزراعية التركية، 2021 (٪)

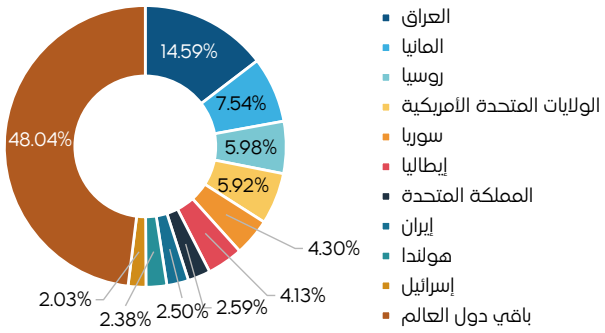

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)

كما هو موضح في الرسم البياني فقد شهد العقد الماضي زيادة الصادرات التركية من المنتجات الزراعية بشكل كبير, كما نجحت البلاد في تصدير منتجاتها الزراعية إلى جميع أنحاء العالم حيث كان العراق وألمانيا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية وسوريا أكبر مستوردي المنتجات الزراعية التركية في عام 2021, وتمكن المصدرون الزراعيون في تركيا من مواكبة ما يدور حولهم من أحداث ورفعوا معدلات مبيعاتهم في الخارج لتصل إلى مستوى قياسي في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2023. وقد بلغ إجمالي الشحنات الزراعية الصادرة في تركيا خلال الفترة من شهر يناير حتى شهر أبريل حوالي 11.2 مليار دولار أمريكي محققةً زيادة قدرها 1.6٪على أساس سنوي. ووفقًا للبيانات الصادرة عن وزارة التجارة فإن شحنات الفواكه والخضروات الطازجة قد تجاوزت 1.2 مليار دولار أمريكي, وارتفعت معدلات تصدير الزيتون وزيت الزيتون إلى أكثر من 377 مليون دولار أمريكي, كما أن تركيا زودت العراق بالحبوب والبقوليات والبذور الزيتية حيث بلغت قيمة منتجاتها الثانوية 660.6 مليون دولار أمريكي, في حين سلمت تركيا إلى إسبانيا بضائع بقيمة 130.7 مليون دولار أمريكي من خلال قطاع صناعة الزيتون وزيت الزيتون بينما صدَّرت صناعة الفواكه والخضروات الطازجة بضائع بقيمة 316.534 مليون دولار أمريكي إلى روسيا. ويمكن التوسع في قطاع الصادرات الزراعية من خلال استكشاف أسواق جديدة.

2-3-3-4 الأهمية المتزايدة تجاه التكنولوجيا الزراعية

يتناول قطاع التكنولوجيا الزراعية المناهج المبتكرة والمُطبقة لتحويل طرق إنتاج الأغذية ومعالجتها ومحاولة ضمان وصولها إلى المستهلكين عبر الطرق الأكثر أمانًا, وقد ظهرت العديد من الشركات الناشئة في البلاد والتي تبني أعمالها على التكنولوجيا الزراعية, وتشمل التقنيات المختلفة التي يتم تطويرها ما يلي:

- طرق إيصال المنتجات الزراعية إلى المستهلكين من خلال طرق الحماية الطبيعية
- اكتشاف الآفات وإجراء تنبؤات المحاصيل استعانةً بخوارزميات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي (AI)
- إدارة الحفظ الطبيعي للنباتات
- تقنيات إنتاج المشروبات الذكية
- هدر الطعام

وقد لاقت هذه الابتكارات دعمًا كبيرًا من قبل الحكومة التركية ومنها حظر الحكومة لحوالي 200 مبيد حشري في عام 2021. وبذلك فإن الحلول التي طورتها الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا الزراعية اكتسبت زخمًا وجذبت إليها الاستثمار الأجنبي المباشر من دول مختلفة وخاصة أوروبا حيث تضم إحدى مؤسسات التمويل الاستثماري الرائدة في أوروبا والمختصة بتمويل الشركات الناشئة في مراحلها الأولى 13 شركة ناشئة تركية في محفظتها الاستثمارية. ومن المتوقع أن توفر هذه الاتجاهات المتنامية داخل قطاع تطوير التكنولوجيا الزراعية فرص نمو جيدة للصناعة الزراعية في تركيا.

4-3-2 عوامل الاقتصاد الكلي التي تؤثر على القطاع

عوامل حكومية		• تضطلع تركيا إلى استثمارات مكثفة في مشاريع الري وتحسين البنية التحتية؛ فعلى سبيل المثال تقدم الدولة حوالي 50٪ من المنح التمويلية لتركيب أنظمة الري (الري بالتنقيط أو الري بالرش) وذلك في إطار "برنامج دعم استثمارات التنمية الريفية". • وبحلول نهاية عام 2021 تم إدخال أنظمة الري المضغوط إلى مساحة إجمالية قدرها 1.12 مليون هكتار في البلاد، كما أن ما يقرب من 330 ألف منتج حصلوا على قروض ودعم ائتماني.
عوامل اقتصادية		• في عام 2020 احتلت تركيا المرتبة الحادية عشرة في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي عند تعادل القوة الشرائية وذلك وفقًا لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أبريل 2021 والصادر عن صندوق النقد الدولي. • ومنذ عام 2000 تضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ثلاث مرات في البلاد وهو اليوم أعلى من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لمعظم دول العالم. • وتمتلك تركيا أيضًا قطاعًا زراعيًا كبيرًا بلغت حصته من الناتج المحلي الإجمالي الوطني في عام 2020 نسبة قدرها 6.67٪ كما أنه وفر وظائف لحوالي 18٪ من السكان العاملين. وقد انخفضت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى 5.5٪ في عام 2021.
عوامل اجتماعية		• يتمركز 23.43٪ من سكان تركيا في مناطقها الريفية حيث تُعد الزراعة هي المصدر الرئيسي للعمالة في تلك المناطق، ويعتمد الكثير من الناس والأسر على الزراعة في حياتهم، كما أن قطاع الزراعة يوفر بدوره فرصًا للمزارعين وعمال المزارع إضافةً إلى العديد من الصناعات ذات الصلة ومنها تصنيع الأغذية وتعبئتها والنقل وتجارة التجزئة. • ومن الملاحظ أن عددًا كبيرًا من الشباب قد هجر المناطق الريفية منتقلين إلى المدن في ظل تسارع وتيرة التحضر والتصنيع في تركيا آملين في تحقيق آفاق اقتصادية ومستويات معيشية أفضل، وبذلك انخفض عدد سكان الريف في تركيا بنسبة 1.2٪ في عام 2021، وفي ظل هذه الهجرة تغير التكوين الديموغرافي للمناطق الريفية مما كان له أثرًا على الهياكل الاجتماعية.
عوامل تكنولوجية		• تُعد وزارة الزراعة والغابات هي الجهة الحكومية الرئيسية المسؤولة عن شؤون الإنتاج الزراعي وهي أيضًا أكبر مستثمر في الحلول الزراعية الرقمية التركية؛ حيث بلغت ميزانيتها المخصصة لعام 2019 أكثر من 4.5 مليار دولار أمريكي وقد خُصص 884 مليون دولار أمريكي منها لاستثماراتها، كما خُصص حوالي 26.5 مليون دولار أمريكي أو ما يبلغ نسبته 3٪ من مجموع الاستثمارات حصريًا لقطاع حلول الزراعة الرقمية. • وينص البيان الرسمي الذي تناول دعم الاستثمارات الاقتصادية القائمة على الزراعة ضمن نطاق دعم التنمية الريفية (البيان الرسمي) على أن المشاريع الاستثمارية المُعدة لبناء الصوبات البلاستيكية الحديثة والمزودة بأنظمة تكييف الهواء والري والتسميد وسبل التقدم التكنولوجي في الإنتاج الزراعي تُعد أيضًا من بين المستفيدين من المنح المقدمة.
عوامل بيئية		• يتغير استغلال الأراضي داخل تركيا في المقام الأول تأثرًا بقطاع الزراعة؛ فإزالة الغابات هي نتيجة للتخلص من المناطق الحرجية لإفساح المجال لإقامة النشاط الزراعي، وقد يؤدي ذلك إلى انخفاض التنوع البيولوجي وخلق اضطرابات داخل النظام الإيكولوجي وتسارع تآكل التربة. • علاوة على ذلك فإن الممارسات الزراعية غير المستدامة مثل الزراعة المكثفة والاستخدام المفرط للأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية والري غير المناسب من شأنه أن يؤدي إلى تدهور حالة التربة. • وبذلك يُعد تآكل التربة وقلة خصوبة التربة واستنزاف المواد العضوية من أكثر المشاكل التي تواجهها البيئات الزراعية بشكل متكرر، كما أن تدهور التربة يؤثر وبشكل خاص على الاستدامة والإنتاجية الزراعية على المدى الطويل.
عوامل قانونية		• من الممكن أن يساعد تنفيذ السياسات البيئية المعقولة لضمان الاستدامة الحكومة التركية لتقلل من دور مؤسسات الدولة في الأسواق الزراعية لتحويل التركيز من أهداف الاكتفاء الذاتي والإنتاج الزراعي المخطط إلى التنافسية والكفاءة وبالتالي تعزيز النمو المرن لقطاع الزراعة.

المصدر: تويك إنفو - منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) - إدارة التجارة الدولية - إدارة الخدمات الزراعية الدولية في وزارة الزراعة الأمريكية - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - البنك الدولي - المواقع الإلكترونية الحكومية

3. دول مجلس التعاون الخليجي

3-1 مقدمة إلى القطاع الزراعي

3-1-1 نبذة عامة واتجاهات الصناعة الرئيسية

تمثل الزراعة تحديًا أمام دول مجلس التعاون الخليجي وذلك لبيئتها التي تتسم بمحدودية الموارد والتربة الفقيرة ودرجات الحرارة المرتفعة ومعدلات هطول الأمطار السنوية المنخفضة، علاوة على ذلك فإن دول منطقة دول مجلس التعاون الخليجي تعاني من ضعف في هذا القطاع سببه ندرة المياه العذبة فيها وملوحة مياهها وتغير مناخها. ولذلك فإن دول مجلس التعاون الخليجي تضطلع بدور رائد على صعيد التكنولوجيا الزراعية لتتغلب على المصاعب ذات الصلة بالنظم الإيكولوجية الصحراوية والمتعلقة بتحفيز الإمدادات الغذائية المحلية؛ فعلى سبيل المثال تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى أن تصبح الدولة الأكثر أمنًا غذائيًا بحلول عام 2051 لذا فهي تتبنى سبل التكنولوجيا الزراعية لزيادة الإنتاج الغذائي المحلي. إضافةً إلى ذلك فإن التغييرات الإيجابية التي تشهدها سيناريوهات الأعمال وارتفاع القدرات التنافسية وزيادة مشاركة الإناث في قطاع القوى العاملة في دول مثل الكويت وعمان تُعد من العوامل التي تساهم بقوة في نمو القطاع الزراعي، إلا أن ذلك كله لا ينفي وجود الحاجة إلى بذل المزيد من جهود التنويع القطاعي داخل دول مجلس التعاون الخليجي وهي بالفعل جارية.

تصب دول مجلس التعاون الخليجي تركيزها الشديد على تحقيق الأمن الغذائي اعتمادًا على المصادر الوطنية والاستخدام الأمثل لموارد المياه المتاحة وتعزيز إنتاجية قطاع الزراعة إضافةً إلى تشجيع المشاريع المشتركة مع القطاع الخاص، وحسب التحديث الاقتصادي للبنك الدولي فمن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 2.5٪ في عام 2023 ونسبة 3.2٪ في عام 2024 حيث يُنتظر أن يحقق القطاع الزراعي أداءً أفضل. وقد سجلت المنطقة نموًا ملحوظًا فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7.3٪ في عام 2022؛ هذا النمو الذي يمكن أن يُعزى إلى الزيادة القوية التي شهدها قطاع إنتاج النفط. وعلى جانب آخر فمن المتوقع أن تحد الأسعار المتقلبة للمنتجات الهيدروكربونية- والتي تعد المساهم الاقتصادي الرئيسي في المنطقة- من النمو المرتقب للاقتصاد على المدى القصير، ومن ثَمَّ فمن المحتمل أن يتعرض استهلاك المنتجات الزراعية المحلية لاضطراب طفيف.

3-1-1-1 توقعات مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي

تعرض الرسوم البيانية أدناه المساهمة الفعلية والمتوقعة لقطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد معني. تم حساب القيم المتوقعة في ضوء مؤشرات مختلفة مثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحالي والحصة السابقة للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم والاستثمار المتوقع في قطاع الزراعة ووثيقة الرؤية للبلد المعنية وتحليل الواردات والصادرات وغيرها.

3-1-1-2 المملكة العربية السعودية

حولت المملكة العربية السعودية مساحات كبيرة من صحراءها إلى حقول زراعية، كما أن وزارة الزراعة تقوم بوضع إطار السياسة الزراعية بينما تتولى المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق مسؤولية شراء وتخزين القمح وإنشاء مطاحن الدقيق وإنتاج الأعلاف الحيوانية. وتقدم الحكومة بدورها برامج لتوزيع الأراضي واستصلاحها وتمول أيضًا المشاريع البحثية، كما تقدم الحكومة القروض طويلة الأجل بدون فوائد وسبل الدعم الفني، وتحفز الحكومة السعودية الجهات الفاعلة الخاصة من خلال توفير البذور والأسمدة المجانية والمياه منخفضة التكلفة ومصادر الطاقة والواردات المعفاة من الرسوم الجمركية من المواد الخام والميكنات.

الزراعة والحراجة والثروة السمكية، متضمنة القيمة المضافة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)، التوقعات حتى عام 2028

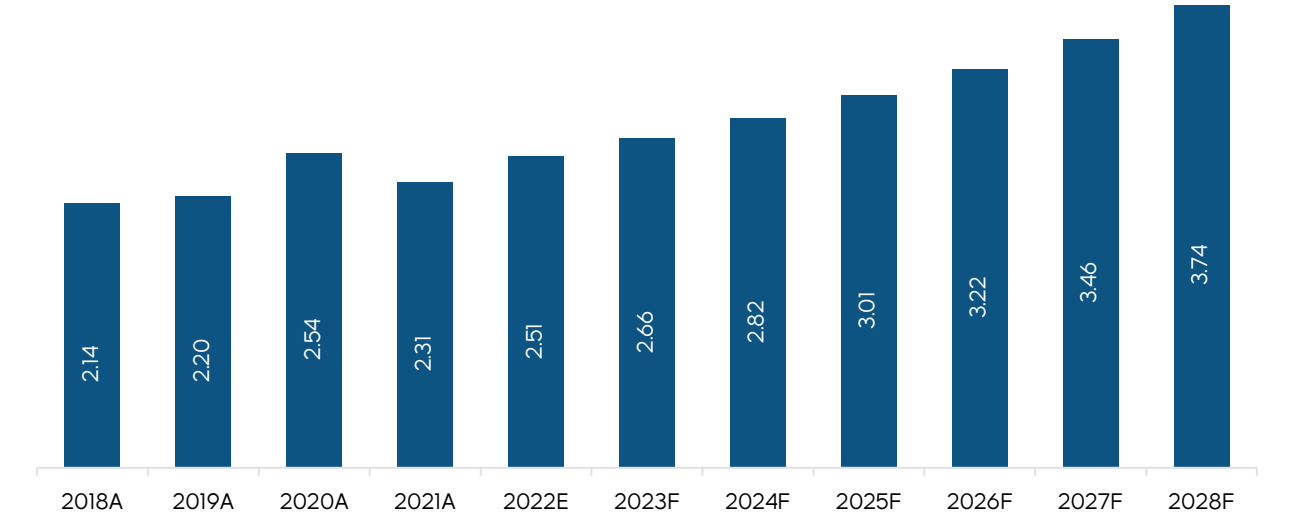

A فعلي ، F تنبؤ ، E مقدر ؛ المصدر: البنك الدولي ، الفريق التحليلي

3-1-1-3 قطر

الزراعة والغابات وصيد الأسماك، متضمنة القيمة المضافة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)، التوقعات حتى عام 2028

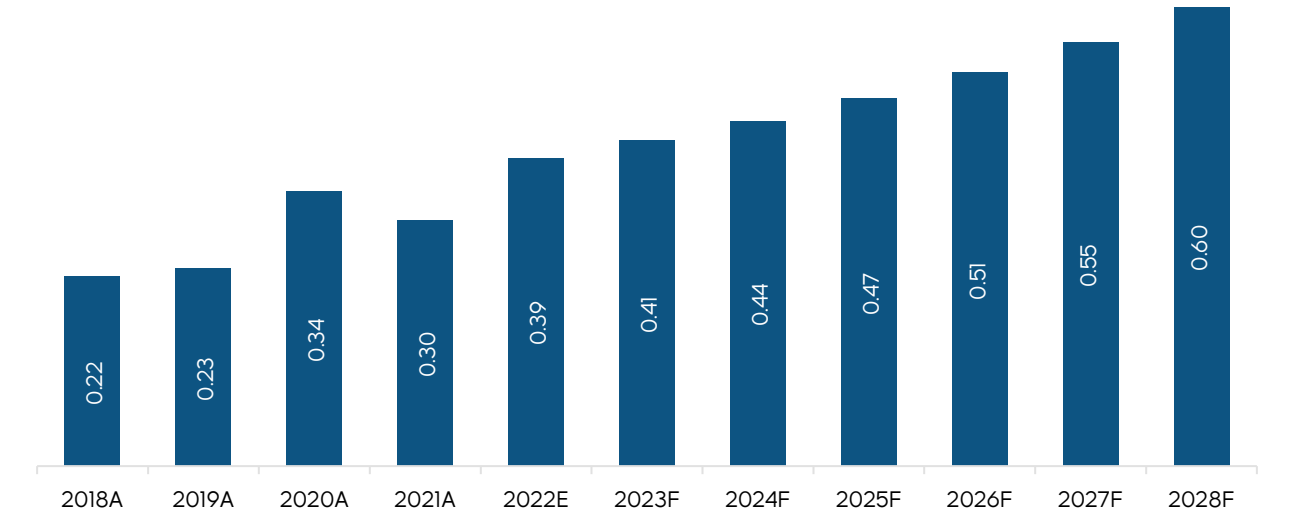

A فعلي ، F تنبؤ ، E مقدر ؛ المصدر: البنك الدولي ، الفريق التحليلي

تضع البيئة القطرية العديد من التحديات أمام كل من المزارع القطري وقطاع الزراعة العضوية في البلاد وذلك لارتفاع درجة حرارة جوها وندرة المياه العذبة فيها وضعف هطول الأمطار السنوية وتربتها القاحلة، وبالتالي فهي توفر نطاقًا محدودًا للزراعة او لاستغلال الأراضي الصالحة الزراعة. وتُعد زراعة نخيل التمر وأنشطة الرعي البدوي وصيد الأسماك هي المحركات الرئيسية للقطاع الزراعي في الدولة، ومن الجدير بالذكر أن الأراضي التي تُعد مهيئة لاستخدامها كمراعي تشكل نسبة صغيرة جدًا من إجمالي الأراضي في قطر مما يحد من تربية الحيوانات إلى حد ما، إلا أن الدولة تتبنى وبشكل متواتر تقنيات الزراعة المستدامة التي من المتوقع أن تقلل من بعض التحديات الحالية التي يواجهها القطاع الزراعي في البلاد.

3-1-1-4 الكويت

الزراعة والحراجة وصيد الأسماك، متضمنة القيمة المضافة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)، التوقعات حتى عام 2028

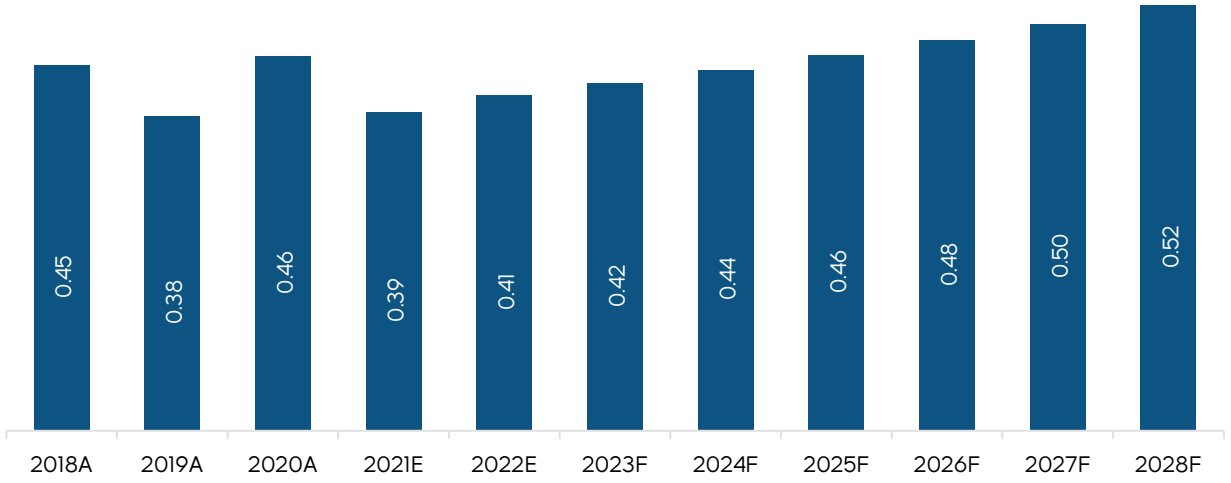

A فعلي ، F تنبؤ ، E مقدر ؛ المصدر: البنك الدولي ، الفريق التحليلي

تتسم الكويت ببيئتها الصحراوية الحارة ومناخها الصيفي الجاف والطويل للغاية، وتتسم تربتها الرملية بمعدلات الرطوبة المنخفضة للغاية ومحتواها العضوي المنخفض. في الكويت تُستخدم مياه البحر المُحلاة والمياه الجوفية قليلة الملوحة في المقام الأول لأغراض الزراعة وذلك نظرًا لندرة موارد المياه الطبيعية، وتُعد الظروف المناخية القاسية وندرة المياه وسوء نوعية التربة أهم القيود التي يواجهها قطاع الزراعة في الكويت. وعلى الرغم من أن القطاع الزراعي في الكويت لا يشكل قطاعاً ذو ثقل في اقتصاد الدولة إلا أن الحكومة تسعى بشكل حثيث لتبنى تقنيات زراعية جديدة في محاولة منها لزيادة الإنتاج.

3-1-1-5 دولة الإمارات العربية المتحدة

الزراعة والحراجة وصيد الأسماك، متضمنة القيمة المضافة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)، التوقعات حتى عام 2028

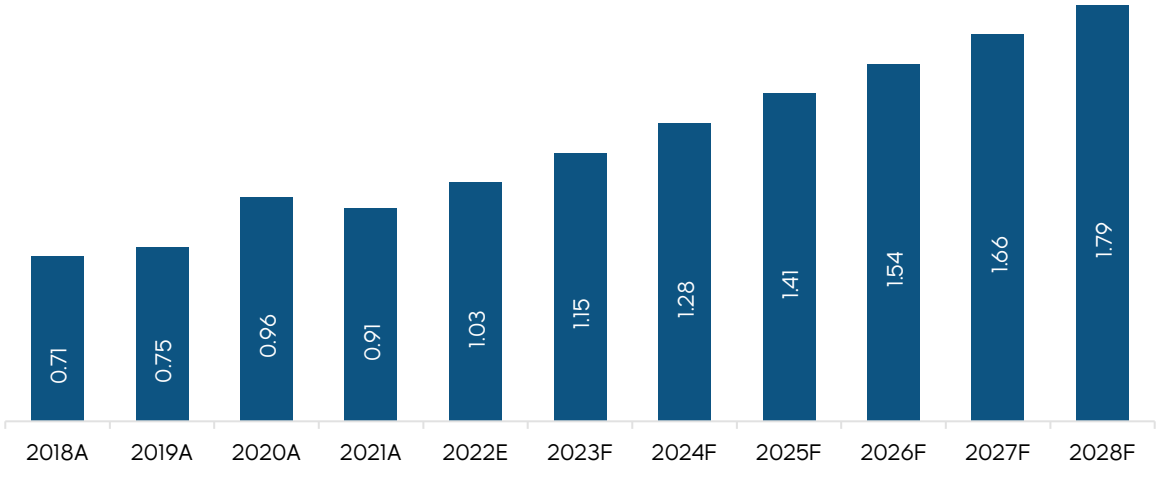

A فعلي ، F تنبؤ ، E مقدر ؛ المصدر: البنك الدولي ، الفريق التحليلي

تحتل أشجار النخيل معظم مساحات الأراضي المزروعة داخل دولة الإمارات العربية المتحدة، وتوفر الحكومة إعانات ضخمة للحصول على الأسمدة والبذور والمبيدات الحشرية وذلك للمساعدة في نمو القطاع بالإضافة إلى تقديمها للقروض للحصول على الميكنات والمساعدة الفنية المتخصصة، إلا أن التربة ذات الجودة المنخفضة والحرارة الشديدة وأسراب الجراد التي تظهر بصورة دورية إضافةً إلى عدم كفاية إمدادات المياه فهي عقبات رئيسية أمام قطاع الزراعة في الدولة. وتُعد محاصيل مثل الطماطم والملفوف والباذنجان والكوسا والقرنبيط من الخضروات الرئيسية التي تلبي جميع احتياجات البلاد تقريبًا خلال الموسم. وتصب الدولة تركيزها على تبني تقنيات الزراعة الحديثة مثل الزراعة داخل الدفيئات الزراعية (الصوبات) وتربية الأحياء المائية. وحسبما تشير التقديرات فإن هناك أكثر من 3,5000 مزرعة تستعين اليوم بالسبل التكنولوجية المتقدمة والمنظومات المُعدة لهذا الغرض مثل الدفيئات الزراعية (الصوبات) والمزارع العمودية. وقد تعهدت دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2018 بتأمين الغذاء من خلال إطلاق المبادرات التي تشمل تنويع مصادر الغذاء، كما أنها تدعم سبل الصيد التقليدي في محيط المنطقة وتقدم الإعانات للحصول على القوارب ومعدات الصيد، وقد افتتحت الحكومة أيضًا ورش عمل تقدم من خلالها خدمات الإصلاح والصيانة المجانية للسفن.

6-1-1-3 سلطنة عُمان

الزراعة والحراجة وصيد الأسماك، متضمنة القيمة المضافة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)، التوقعات حتى عام 2028

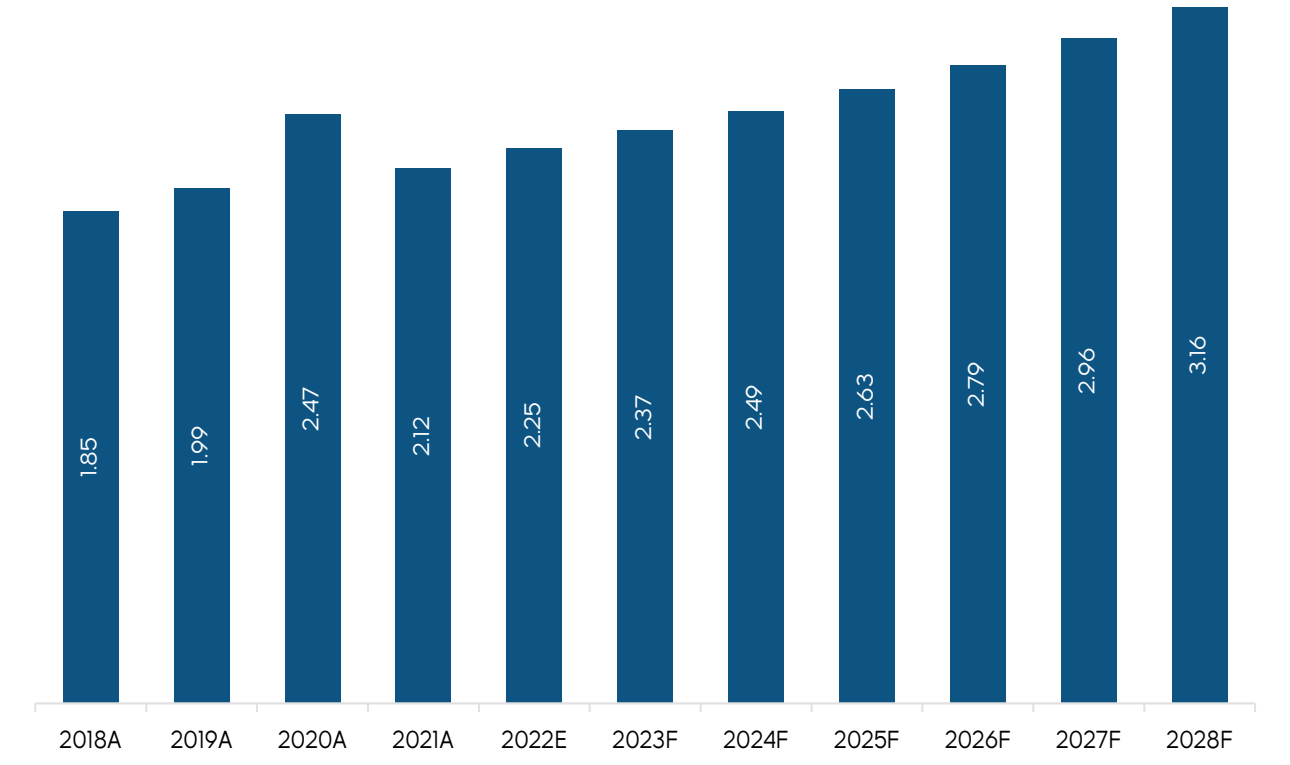

A فعلي ، F تنبؤ ، E مقدر ؛ المصدر: البنك الدولي ، الفريق التحليلي

يحتل قطاع الزراعة أهميةً بارزة داخل سلطنة عُمان؛ فهو يساهم في تحقيق أمن السلطنة الغذائي ويساعد أيضًا على تحقيق أهداف التنمية الشاملة فيها. وتُعد «استراتيجية التنمية الزراعية والريفية المستدامة 2040» أو ما يُعرف اختصارًا بـ SARDS 2040 هي الخطة التي وضعتها السلطنة والتي توضح بالتفصيل الخطط الاستثمارية وخارطة طريق التنمية

للقطـاع الزراعـي فـي السـلطنة. ومـن جانبها فإن السـلطنة تخطـط أيضًا لدعـم الجهود المبذولـة لتنمية القطـاع وذلك من خـلال الانخـراط فـي المشـاريع القائمة مع شـركاء تطويـر الأعمال مـن أهل الخبـرة وتوظيف الخبـراء لتقديـم الدعم الفني المتخصـص وتقديـم المسـاعدة والحوافز للمزارعيـن لتلبية الطلب الناتـج عن هذه الأعمـال الزراعية.

3-1-1-7 مملكة البحرين

الزراعة والحراجة وصيد الأسماك، متضمنة القيمة المضافة (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)، التوقعات حتى عام 2028

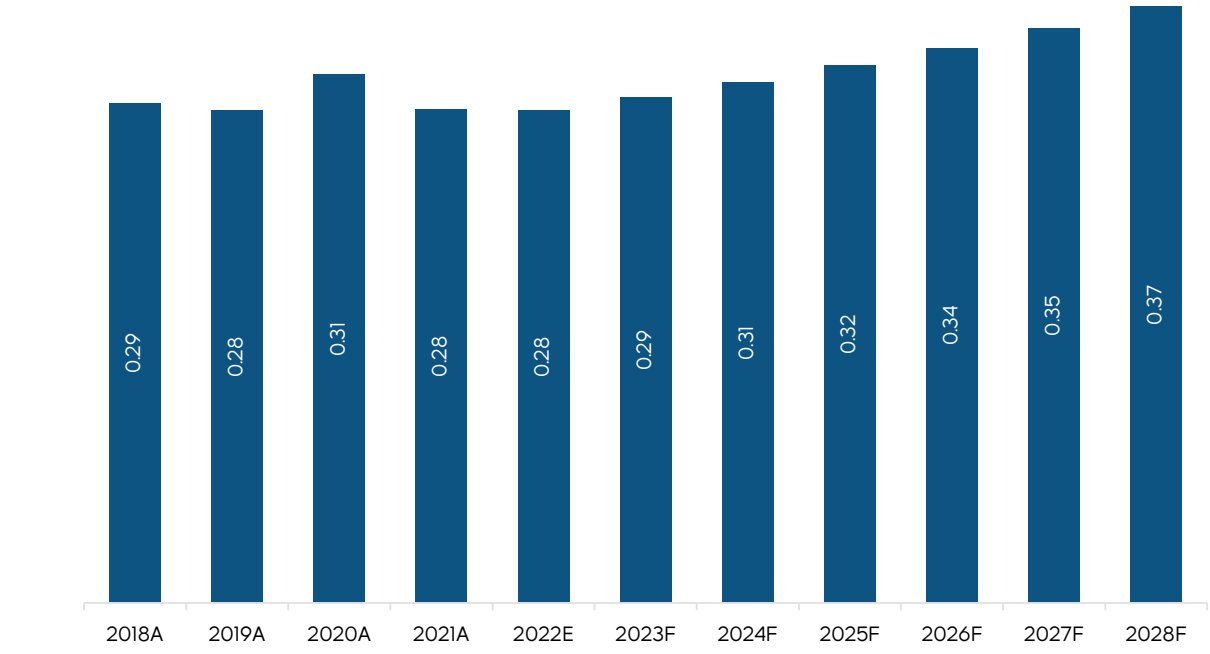

A فعلي ، F تنبؤ ، E مقدر ؛ المصدر: البنك الدولي ، الفريق التحليلي

على الرغم من قلة هطول الأمطار وفقر التربة الزراعية داخل مملكة البحرين فإن الزراعة شكلت دومًا قطاعًا مهمًا في الاقتصاد البحريني. وقد هيمنت زراعة نخيل التمر على المساحة الزراعية في المملكة وذلك قبل تطور صناعة النفط فكانت انتاجية التمور كافية لكل من الاستهلاك المحلي والتصدير، واليوم يُزرع ما لا يقل عن ثلاثة وعشرين نوعًا من التمر على الصعيد المحلي حيث تُستخدم أوراق أشجار نخيل التمر وفروعه وبراعمه وزهوره على نطاق واسع، وهو أيضًا عنصر تصدير مهم يساهم بشكل كبير في تشكيل اقتصاد المملكة.

2-3 قطاع الزراعة تفصيلًا - دول مجلس التعاون الخليجي

1-2-3 نوع الزراعة

1-1-2-3 زراعة النباتات

تمثـل الظـروف الهامشـية وندرة الميـاه العذبـة تحديـات رئيسـية أمـام إنتـاج المحاصيـل داخـل دول مجلـس التعـاون الخليجـي، وعلـى الرغـم مـن أنهـا تُعـد مـن أغنـى دول العالـم وأكثرهـم أمنًـا غذائيًـا- وفقًـا لمؤشـر الأمـن الغذائـي العالمـي (2021)- فإنهـا مـا تـزال تسـتورد معظـم احتياجاتهـا مـن الغـذاء.

إحصاءات دول مجلس التعاون الخليجي

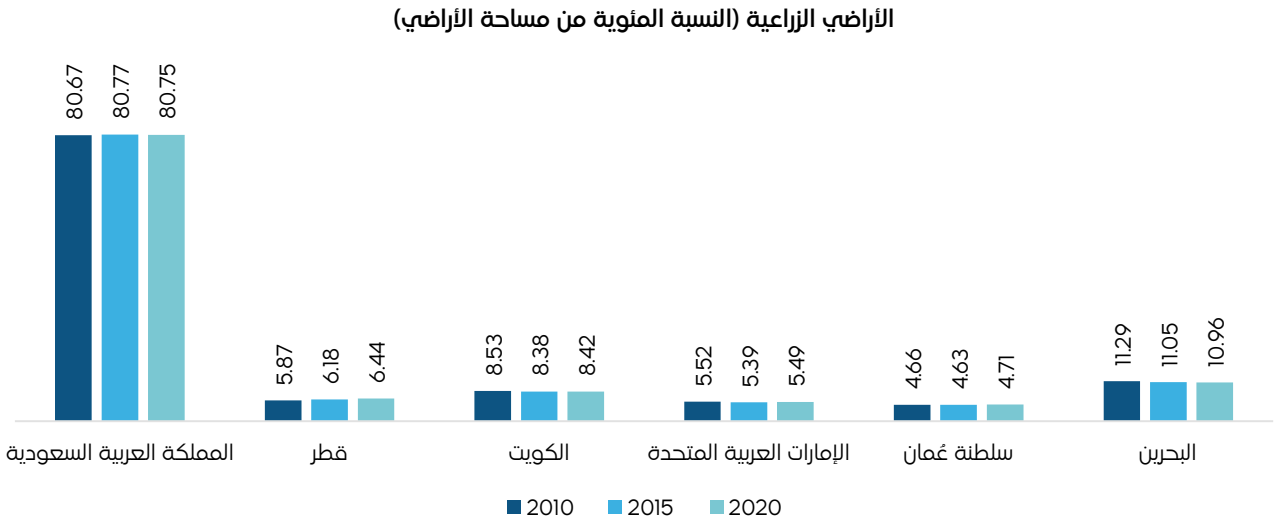

المصدر: البنك الدولي

كما هو موضح في الرسم البياني أعلاه امتلكت المملكة العربية السعودية أكبر حصة من الأراضي الزراعية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2020 والتي بلغت أكثر من 80٪ من مساحة أراضي المملكة، أما مملكة البحرين فكانت صاحب ثاني أعلى حصة من تلك الأراضي لتليها الكويت وقطر. ومن الجدير بالملاحظة هنا أن معظم دول مجلس التعاون الخليجي قد زادت حصتها من الأراضي الزراعية مقارنة ببيانات عام 2015.

2-1-2-3 الثروة الحيوانية - تربية الحيوانات

يشهد قطاع الثروة الحيوانية داخل دول مجلس التعاون الخليجي تحولًا من خلال إطلاق المبادرات الرامية إلى الحفاظ على الموارد الوراثية الحيوانية والقضاء على الأمراض التي تصيب الحيوانات والوقاية من الأمراض حيوانية المنشأ وزيادة الوعي بالنظم الغذائية الصحية. وهناك جهود مبذولة من عدة كِيانات مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ووزارة الزراعة والثروة السمكية وموارد المياه العُمانية ومؤسسة الجسر لتعزيز سلسلة القيمة لحليب الإبل ومنتجاته الثانوية. كما أن تلك الكِيانات تهدف عبر شراكاتها القائمة إلى تعزيز قدرات النساء المنتِجات وتقديم الدعم لهن لتطوير وحدات معالجة صغيرة للإنتاج المستدام للمنتجات الثانوية لحليب الإبل.

ومن الجدير بالذكر أن منظمة الأغذية والزراعة في المملكة العربية السعودية تقدم منذ عام 2019 المساعدة الفنية والاستشارية للتنفيذ الفعال لبرنامج التنمية الزراعية والريفية المستدامة (SRAD) - وهو البرنامج الرائد الذي تمت صياغته لتحقيق أهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030، حيث شاركت كل من وزارة البيئة والمياه والزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في صياغة البرنامج وذلك بناءً على طلب الحكومة السعودية.

إحصاءات الثروة الحيوانية داخل دول مجلس التعاون الخليجي (تُقدر بألف وحدة)

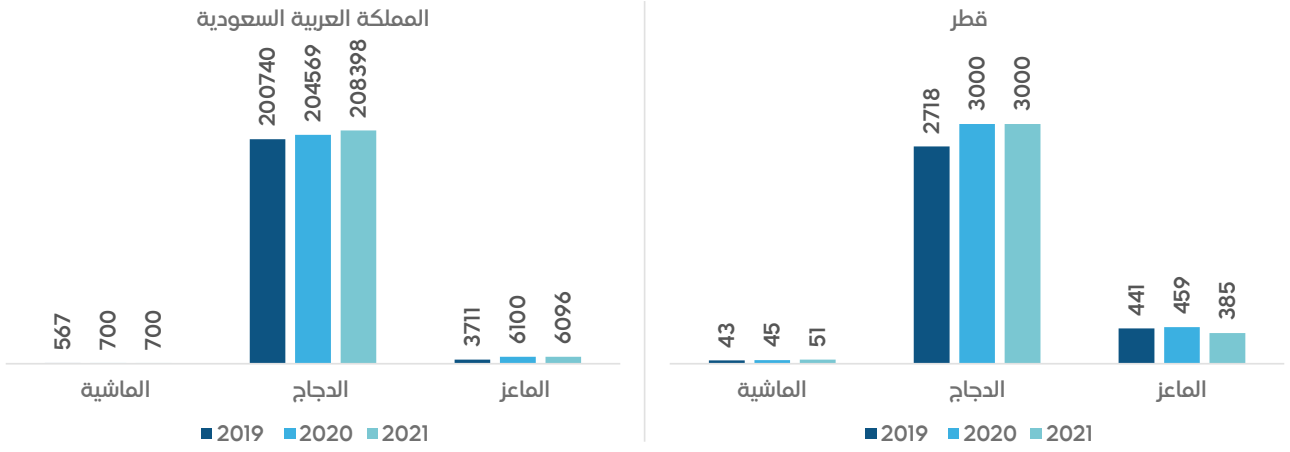

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)

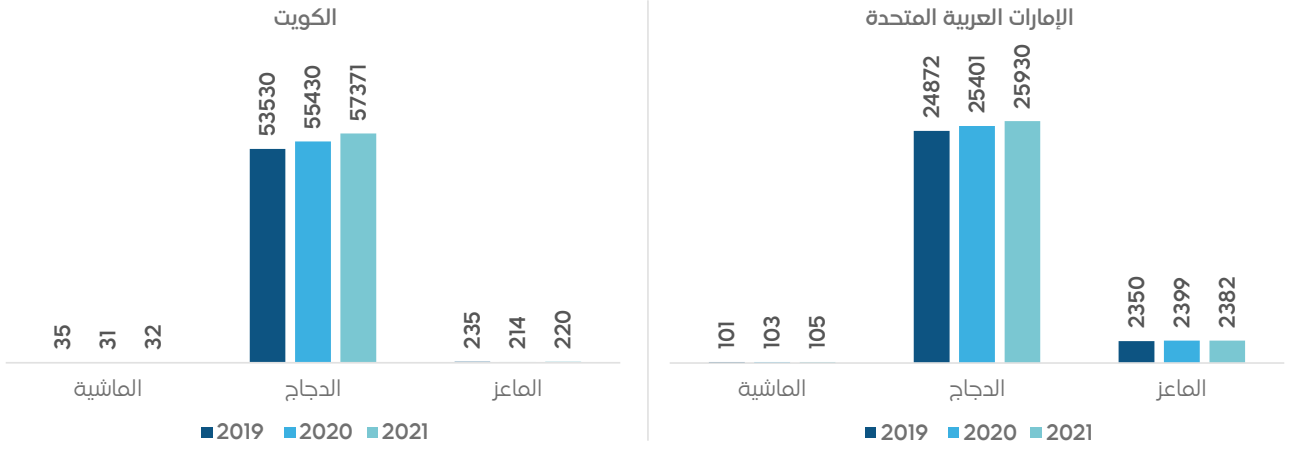

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)

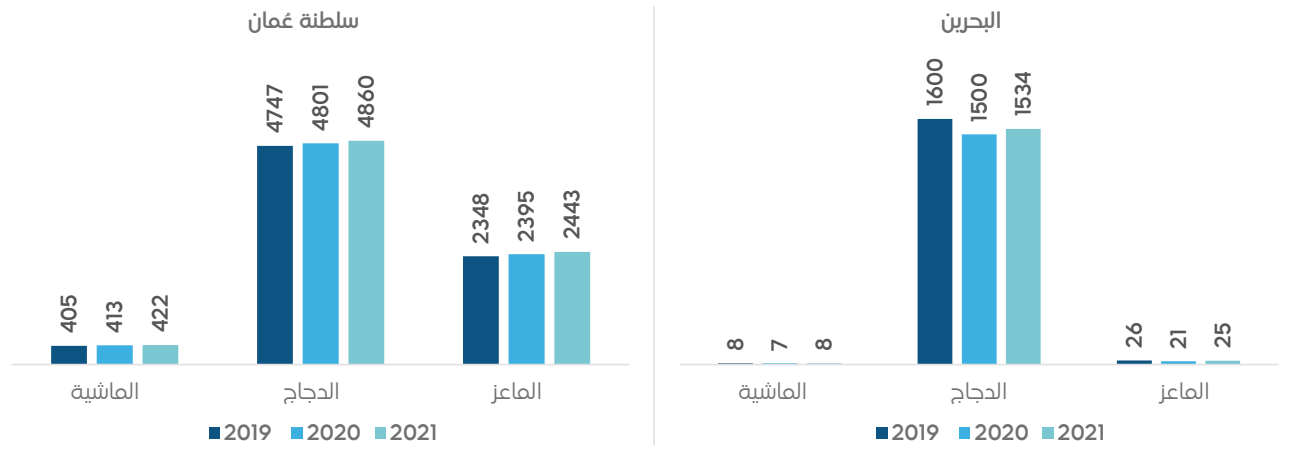

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)

توضح الأرقام المذكورة أعلاه الارتفاع الذي شهده قطاع الثروة الحيوانية لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي؛ حيث تُعد الدواجن الحيوان الأكثر تربية داخل جميع دول مجلس التعاون الخليجي. وبعقد مقارنة بين دول مجلس التعاون الخليجي تُظهر مملكة البحرين وقطر والكويت أرقامًا متناقضةً لتربية الماعز والماشية.

3-1-2-3 الثروة السمكية

لم يستطع قطاع الزراعة السمكية داخل دول مجلس التعاون الخليجي الاستفادة من معظم إمكاناته بعد حيث لا يزال القطاع في مرحلة ناشئة، ومع تزايد المخاوف ذات الصلة بمسألة الأمن الغذائي فإن الزراعة السمكية ومصايد الأسماك تحتل مكانة بارزة في المنطقة. علاوةً على ذلك فإن التركيز المتنامي والمُنصب على الأكوابونيك (الزراعة المائية النباتية الحيوانية) يُعد من العوامل التي تدفع بنمو هذه الصناعة قدمًا. لقد دفعت المخاوف ذات الصلة بمسألة الأمن الغذائي والظروف الهامشية التي تتسم بها منطقة دول مجلس التعاون الخليجي كي تتبنى أنشطة تربية الأحياء المائية، لذا فإن تحسين إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية تُعد أمرًا له أهميته البارزة لدول مجلس التعاون الخليجي وذلك لمواصلة الاستفادة من الموارد البحرية وخدمات النظم الإيكولوجية.

إحصاءات المزارع والمصايد السمكية في دول مجلس التعاون الخليجي

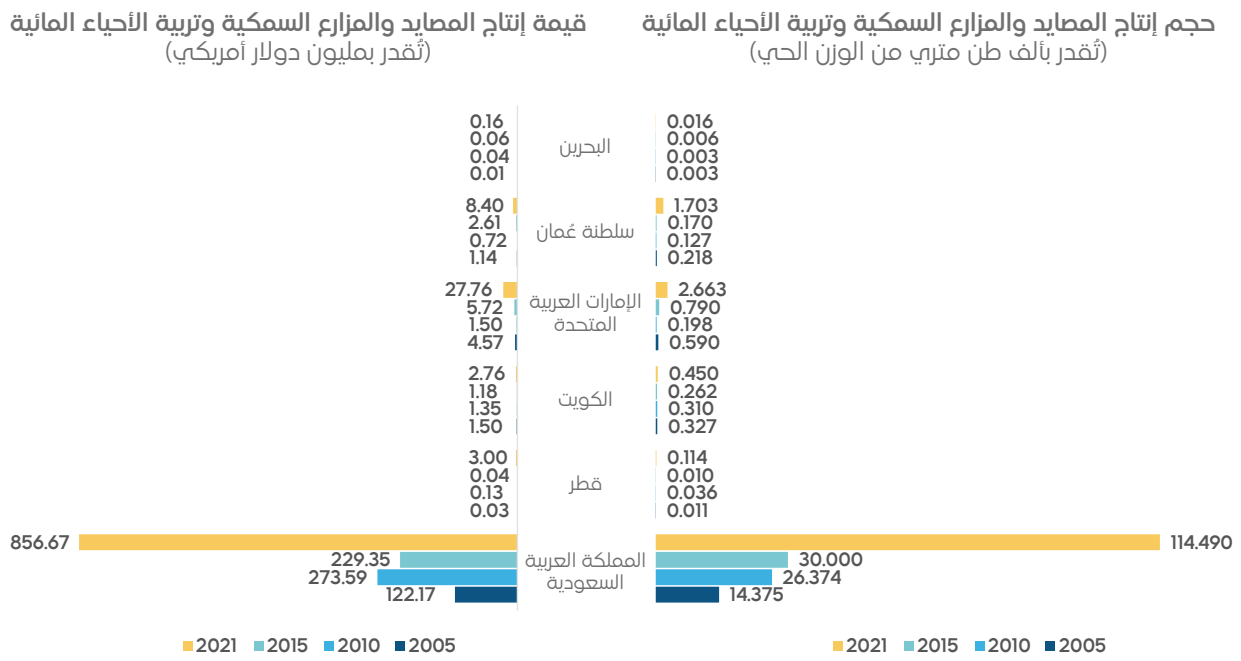

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)

يعرض الرسم البياني أعلاه معدلات نمو قطاع المزارع والمصايد السمكية في دول مجلس التعاون الخليجي؛ حيث تمتلك المملكة العربية السعودية أكبر قطاع للمزارع السمكية ضمن دول مجلس التعاون الخليجي وتليها الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان. سجلت جميع دول مجلس التعاون الخليجي معدلات نمو جيدة على مر السنوات الماضية ومن المتوقع أن تركز تلك الدول وبشكل إضافي على تطوير القطاع بشكل أكبر في المستقبل. هناك عوامل أخرى تُحول الزخم نحو قطاع المزارع والمصايد السمكية مثل ارتفاع عدد السكان وزيادة الوعي باستهلاك البروتين والحاجة المتزايدة لتنويع إمدادات البروتين بعيدًا عن الاعتماد على الدواجن واللحوم الحمراء كمصادر له. تهدف المملكة العربية السعودية-على سبيل المثال- إلى زيادة انتاجها السنوي من المأكولات البحرية ليرتفع من حوالي 77,000 طن متري إلى حوالي 600,000 طن متري بحلول عام 2030 وذلك عن طريق ضخ 3.5 مليار دولار أمريكي في شكل موارد مالية حيث تشمل تلك الخطط الوزارات والمستثمرين في القطاع الخاص والهيئات المؤسسية ورواد الأعمال.

2-2-3 المساهمة الاقتصادية

1-2-2-3 المبادرات والبرامج الحكومية

المملكة العربية السعودية

- شهد شهر مارس2021 إصدار مجلس الوزراء القرار رقم 2021/431 بالموافقة على قانون الزراعة المكون من 37 مادة. يهدف القانون إلى تنظيم القطاع الزراعي على أسس الإدارة والحماية والتنمية والاستدامة. كما يهدف القانون إلى توجيه المملكة العربية السعودية نحو الأمن الغذائي والتنمية الريفية والاجتماعية من خلال تعزيز الإنتاج والاستيراد والتصدير إلى جانب الأنشطة الأخرى المتعلقة بالقطاع الزراعي.
- الاستراتيجية الوطنية للزراعة لعام 2030، والتي وضعت في عام 2017، هي الوثيقة التوجيهية للتقييم الوطني لأداء القطاع الزراعي ولصياغة أهدافه. وتركز الوثيقة على استدامة الموارد الطبيعية، وتحقيق الأمن الغذائي، ورفع درجة رفاهية المجتمع والمزارعين، والمساهمة في الاقتصاد الوطني، ومنع الهدر في المحاصيل.
- شهد شهر أبريل 2023 توقيع كل من المملكة العربية السعودية وشركة عُمانية مذكرة تفاهم لإنشاء مصنع في المملكة لإنتاج الأسمدة السائلة التي توفر مغذيات المحاصيل في شكل قابل للذوبان. مع هذا، تعتزم الحكومة زيادة الإنتاج الزراعي لتحقيق أهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030.

قطر

- في عام 2014، وافقت وزارة البلدية والتخطيط العمراني (المعروفة حاليًا باسم وزارة البلدية والبيئة) على إطار التنمية الوطنية لدولة قطر 2032. وهي وثيقة متعددة القطاعات على الصعيد الوطني تنظم جميع عمليات التخطيط والتنمية في الدولة. تضَمن الإطار الوطني الذي تم تطويره في إطار الخطة الرئيسية الوطنية لدولة قطر مجموعة متكاملة من اللوائح والمبادئ التوجيهية والسياسات والاستراتيجيات المطبقة على القطاع الزراعي. ويهدف إلى معالجة العجز الغذائي، وضمان الأمن الغذائي، وتعزيز الكفاءة في الإنتاج.
- وُضعت استراتيجية قطر الوطنية للأمن الغذائي 2018–2023 لوضع استراتيجية قوية للأمن الغذائي في البلاد. وتعتزم الاستراتيجية زيادة إنتاج الخضروات المحلية وبيض المائدة إلى 70 ٪، والأسماك إلى 90 ٪، والروبيان إلى 100 ٪، واللحوم الحمراء إلى 30 ٪ من إجمالي الطلب المحلي بحلول عام 2023.
- شهد شهر يوليو 2020 إطلاق وزارة البلدية والبيئة برنامج ضمان لدعم المزارع المحلية من خلال الشراء المسبق لمنتجاتها النباتية ومساعدة المزارعين على وضع خطط إنتاج قائمة على الاحتياجات.

الكويت

- شهد شهر يناير 2019 تبني الكويت خطة التكيف الوطنية 2019–2030 لتعزيز نشاطها الزراعي وأمنها الغذائي، من بين جوانب أخرى. وتستهدف خطة الكويت جعل الزراعة ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة؛ وتوظيف أنظمة ري فعالة لتقليل هدر المياه؛ واستخدام المياه والحفاظ عليها بطريقة أكثر استدامة (مثل الزراعة المتنوعة بيولوجيًا)، وتقسيم المناطق المائية والري الناقورة وتطوير قدرة الرصد لمنع الصيد الجائر؛ وتعزيز الوعي من خلال إشراك المجتمعات المحلية في حماية الحياة البحرية واستهلاكها المستدام.
- تركز آخر المساهمات المحددة وطنيًا في الكويت بشكل أساسي على الأمن الغذائي وممارسات الزراعة المستدامة. مع إعادة التأكيد على جهود المساهمات المحددة وطنيًا لمنع الصيد في السواحل المطلة على الخليج للحفاظ على التنوع البيولوجي والأرصدة السمكية، وبالتالي تجنب استنفاد الأسماك وحظر صيد بعض أنواع الأسماك والروبيان. بالإضافة إلى ذلك، العمل على ترشيد استهلاك المياه، وتطوير وتنفيذ برامج الموارد المائية، والإشراف على إعادة استخدام مياه الصرف الصحي من محطات المعالجة.

الإمارات العربية المتحدة

- تعطي دولة الإمارات الأولوية لتسريع الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051 من خلال التحالفات والحلول التي يمكن أن تحدث ثورة في القطاع الزراعي والأنظمة الغذائية. ففي مارس 2023, أطلقت وزارة التغير المناخي والبيئة (MOCCAE) الدورة الأولى للحوار الوطني بشأن الأمن الغذائي, والذي كان يهدف إلى تمكين المناقشات الإيجابية بين الحكومة والأطراف المعنية من القطاع الخاص, لتعزيز الأمن الغذائي في البلاد في نهاية المطاف.
- تهدف الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل لمكافحة مقاومة مضادات الميكروبات (NAP - AMR) إلى جعل الزراعة أكثر إنتاجية واستدامة من خلال خطوات مختلفة ؛ وفيما يلي بعض هذه الخطوات:
  - إنشاء منظومة للتغلب على مقاومة مضادات الميكروبات في المجال البيطري
  - مراجعة واعتماد قوانين السلامة في الطب البيطري والزراعة وسلامة الأغذية
  - رفع درجة وعي الأطباء البيطريين والمزارعين
- تهدف الخطة الوطنية لتغير المناخ في دولة الإمارات العربية المتحدة في المقام الأول إلى معالجة مصادر وآثار تغير المناخ. كما تسعى جاهدة لإنشاء شبكة من المحميات البحرية والبرية, والإشراف على تقنيات إدارة المياه وتحلية المياه للتعامل مع ارتفاع درجات حرارة المياه والملوحة.
- شهد شهر نوفمبر 2021 إطلاق الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة بشكل مشترك مبادرة بعثة الابتكار الزراعي من أجل المناخ (AIM for Climate) لتسريع الابتكار في الزراعة "الذكية مناخياً" ومكافحة خسائر الإنتاجية المرتبطة بتغير المناخ. وتعهدت الدولتان بتقديم 4 مليارات دولار لهذه المبادرة, والتي تضاعفت إلى 8 مليارات دولار في نوفمبر 2022.

سلطنة عمان

- تستند خطة التنمية الخمسية العاشرة لسلطنة عُمان 2021-2025 إلى رؤية عُمان 2040, ويعد تطوير قطاع الزراعة هدفًا رئيسيًا لهذه الخطة. وتهدف إلى توسيع قاعدة التنويع الاقتصادي؛ وتطوير آليات وبرامج للهياكل الإنتاجية, علاوة على دعم قطاعات الاستزراع السمكي ومصايد الأسماك والزراعة وتجهيز المنتجات الزراعية للمساهمة في الأمن الغذائي.
- الاستراتيجية الوطنية للطاقة ورؤية 2040 هما وثيقتان مرجعيتان أساسيتان للمساهمة المحددة وطنيًا في سلطنة عُمان. كما تهدف الاستراتيجية إلى التحول التدريجي إلى اقتصاد منخفض في البصمة الكربونية من خلال إبطاء انبعاثات غازات الدفيئة, حيث تعتزم السلطنة خفض الانبعاثات بنسبة 7 ٪ في عام 2030. نفذت السلطنة خطة للموائمة بين أهداف المساهمات المحددة وطنيًا وإجراءات خطة التكيف الوطنية لتحسين الترابط وكفاءة تنفيذ هذه الخطط.
- تتبنى سلطنة عمان تقنيات لمواجهة أي تهديدات تواجه خطط الأمن الغذائي. في فبراير 2023, استخدمت وزارة الزراعة والثروة السمكية والموارد المائية (MAFWR) الطائرات بدون طيار بشكل تجريبي للسيطرة على الجراد الصحراوي في مواقع التكاثر للتحقق من عدم انتشاره إلى مواقع أخرى.

البحرين

- شهد شهر مارس 2023 إطلاق هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية في البحرين مشروع الأطلس النباتي الذي يقدم مجموعة من خرائط الغطاء النباتي, والمعرفة حول تصنيف وأنواع المحاصيل في المملكة, إلى جانب مواقعها على الخرائط. على أن يستخدم مشروع أطلس تقنيات الاستشعار عن بعد تقنيات الاستشعار عن بعد وصور الأقمار الصناعية والمسحات الميدانية للحصول على هذه المعلومات المكانية.
- وفي ديسمبر 2022, وجه نائب رئيس مجلس الوزراء وزارة شؤون البلديات والزراعة في البحرين بتخصيص قطع أراضي زراعية جديدة للمستثمرين من خلال منصة استثمار الأراضي. كانت هذه الخطوة تهدف إلى التنمية الشاملة لقطاع الزراعة, وبالتالي ضمان الأمن الغذائي المستدام.
- شهد شهر أكتوبر 2022 توقيع وزيرا الزراعة في إسرائيل والبحرين إعلان تعاون في القمة الدولية لتكنولوجيات الأغذية. وشمل ذلك تبادل المعرفة بشأن التكنولوجيا, والتوسع في المنتجات الزراعية المتنوعة, وتحسين جودة الإنتاج.

3-2-3 المحاصيل الزراعية

يعرض الرسم البياني أدناه المحاصيل الزراعية داخل دول مجلس التعاون الخليجي:

إنتاج مجموعة من الحبوب المختارة- دول مجلس التعاون الخليجي

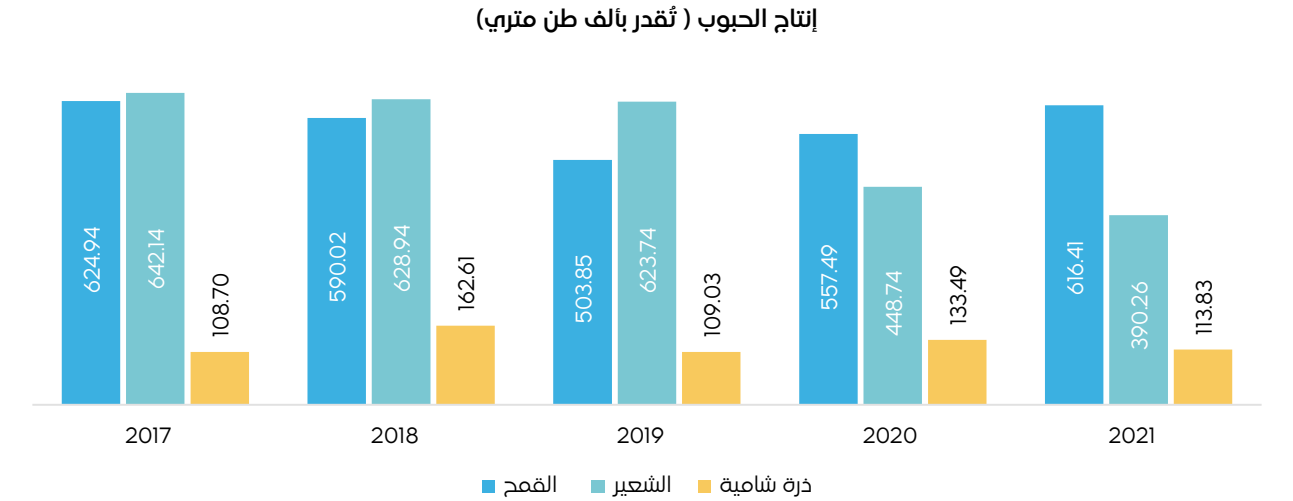

المصدر: تقديرات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)

يوضح الشكل أعلاه الارتفاع التدريجي الذي شهده قطاع إنتاج الحبوب المختلفة في دول مجلس التعاون الخليجي. على الرغم من أن المناخ القاسي الذي تتسم به دول مجلس التعاون الخليجي شكل تحديًا أبديًا لإنتاج المحاصيل فيها فإن تطوير أساليب الزراعة وتبني التقنيات المتقدمة المختلفة قد سمح لتلك الدول برفع معدلات انتاجها من الحبوب المختلفة وتقليل اعتمادها على الواردات.

إنتاج مجموعة من الفواكه والخضروات المختارة - دول مجلس التعاون الخليجي

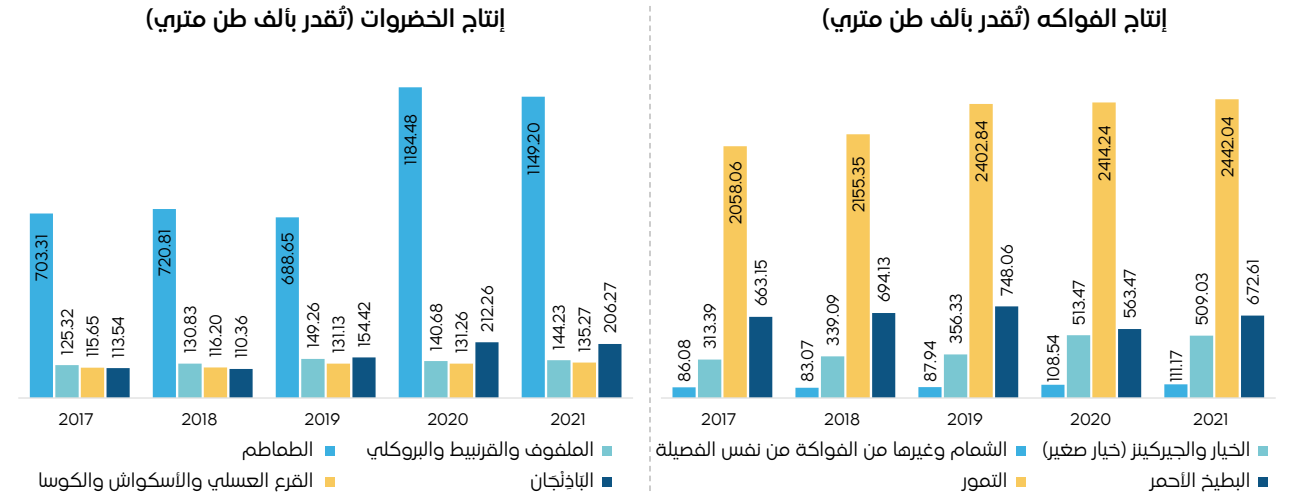

المصدر: تقديرات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)

يوضح الشكل أعلاه إحصاءات إنتاج الفواكه والخضروات في دول مجلس التعاون الخليجي. كما هو موضح في الرسم أعلاه شكلت الطماطم والتمر الخضروات والفاكهة الأكثر إنتاجًا داخل دول مجلس التعاون الخليجي؛ حيث أظهر كل منهما معدلات عالية من الاستهلاك المحلي وكذلك الصادرات بما يعزز نمو القطاع الزراعي.

4-2-3 توقعات القوى العاملة في القطاع الزراعي

بالمقارنة مع تركيا أظهر معدل التوظيف في الزراعة داخل منطقة دول مجلس التعاون الخليجي نتائج هزيلة و صلت إلى 2.11 ٪ حيث وظف القطاع 2.52 ٪ من الذكور و 0.19 ٪ من الإناث من إجمالي السكان العاملين في دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2021.

القوى العاملة - دول مجلس التعاون الخليجي (تُقدر بمليون فرد عامل)

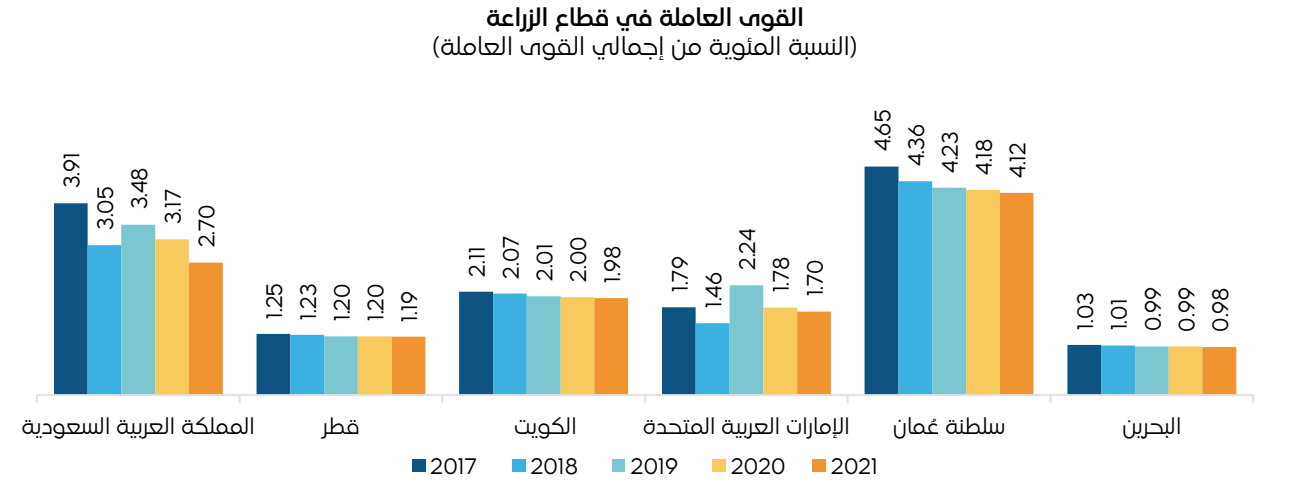

المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية النموذجية والبنك الدولي

لا تُعد الزراعة صناعةً أساسيةً في دول مجلس التعاون الخليجي حيث تعتمد تلك الدول في الغالب على الأغذية المستوردة، لذا فإن نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي منخفضة للغاية في تلك الدول. وعلى الرغم من النمو الذي يشهده إنتاج القطاع الزراعي وزيادة التأكيد على الأهمية التي تشكلها مسألة الأمن الغذائي فإنه من غير المتوقع أن يرتفع معدل العمالة بشكل كبير وذلك لأن دول مجلس التعاون الخليجي تتبنى العديد من التقنيات والميكنات المتقدمة لتحقيق التنمية المستدامة للقطاع؛ ومثل هذه الخطوات تقلل من الحاجة إلى القوى العاملة البشرية في ظل تحسين المحاصيل الناتجة.

5-2-3 المنتجات الزراعية - تحليل عمليات الاستيراد والتصدير القائمة في دول مجلس التعاون الخليجي

صادرات وواردات دول مجلس التعاون الخليجي

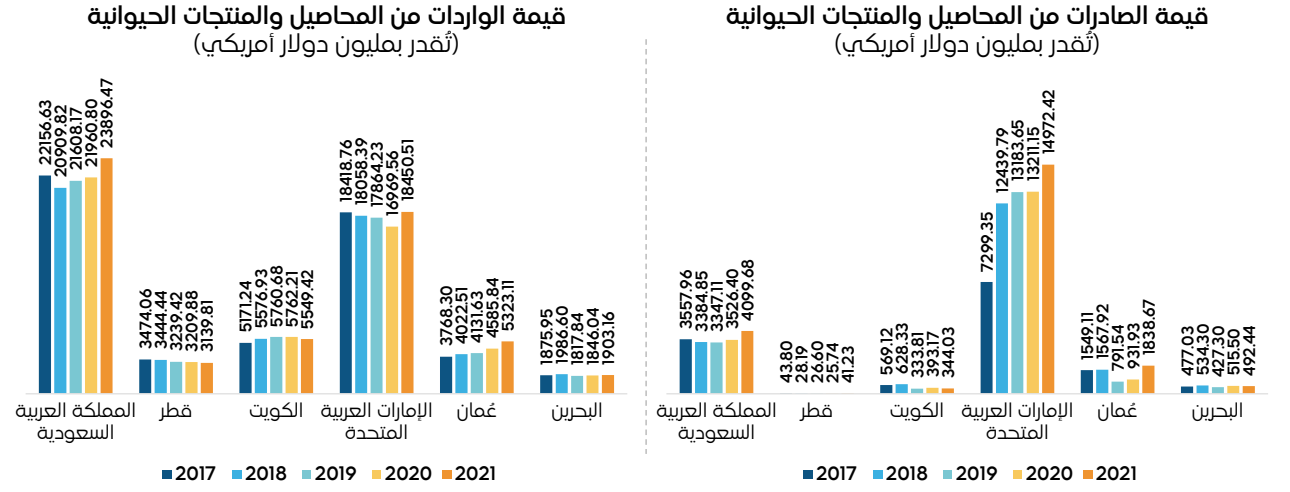

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)

كما هو موضح في الشكل أعلاه فإن دول مجلس التعاون الخليجي هي من أكبر مستوردي المنتجات الزراعية؛ حيث جاءت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بصفتهما المستوردين الأساسيين من بين دول المنطقة، كما أنهما أيضًا المصدران الرئيسيان للمنتجات الزراعية والأغذية المُعالجة. من جانبها حظيت قطر بأقل حصة من الصادرات ضمن دول مجلس التعاون الخليجي بينما حظيت مملكة البحرين بأدنى حصة من الواردات.

جدول رقم 2: أبرز 5 سلع مستوردة والدول المورِّدة لها- مَصنفة حسب القيمة التجارية (تُقدر بمليون دولار أمريكي)

أبرز 5 سلع /الدولة المورِّدة (2021)	الواردات					
مملكة البحرين	السلعة	لحوم الدجاج (طازجة أو مبردة)	الأرز غير المقشور (مكافئ الأرز الأبيض)	أرز ابيض او مقشور	لحوم الدجاج (طازجة أو مبردة)	المعجّنات
	البلد المورِّد	البرازيل	الهند	الهند	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية
	القيمة	55.24 مليون دولار أمريكي	44.46 مليون دولار أمريكي	44.38 مليون دولار أمريكي	41.64 مليون دولار أمريكي	41.37 مليون دولار أمريكي
الكويت	السلعة	لحوم الدجاج (طازجة أو مبردة)	الأرز غير المقشور (مكافئ الأرز الأبيض)	أرز ابيض او مقشور	القمح	الشعير
	البلد المورِّد	البرازيل	الهند	الهند	أستراليا	أستراليا
	القيمة	182.08 مليون دولار أمريكي	174.79 مليون دولار أمريكي	174.71 مليون دولار أمريكي	148.65 مليون دولار أمريكي	131.89 مليون دولار أمريكي
سلطنة عُمان	السلعة	السجائر	زيت أشجار النخيل	مسحوق الحليب كامل الدسم	القمح	الأرز غير المقشور (مكافئ الأرز الأبيض)
	البلد المورِّد	الإمارات العربية المتحدة	إندونيسيا	الإمارات العربية المتحدة	الإمارات العربية المتحدة	الهند
	القيمة	211.22 مليون دولار أمريكي	153.75 مليون دولار أمريكي	136.09 مليون دولار أمريكي	125.61 مليون دولار أمريكي	119.69 مليون دولار أمريكي
قطر	السلعة	الخيول	لحوم الدجاج (طازجة أو مبردة)	الأرز غير المقشور (مكافئ الأرز الأبيض)	أرز ابيض او مقشور	لحم الغنم (طازج أو مبرد)
	البلد المورِّد	بلجيكا	البرازيل	الهند	الهند	أستراليا
	القيمة	110.46 مليون دولار أمريكي	109.93 مليون دولار أمريكي	102.22 مليون دولار أمريكي	101.94 مليون دولار أمريكي	65.37 مليون دولار أمريكي
المملكة العربية السعودية	السلعة	الشعير	الأرز غير المقشور (مكافئ الأرز الأبيض)	أرز ابيض او مقشور	لحوم الدجاج (طازجة أو مبردة)	الذرة الصفراء
	البلد المورِّد	أستراليا	الهند	الهند	البرازيل	الأرجنتين
	القيمة	843.88 مليون دولار أمريكي	840.40 مليون دولار أمريكي	790.89 مليون دولار أمريكي	749.14 مليون دولار أمريكي	498.62 مليون دولار أمريكي
الإمارات العربية المتحدة	السلعة	لحوم الدجاج (طازجة أو مبردة)	بذورالسلجم/ اللفت	مسحوق الحليب كامل الدسم	السجائر	قصب السكر الخام أو سكر البنجر (مكرر فقط)
	البلد المورِّد	البرازيل	كندا	نيوزيلندا	كوريا الجنوبية	البرازيل
	القيمة	603.79 مليون دولار أمريكي	516.23 مليون دولار أمريكي	331.59 مليون دولار أمريكي	327.86 مليون دولار أمريكي	310.20 مليون دولار أمريكي

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)

جدول رقم 3: أبرز 5 سلع مُصدرة والدولة المستوردة لها- مَصنفة حسب القيمة التجارية (تُقدر بمليون دولار أمريكي)

أبرز 5 سلع / الدولة مستوردة (2021)		الصادرات				
مملكة البحرين	السلعة	الجبن المُعالج/ المطبوخ	المعجّنات	الجبن المُعالج/ المطبوخ	المستحضرات الغذائية (غير المصنفة في موضع آخر)	المعجّنات
	البلد المستورد	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	الإمارات العربية المتحدة	المملكة العربية السعودية	الإمارات العربية المتحدة
	القيمة	119.73 مليون دولار أمريكي	53.35 مليون دولار أمريكي	30.74 مليون دولار أمريكي	26.92 مليون دولار أمريكي	22.26 مليون دولار أمريكي
الكويت	السلعة	دقيق القمح والميسلين	مشروبات أخرى غير كحولية	الآيس كريم وغيره من المثلجات الصالحة للأكل	اللحوم المحضرة (غير المصنفة في موضع آخر)	مكرونة غير مطبوخة, غير محشوة أو محضرة بأي طريقة أخرى
	البلد المستورد	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية
	القيمة	35.40 مليون دولار أمريكي	21.86 مليون دولار أمريكي	12.41 مليون دولار	10.09 مليون دولار أمريكي	9.50 مليون دولار أمريكي
سلطنة عُمان	السلعة	السجائر	الماعز	مسحوق الحليب كامل الدسم	الماعز	مسحوق الحليب كامل الدسم
	البلد المستورد	إيران	الكويت	العراق	قطر	المملكة العربية السعودية
	القيمة	242.25مليون دولار أمريكي	77.02مليون دولار أمريكي	56.94مليون دولار أمريكي	50.89 مليون دولار أمريكي	50.35 مليون دولار أمريكي
قطر	السلعة	الحيوانات الحية الأخرى (غير المصنفة في موضع آخر)	الحيوانات الحية الأخرى (غير المصنفة في موضع آخر)	الدهون والزيوت الحيوانية أو النباتية وجزيئاتها المعدلة كيميائيًا باستثناء تلك المهدرجة أو المؤسترة أو المعاد استرتها أو المُعالجة؛ المخاليط أو مستحضرات الدهون أو الزيوت الحيوانية أو النباتية غير الصالحة للأكل	الدهون والزيوت الحيوانية أو النباتية وجزيئاتها المعدلة كيميائيًا باستثناء تلك المهدرجة أو المؤسترة أو المعاد استرتها أو المُعالجة؛ المخاليط أو مستحضرات الدهون أو الزيوت الحيوانية أو النباتية غير الصالحة للأكل	الخيول
	البلد المستورد	الإمارات العربية المتحدة	المملكة العربية السعودية	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	هولندا	فرنسا
	القيمة	9.14 مليون دولار أمريكي	8.61 مليون دولار أمريكي	3.33 مليون دولار أمريكي	3.15 مليون دولار أمريكي	2.94 مليون دولار أمريكي
المملكة العربية السعودية	السلعة	مكرونة غير مطبوخة, غير محشوة أو محضرة بأي طريقة أخرى	عصير الفواكه (غير المصنف في موضع آخر)	تمور	السكر المكرر	المعجّنات
	البلد المستورد	العراق	اليمن	الإمارات العربية المتحدة	الأردن	الإمارات العربية المتحدة
	القيمة	98.75 مليون دولار أمريكي	89.39 مليون دولار أمريكي	86.16 مليون دولار أمريكي	79.72 مليون دولار أمريكي	74.08 مليون دولار أمريكي
الإمارات العربية المتحدة	السلعة	السجائر	السجائر	السجائر	زيت السلجم/اللفت أو الكانولا الخام	السجائر
	البلد المستورد	العراق	ليبيا	الصومال	الصين	
	القيمة	773.87 مليون دولار أمريكي	493.74 مليون دولار أمريكي	438.22 مليون دولار أمريكي	325.15 مليون دولار أمريكي	316.16 مليون دولار أمريكي

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)

6-2-3 استثمارات رأس المال والمستثمرون الرئيسيون

شهد القطاع الزراعي داخل دول مجلس التعاون الخليجي توسعًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة وذلك نتيجةً لزيادة معدلات الطلب على الغذاء المدفوعة بالنمو السكاني المتواتر والمبادرات المدعومة التي تطلقها الحكومة والرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة. ونتيجة لذلك شهد القطاع الزراعي تطورات بارزة منها نمو مشاريع الشراكة القائمة بين القطاعين العام والخاص وفتح قنوات التوزيع الشاملة إضافةً إلى توفير الدعم المالي لزيادة تشجيع الإنتاج المحلي. في السنوات الأخيرة الماضية سعت دول مجلس التعاون الخليجي إلى تسريع وتيرة المشاريع التي تدعم تطوير القطاع الزراعي، وتضمنت جهودهم الاستثمارات التي نُفذت لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب والخضروات والفاكهة. وعلى الرغم من الظروف المناخية القاحلة التي تتسم بها دول مجلس التعاون الخليجي فإن تلك الدول توسعت في تبني واستخدام تقنيات مستدامة وذكية منها أنظمة الري الآلية والزراعة بدون تربة والزراعة المائية المركّبة (الأكوابونيك:الزراعة المائية النباتية الحيوانية) وذلك سعيًا منها لتعزيز جودة محاصيل الفاكهة والخضروات المُنتجة وكمياتها. يوضح الشكل أدناه تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل القطاع الزراعي في دول مجلس التعاون الخليجي.

إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الزراعة (يُقدر بمليون دولار أمريكي) - دول مجلس التعاون الخليجي

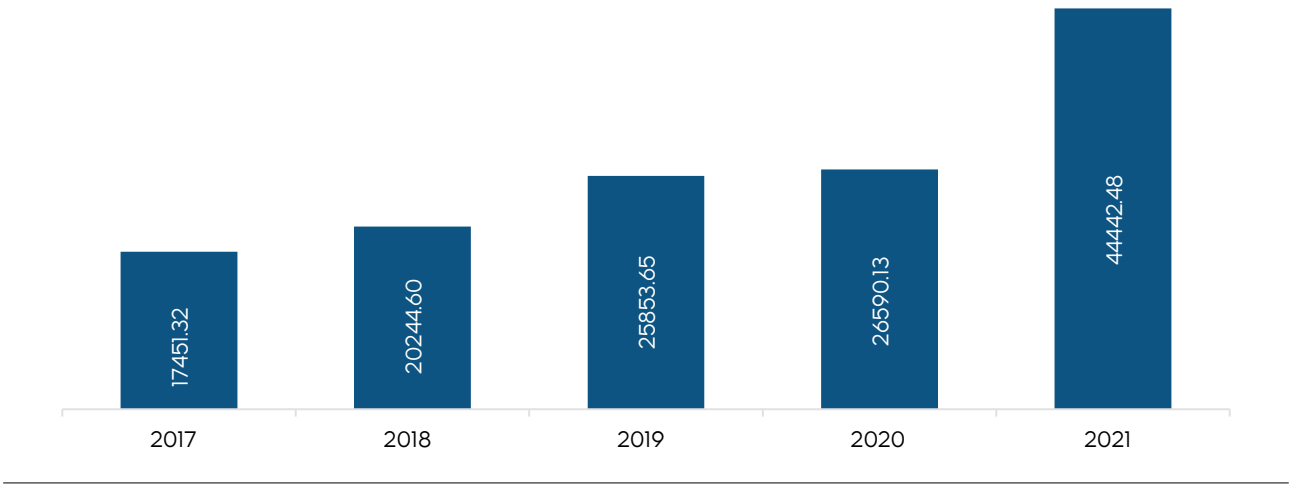

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)

كما هو موضح في الشكل أعلاه فقد شهدت دول مجلس التعاون الخليجي طفرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل القطاع الزراعي وكانت المملكة العربية السعودية المستفيد الرئيسي من هذه الاستثمارات وذلك بسبب الخطوات المختلفة التي تتخذها المملكة في سبيل تعزيز الإنتاج الغذائي المحلي وتطوير صناعات معالجة الأغذية، اشتملت هذا الخطوات على تطوير أنظمة الخدمات الزراعية والتسويقية وتبني استراتيجيةً للاستثمارات الزراعية المسؤولة وتحقيق الاستفادة الأمثل من الابتكارات الرقمية والمنصات المعنية بسلاسل القيمة الغذائية المستدامة إضافة إلى غير ذلك من الخطوات.

7-2-3 المشاريع القائمة والمشاريع المستجدة

تم في شهر يونيو 2023 عقد شراكة بين كل من المعهد الدولي لبحوث المحاصيل في المناطق الاستوائية شبه القاحلة (ICRISAT) ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وهدفت هذه الشراكة إلى زيادة محاصيل الدُّخن والسمسم داخل المملكة العربية السعودية. ومن المتوقع أن يُفضي هذا التعاون إلى النهوض بعمليات إنتاج الغذاء وتشجيع التنويع الاقتصادي والترويج لاستخدام وتطبيق الأدوات الرقمية لمواجهة التحديات التي تفرضها محدودية الموارد الطبيعية؛ ولا سيما ندرة المياه.

وعقد في شهر مارس 2023 شراكة بين إحدى الشركات الاستثمارية القابضة ومقرها إمارة أبو ظبي وشركة تكنولوجيا إيطالية مؤثرة، وهدفت هذه الشراكة إلى إطلاق مشروع زراعي عمودي/رأسي داخل حديقة التكنولوجيا الزراعية المتطورة الموجودة في منطقة اقتصادية في إمارة أبو ظبي. ويُعد هذا المشروع الأول من ضمن سلسلة من المشاريع الزراعية ذات البيئة المُتحكم فيها والتي يخطط المنتزه لاحتضانها. ومن الجدير بالذكر أن مشروع الزراعة العمودية/الرأسية المُشار إليه يهدف إلى استكشاف حدود الزراعة الصحراوية المناخية وتطويرها داخل دولة الإمارات العربية المتحدة.

وشهد شهر مارس 2023 أيضاً قبول صندوق التنمية الزراعية السعودي منح قروض تنموية واستثمارية تُقدر قيمتها بحوالي 610 مليون دولار أمريكي للفترة من يناير 2023 وحتى مارس 2023 مما يمثل زيادة بنحو ثلاثة أضعاف مقارنةً بنفس الفترة من عام 2022. ومن المزمع أن يستمر صغار المزارعين ومُربي الحيوانات في محافظات الأفلاج والغاط وعسير وحائل والعُليا وشقراء وتثليث والنعيرية ورابغ في الاستفادة من هذه القروض.

في فبراير 2023 فرضت وزارة البيئة والمياه والزراعة في المملكة العربية السعودية عقوبات بلغت قيمتها 105 مليار دولار أمريكي على حوالي 3,300 مشروع للمياه والزراعة. وتشمل تلك المشاريع شركات خاصة تعمل على تحسين شبكات إمدادات المياه وتوسعة البنية التحتية الزراعية في المملكة.

وكذلك تم في فبراير 2023 إطلاق إحدى الشركات الزراعية الناشئة- والتي تأسست عام 2021 في دولة الكويت- وبشكل رسمي مشروعها الزراعي الذكي والمبتكر لتعزيز الأمن الغذائي وذلك من خلال اللجوء إلى تقنية الزراعة الهوائية (ايروبونيك) لإنتاج محاصيل زراعية ذات قيمة صحية وجودة عالية باستخدام الحد الأدنى من المياه بالاستعانة بأحدث التقنيات الحديثة، ويهدف هذا المشروع إلى بناء منظومة غذائية أكثر مرونة واستدامة وذلك من خلال دمج التقنيات الغذائية المتقدمة في قطاع الزراعة.

في ديسمبر 2022 أطلقت مملكة البحرين الدليل الاستشاري للعمل والتجارة و الاستثمار في القطاع الزراعي 2023 وذلك ضمن مبادرتها الوطنية لتنمية القطاع الزراعي (NIAD)، وقد أُعد هذا الدليل بالتعاون مع شركة محاماة رائدة لمد المستثمرين بالمعارف اللازمة ولاتخاذ خطوات جادة نحو تحقيق الأمن الغذائي الوطني والمساهمة في التنمية الاقتصادية للمملكة.

في شهر نوفمبر 2022 بدأت المرحلة الأولى في مزرعة القمح الواقعة في منطقة مليحة بإمارة الشارقة والتي امتدت على مساحة قدرها 400 هكتار باستخدام المياه المُحلاة للري، ويُعد هذا المشروع أحد أهم طموحات الأمن الغذائي لدولة الإمارات العربية المتحدة. وقد جاءت فكرة إقامة المزرعة نتيجة الاضطرابات الناجمة عن الجائحة (كوفيد - 19) والصراعات الدائرة حول العالم والتي تسببت بدورها في زيادة المخاوف حول نقص الأراضي الصالحة للزراعة. يشمل هذا المشروع حقولًا تضم 35 نوعًا تجريبيًا مختلفًا من سلالات القمح المُشتراة من أجزاء مختلفة من العالم والتي تم توزيعها على مساحة بلغت الهكتارين وذلك لاستكشاف مدى توافقها مع التربة والطقس في دولة الإمارات العربية المتحدة. من المقرر الانتهاء من المرحلة الثانية من المشروع والتي تبلغ مساحتها 880 هكتارًا في عام 2024، بينما ستصل المرحلة الثالثة إلى نهايتها في عام 2025 وتبلغ مساحتها 1,400 هكتار.

وصدرت في أكتوبر 2022 موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية الكويتية من حيث المبدأ على مبادرة الهيئة العامة للشؤون الزراعية والثروة السمكية الرامية إلى إنشاء وتطوير منصّة إليكترونية وطنية باسم «مزارع ديرتنا» لدعم تسويق الإنتاج الغذائي المحلي بأنواعه والذي ينتجه أصحاب الحيازات الزراعية التابعين للهيئة.

في يوليو 2022 أعلنت وكالة الأنباء العُمانية (ONA) عن توقيع الحكومة 28 عقدًا للانتفاع بالأراضي بالتعاون مع العديد من مؤسسات القطاع الخاص، وتهدف تلك العقود إلى تنفيذ مشاريع زراعية ومصايد أسماك في العديد من المحافظات بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 85 مليون دولار أمريكي على مساحة تزيد عن 8,000 كم مربع.

في يونيو 2022 دشنت هيئة أبو ظبي للزراعة والسلامة الغذائية برنامج أبو ظبي للجينوم الزراعي بصفته جزءاً من خطتها الاستراتيجية 2022-2025، وتسعى الهيئة من خلال هذا البرنامج إلى تطوير سلالات حيوانية وأصناف نباتية أكثر ملاءمة للظروف البيئية التي تتسم بها المملكة العربية السعودية، والتي تتميز بشكل أساسي بارتفاع درجات الحرارة وانخفاض هطول الأمطار- وفي كثير من الأحيان- بارتفاع مستويات ملوحة التربة، وبذلك يمكن لهذا البرنامج أن يساعد في تعزيز الأمن الغذائي.

في مايو 2022 أطلقت المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي البحرينية (NIAD) منصة عبر الإنترنت والتي عمل على تطويرها 20 وكالة حكومية لتعزيز قطاعها الزراعي. وتعمل المنصة كمحطة واحدة/كمتجر شامل لسبل البحث الأكاديمي والموارد الموثوقة وصور الأقمار الصناعية والبيانات العلمية والإحصاءات والبرامج التدريبية وتفاصيل الاتصال بالمزارعين البحرينيين وغير ذلك من الأمور.

في أبريل 2022 شرعت وزارة البلدية والتخطيط العمراني في قطر في تنفيذ 23 مشروعًا بحثيًا مختلفًا بهدف تعزيز العائد الزراعي للبلاد، وتهدف تلك المبادرة إلى تعزيز الأمن الغذائي في البلاد إلى جانب استكمال العديد من المشاريع الأخرى التي بدأتها الوزارة والتي تضم مشاريع لتطوير إنتاج التمور وتعزيز الإنتاجية المستدامة لمحاصيل الخضروات وتطوير أنظمة تربية الحيوانات المجترة الصغيرة.

في مارس 2022 صدرت موافقة صندوق التنمية الزراعية والسمكية العُماني على تنفيذ 13 مشروعًا بقيمة تبلغ حوالي 3 ملايين دولار أمريكي لتطوير قطاعي الزراعة والثروة السمكية في محافظات مختلفة.

في يناير 2021 وقعت وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه في سلطنة عُمان اتفاقية لتأجير 100 فدان من الأراضي لشركة زراعية رائدة لتنفيذ مشاريع تتعلق بالزراعة الذكية في ولاية "الكامل" و"الوافي"، ويهدف المشروع الذي بلغت تكلفته حوالي 17 مليون دولار أمريكي إلى زيادة إنتاجية مزارع الخضروات المختلفة وتمديد مواسم إنتاجها ورفع جودة الإنتاج المحلي وضمان سلامته، وقد شكلت الاتفاقية جزءاً من رؤية عمان 2040، كما أنها تمت في إطار التعاون القائم بين القطاعين العام والخاص في السلطنة، كما أن الاتفاقية هدفت أيضًا إلى تشجيع الاستثمارات القائمة في مجالات الزراعة وتربية الحيوانات وتحقيق الأمن الغذائي المحلي وخلق فرص عمل للعُمانيين.

وشهد كذلك شهر يناير 2021 بدء إنتاج الخضروات ضمن مشروع الزراعة الوطنية في قطر وذلك في الحقل البالغ مساحته 4,000 متر مربع من مساحة تربية الأحياء المائية. يعتمد المشروع على نظام الأكوابونيك وهو نظام إنتاج غذائي يجمع بين تربية الأحياء المائية وزراعة النباتات في الماء؛ حيث تمتص النباتات العناصر الغذائية الموجودة في فضلات الأسماك أثناء تنظيفها للمياه مما يعزز بدوره نمو الأسماك في خزانات المياه التي يتم من خلالها تزويد النباتات بالمياه المتضمنة لفضلات الأسماك.

في ديسمبر 2020 صدرت موافقة هيئة أبوظبي للزراعة والسلامة الغذائية على تنفيذ خمسة مشاريع استثمارية تبلغ قيمتها 143 مليون دولار أمريكي بهدف إنشاء مزارع للأسماك والفواكه والخضروات والدواجن والماشية على مساحة برية وبحرية إجمالية تبلغ حوالي 4,000 كم مربع. قامت الهيئة بتحديد وإدارة الفرص الاستثمارية لتلك المشاريع بالتعاون مع مكتب أبوظبي للاستثمار، كما تم تكليف شركات القطاع الخاص بالتطورات اللاحقة كجزء من جهود الهيئة لتعزيز المشاريع الزراعية وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

3-2-8 ديناميكيات الصناعة

3-2-8-1 التركيز على مسألة الأمن الغذائي

سعيًا منها للحفاظ على أمن بلادها الغذائي قامت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بإجراء تدخلات فورية تضمنت بعض التدابير والتي كان منها تعزيز إنتاج المزارعين المحليين وتسهيل إجراءات الواردات وتعزيز سلاسل التوريد والإمداد، كما أن بعض دول المجلس تقوم أيضًا بإنشاء وكالات حكومية مؤقتة لإدارة ملف الأمن الغذائي. وفي ضوء نتائج مؤشر الأمن الغذائي العالمي الذي يضع في اعتباراته جوانب عدة منها سهولة الوصول إلى الإمدادات الغذائية وأسعارها وجودتها وسلامتها فإن دول مجلس التعاون الخليجي تُعد من بين الدول الأكثر تحقيقًا للأمن الغذائي مقارنةً بغيرها. إلا أنه وقبل تفشي الجائحة (كوفيد - 19) كانت الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي تستورد أكثر من 85٪ من إمداداتها الغذائية، حيث شملت تلك الواردات- وكما أشرنا سابقًا- معظم كميات الأرز المستهلكة في المنطقة إضافةً إلى ما نسبته 93٪ من الحبوب و62٪ من اللحوم و56٪ من الخضروات.

علاوةً على ذلك فإن الدعم المباشر الذي يتلقاه المزارعون هو عنصر أساسي من العناصر النموذجية في استراتيجيات الأمن الغذائي. وفي ضوء التدابير المتخذة للتحول إلى الزراعة العضوية في المملكة العربية السعودية تم إطلاق مبادرة لمساعدة صغار المزارعين في عام 2019 كجزء من خطة المملكة لزيادة الإنتاج العضوي فيها بنسبة 300٪ بحلول عام 2030، كما أن الحكومة السعودية أطلقت أيضًا برنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة في عام 2019 وذلك لتعزيز الزراعة الممنهجة للمحاصيل البعلية/المطرية، ويهدف البرنامج أيضًا إلى تشجيع إنتاج الفواكه والمأكولات البحرية والثروة الحيوانية والقهوة العربية وبيعها ومعالجتها. وبالحديث عن دولة قطر فإن مشاريعها ذات الصلة بالأمن الغذائي 2019-2023 ترمي إلى تحقيق

الاكتفاء الذاتي بنسبة 100٪ لمنتجات الألبان الطازجة والدواجن والروبيان بحلول عام 2023 إضافةً إلى تحقيق المثل بنسبة 70٪ لمنتجات البيض الطازج والخضروات المزروعة في الصوبات الزجاجية وبنسبة 95٪ للأسماك الطازجة. أما عن دولة الإمارات العربية المتحدة- والتي يستند أمنها الغذائي إلى الواردات القادمة من الأسواق الدولية- فهي تصب تركيزها على هدفين مزدوجين يتناولان بدورهما سهولة الوصول إلى الغذاء والاستعداد للتغلب على مشاكل سلسلة التوريد والإمداد، وقد تضافرت الجهود المبذولة من قبل الهند- وهي واحدة من أبرز منتجي الأغذية في العالم- مع دولة الإمارات العربية المتحدة لمساعدة الأخيرة لتحقق هدفها المتمثل في زيادة أمنها الغذائي، ومن المرجح أن يعود هذا التحالف القائم بين البلدين بالنفع على العديد من المجالات ذات الصلة بالأمن الغذائي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

3-2-8-2 ارتفاع عدد السكان والتوسع الحضري

شهدت دول مجلس التعاون الخليجي تضاعفًا سكانيًا خلال 20 عامًا: حيث ارتفعت أعداد سكان المنطقة من 26.2 مليون نسمة في عام 1995 إلى 56.4 مليون نسمة مع تحول السكان للعيش في المناطق الحضرية بنسبة 84.3٪ في عام 2030، ومن ثَمَّ فقد بات من الضروري زيادة الإنتاج الغذائي المحلي من خلال تطوير القطاع الزراعي وتعزيزه، وتلك مسألة تتم من خلال اللجوء إلى الأراضي غير المستغلة وتنفيذ أنظمة الري الفعالة والاستعانة بأساليب زراعية معاصرة لزيادة المحاصيل. وبدورها تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى تنويع إنتاجها الزراعي بهدف خلق التنوع في المحاصيل المزروعة في المنطقة لتلبية الاحتياجات الغذائية المتغيرة للسكان المتزايدين. علاوة على ذلك فإن إنتاجية القطاع الزراعي في دول مجلس التعاون الخليجي تلقى الدعم لتقليل الاعتماد على الأغذية المستوردة وذلك من خلال الوصول إلى محاصيل ذات قدرة على الصمود والاستجابة بشكل جيد للظروف المناخية المحلية. كما أن تنويع الإنتاج الزراعي يساعد في زيادة صادرات السلع الزراعية؛ ففي عام 2021 صدَّرت الكويت 59.4٪ من إجمالي صادراتها من دقيق القمح إلى الصين والهند وكوريا الجنوبية واليابان وغيرها.

وفي عام 2021 شملت صادرات المملكة العربية السعودية من المنتجات الزراعية الفواكه الاستوائية والقهوة والخضروات، وقد شكلت الفواكه الاستوائية- المصدرة إلى دول مثل الصين واليابان والهند- أكبر حصة من تلك الصادرات؛ أي 64.8٪ من إجمالي صادرات البلاد من المنتجات السابقة.

3-2-9 التحديات

3-2-9-1 الحاجة إلى تبني تقنيات زراعية لا تتأثر بتغيرات المناخ

تشكل ظاهرة التغير المناخي تهديدًا صارخًا للأمن المائي والغذائي العالمي؛ فمن جانبها تشهد دول مجلس التعاون الخليجي درجات حرارة أكثر ارتفاعاً وجفافًا أكثر حدة وزيادة في تواتر الظواهر الجوية العنيفة وشدتها، كما أن جميع دول مجلس التعاون الخليجي الست تتأثر بما يَحُف المياه من مخاطر وهي تعاني أيضًا من إجهاد مائي شديد، وتُعد درجات الحرارة المرتفعة والرياح القوية والعواصف الرملية المتفرقة من الظواهر الشائعة داخل دول مجلس التعاون الخليجي والتي تلحق أضرارًا بالغة بصحة الماشية ونمو المحاصيل؛ حيث يمكن للظروف الجوية القاسية مثل الجفاف وموجات الحر أن تقلل من الإنتاجية الزراعية ويمكنها أيضًا أن تعرض المحاصيل لمخاطر الآفات والأمراض.

ومثل هذا المناخ لا يتيح الفرصة لنمو المراعي الخضراء وهي من أهم مقومات أنشطة تربية الحيوانات، وعلى الرغم من اختلاف أنواع التربة الموجودة بالفعل في المنطقة فإن غالبيتها ذات جودة رديئة، كما أن الرياح القوية- وكما أشرنا من قبل- تؤدي إلى الخلط المستمر لأنواع التربة وبالتالي فإن التربة ذات النوعية الجيدة تُعد أمرًا نادرًا في المنطقة. وعلى سبيل المثال غالبًا ما تحمل الرياح التي تهُب من ناحية المحيطات الرمال الجيرية البيضاء من المناطق الساحلية لتخلطها بالتربة الحمراء الغنية بالحديد أو التربة الرمادية البركانية الصخرية، وبالتالي فإن جميع هذه العوامل تشكل تحديات رئيسية لنمو القطاع الزراعي. ويمكن الحد من الآثار التي تخلفها الظروف المناخية القاسية من خلال تخليق أصناف محاصيل مقاومة لظاهرة التغير المناخي في ظل تنفيذ أنظمة الري المتطورة والاستثمار في قطاع الزراعة المحمية.

3-2-9-2 ندرة المياه

تقع دول مجلس التعاون الخليجي في منطقة جافة أو شبه قاحلة وتمتلك تلك الدول القليل من مصادر المياه العذبة، كما أن معدلات هطول الأمطار فيها تُعد منخفضة بغض النظر عن درجات الحرارة العالية فيها، ومن ثَمَّ فإن هذه الدول تعتمد وبشكل كبير على تقنية تحلية المياه؛ أي إزالة الملح من مياه البحر وذلك لتزويد مواطنيها بما يكفيهم من المياه. وفي الغالب تتسبب العديد من العوامل الطبيعية مثل انخفاض معدلات هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة في حدوث ظاهرة

نقص المياه في دول مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي تواجه تلك الدول مشكلة الاستغلال المفرط لموارد المياه الجوفية وممارسات الري غير الفعالة. وتشكل المياه الجوفية مصدرًا رئيسيًا للمياه في المنطقة ولكنها تُستنفد بسرعة، كما أن ظاهرة التغير المناخي تؤدي إلى تفاقم الوضع حيث يرتفع تواتر الجفاف وشدته في المنطقة، وبالتالي فإن توافر المياه الصالحة لأغراض الزراعة يُعد مصدر قلق كبير ومن الأمور التي تقيد نمو القطاع حيث أن معظم الأنشطة الزراعية تعتمد وبشكل كبير على استخراج المياه الجوفية وتحلية المياه وهي أنشطة باهظة التكلفة وغير مستدامة على المدى الطويل.

3-2-10 الفرص

3-2-10-1 تطور قطاع الزراعة العمودية/الرأسية

حسب ما صرح به المختصون في الزراعة العمودية/الرأسية فإن المزارع العمودية/الرأسية تستهلك مياهًا أقل بنسبة 95٪مقارنةً بمزارع الحقول المفتوحة، كما أنها تنتج 75 ضعفًا من المحصول لكل قدم مربع، وقد أثارت هذه التصريحات اهتمام المستثمرين الإقليميين والممولين العالميين ممن يهدفون إلى الاستفادة من إمكانات تلك التقنيات أثناء التعامل مع قضايا الأمن الغذائي داخل دول مجلس التعاون الخليجي، وقد اشتهرت شركتان قائمتان في الولايات المتحدة بالفعل بصفتهما من المشاركين الرئيسيين في سوق الزراعة العمودية/الرأسية داخل دول مجلس التعاون الخليجي. علاوة على ذلك فقد بدأت العديد من الشركات الأخرى في الاهتمام بقطاع الزراعة العمودية/الرأسية داخل دول مجلس التعاون الخليجي وذلك في ظل التقدم المبكر لأعمال الزراعة العمودية/الرأسية الذي أحدثته الشركتان الأمريكيتان المُشار إليهما. وفي دولة الإمارات العربية المتحدة تضافرت الجهود المبذولة من قبل كل من شركات الطيران الرائدة وشركة مقرها الولايات المتحدة لبناء أكبر مزرعة عمودية/رأسية في دبي، وفي عام 2022 بدأ تنفيذ عمليات أول مزرعة عمودية/رأسية تجارية داخلية في دول مجلس التعاون الخليجي في دبي بالإمارات العربية المتحدة. إن وجود صناعة زراعية عمودية/رأسية قوية داخل دول مجلس التعاون الخليجي من شأنه أن يساعد دول المنطقة على التحكم في ظاهرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية والتغلب على التحديات ذات الصلة بالقضايا الجيوسياسية التي تؤثر بدورها على الاستثمارات الزراعية الأجنبية، وعلى الرغم من أن صناعة الزراعة العمودية/الرأسية داخل دول مجلس التعاون الخليجي ما تزال اليوم في أولى مراحلها فإنه من المرجح لتلك الصناعة أن تزدهر من خلال الدعم الذي تتلقاه من الحكومات والمستثمرين وشركات القطاع الخاص (مجمعات الأسواق المركزية «السوبرماركت»). وبالتالي توفر الزراعة العمودية فرصًا ملحوظة لضمان كفاءة المياه واستمرار عمليات الإنتاج على مدار العام والتحكم في الظروف المناخية.

3-2-10-2 زراعة نخيل التمر

تُعد زراعة نخيل التمر داخل دول مجلس التعاون الخليجي من الصناعات الاستراتيجية، وهي من أقدم الأنشطة الاقتصادية القائمة في المنطقة والتي ما تزال تلعب دورها الحيوي في تحقيق رفاهية شعبها وثقافته وتاريخه وبيئته وغذوه. وللمنطقة تاريخها الضارب بجذوره في مجال زراعة نخيل التمر؛ حيث تنتج المملكة العربية السعودية العديد من أنواع التمور التي يفضلها المستهلكون وهي غالبًا من أنواع الخلاص والسكري، أما إمارة العين والإمارات الشمالية فهي من مناطق زراعة التمور الرئيسية في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث تُعد التمور الفاكهة الوطنية للإمارات، بينما تتسم سلطنة عُمان بكونها صاحبة أطول مواسم إنتاج التمر في العالم والذي يمتد لسبعة أشهر؛ حيث تضم السلطنة ما يقارب 9.1 مليون نخلة ويتم زراعة حوالي 325 نوعًا من التمر على أراضيها. وتوفر زراعة نخيل التمر ومعالجته ناتجًا اقتصاديًا مهمًا وسلع ذات قيمة مضافة وبالتالي توسع من إمكانات التصدير.

الإحصائيات التجارية للتمر

أكبر مستوردي التمور من دول مجلس التعاون الخليجي، 2021 (٪)

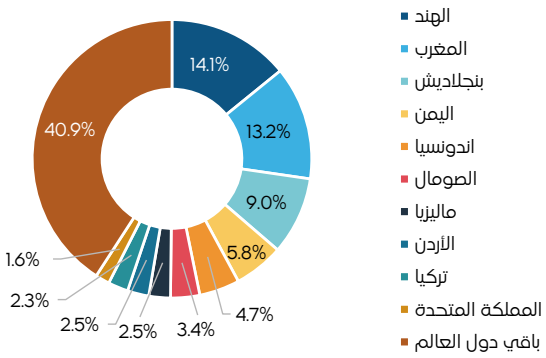

قيمة وحجم صادرات التمور

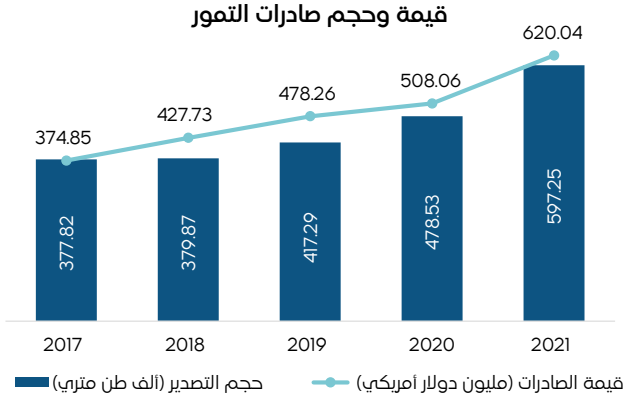

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)

كما يتضح من الرسم البياني أعلاه فقد ارتفعت قيمة صادرات التمر وحجم صناعته باستمرار على مر السنين وبقيت بمنأى عن تداعيات الجائحة (كوفيد 19-). وتُعد الهند والمغرب وبنجلاديش واليمن وإندونيسيا أكبر مستوردي التمور الواردة من دول مجلس التعاون الخليجي، لذا فإن الشراكة القائمة مع بلدان المنطقة الاستوائية يمكن أن تساهم بدورها في نمو صادرات التمور، كما يمكن للاستثمارات القائمة في مجال أبحاث نخيل التمر وتقنيات الزراعة المبتكرة وتقنيات المُعالجة أن تساهم في نمو هذا القطاع بشكل أكبر مما هو عليه بالفعل. وفي ظل اتجاه العالم نحو تبني صيحات الأنظمة الغذائية الصحية فقد أضحى تصدير التمور إلى مختلف البلدان نشاطًا اقتصادياً يعد بأرباح أكبر مما يمكن ان يساعد القطاع الزراعي في دول مجلس التعاون الخليجي على النمو.

11-2-3 عوامل الاقتصاد الكلي التي تؤثر على القطاع

عوامل حكومية		• سعيًا منها لتعزيز أمنها الغذائي تقوم حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بالاستثمار وبشكل كبير في القطاع الزراعي، ووفقًا لما صرحت به وزارة البيئة والمياه والزراعة في عام 2022 فقد أعلنت المملكة العربية السعودية عن تقديمها منحة تبلغ قيمتها 24.2 مليار دولار أمريكي بهدف الاستثمار في المنتجات الغذائية وتوسيع رقعة الإنتاج المحلي ورفع القدرة التصديرية. • ومن جانبها تضطلع لجنة التعاون الزراعي- المُشكلة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي- بتنفيذ برامج السياسة الزراعية المشتركة المُعدلة لدول مجلس التعاون الخليجي والتي تهدف إلى تحقيق التكامل الزراعي بين دول المجلس.
عوامل اقتصادية		• مقارنةً بجميع دول مجلس التعاون الخليجي فإن المملكة العربية السعودية تمتلك أكبر سوق زراعي في المنطقة؛ وعلى الرغم من أن قطاع النفط كان أحد العوامل التمكينية الرئيسية التي ساهمت في تحقيق النمو الاقتصادي السعودي في عام 2021 فإن المملكة تؤكد على اهتمامها بمسألة تنويع اقتصادها وذلك من خلال الاستثمار بشكل أكبر في القطاع الزراعي لتقليل اعتمادها على قطاع النفط على المدى الطويل. • وبالمثل فإن أهداف التنويع الاقتصادي التي ترعاها بقية دول مجلس التعاون الخليجي تُعد من الأمور التي تعزز مساهمة قطاع الزراعة في إنماء اقتصاد الدولة المعنية.
عوامل اجتماعية		• شهد التعداد السكاني لدول مجلس التعاون الخليجي تضاعفًا إجماليًا خلال 20 عامًا ليصل إلى 56.4 مليون نسمة في عام 2021، كما شهدت المنطقة أيضًا معدلات تحضر متواترة، وبزيادة عدد سكان المناطق الحضرية يزداد الطلب على المنتجات الغذائية الزراعية عالية الجودة.
عوامل تكنولوجية		• تعتزم دول مجلس التعاون الخليجي رفع طاقتها الإنتاجية الزراعية باستخدام التقنيات الزراعية الحديثة والأنشطة الأخرى ذات الصلة وذلك بالتعاون مع السلطات ذات المعنية والشركات المتخصصة. • تشهد المنطقة تزايدًا في تبني الأسر/الكِيانات الزراعية ذات الحيازات الصغيرة (مثل أصحاب المزارع ذات المساحات الصغيرة) عمليات وتقنيات الزراعة الذكية مناخياً، ومن جانبها تساهم السلطات المعنية في خلق وعي أكبر وتقدم أيضًا المنح المالية اللازمة لتطبيق مثل هذه التقنيات.
عوامل بيئية		• يُعد الإنتاج الحيواني والتخمير المعوي الذي يتم داخل أجسام الحيوانات والأسمدة الاصطناعية من العوامل المسؤولة وبشكل كبير عن ارتفاع مستويات انبعاث غازات الاحتباس الحراري في قطاع الزراعة. وبالحديث عن دول مجلس التعاون الخليجي فقد تساهم القطاعات الحيوانية الكبيرة- وخاصةً تلك التي تعمل في إنتاج الألبان واللحوم- في توليد غاز الميثان وغاز أكسيد النيتروس إضافةً إلى انبعاثات غازات الاحتباس الحراري كبيرة الحجم والتي تتسبب في تغير المناخ.
عوامل قانونية		• تتقاسم العديد من الوزارات والبلديات داخل دولة الإمارات العربية المتحدة الاختصاص القضائي وذلك سعيًا منها للحفاظ على سلامة الأغذية وتنظيم عمليات استيراد المنتجات الزراعية إلى داخل البلاد. • تشرف كل من وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة ووزارة التغير المناخي والبيئة على ضمان امتثال الكِيانات التابعة للقواعد والمتطلبات المعنية بالمواد الغذائية المحلية والتي وضعتها الحكومة الاتحادية، كما أن وزارات أخرى مثل وزارة الصحة ووزارة الدولة للأمن الغذائي والمائي تساهم في وضع بعض القوانين واللوائح. • تعمل الحكومات المحلية داخل كل إمارة بصفتها الجهة المسؤولة عن إدارة اللوائح الغذائية الاتحادية، وهي تضمن أيضًا التزام جميع السلع المستوردة والمنتجة محليًا بما ينص عليه القانون.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) - إدارة التجارة الدولية - إدارة الخدمات الزراعية الدولية في وزارة الزراعة الأمريكية - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - البنك الدولي - المواقع الإلكترونية الحكومية

4. آثار الجائحة (كوفيد - 19) على القطاع الزراعي وفقا للدولة

تباينت تداعيات الجائحة (كوفيد - 19) التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط من دولة إلى آخر, اخرى, وتفاقمت عدة قضايا مثل انخفاض معدلات النمو السنوي ومعدلات الإنتاج في القطاع الزراعي في الربع الأول من عام 2020, كما تسبب الإعلان عن فرض حظر السفر والإغلاقات في انخفاض طفيف في القطاع في الربع الأول من السنة, وقد تبع ذلك أيضًا نقص في القوى العاملة, وبالتالي وخلال تلك الفترة أزالت الجائحة (كوفيد - 19) الستار عن نقاط ضعف جسيمة داخل مجتمعات الشرق الأوسط ومؤسساته واقتصاداته. إلا أن الإجراءات القوية التي اتخذتها الحكومات المعنية خلال تلك الفترة سمحت بنمو الإنتاج والتصدير. علاوةً على ذلك فقد شهد قطاع الاستهلاك المحلي للمنتجات الزراعية ارتفاعًا ملحوظًا صاحبه زيادةً في معدلات الطلب على المنتجات الزراعية المختلفة.

وفي ظل تعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات الجائحة (كوفيد - 19) تتخذ كل من دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا عدة خطوات لتعزيز الإنتاج الغذائي المحلي باعتباره خطوة نحو تحقيق الأمن الغذائي. وفيما يلي توضيحًا للأثر الإيجابي المُقدر للجائحة (كوفيد - 19) والواقع على نمو القطاع الزراعي في مختلف الدول:

تقييم آثار الجائحة (كوفيد - 19)

تقييم التأثير الإيجابي لجائحة كورونا (كوفيد-19) على قطاع الزراعة

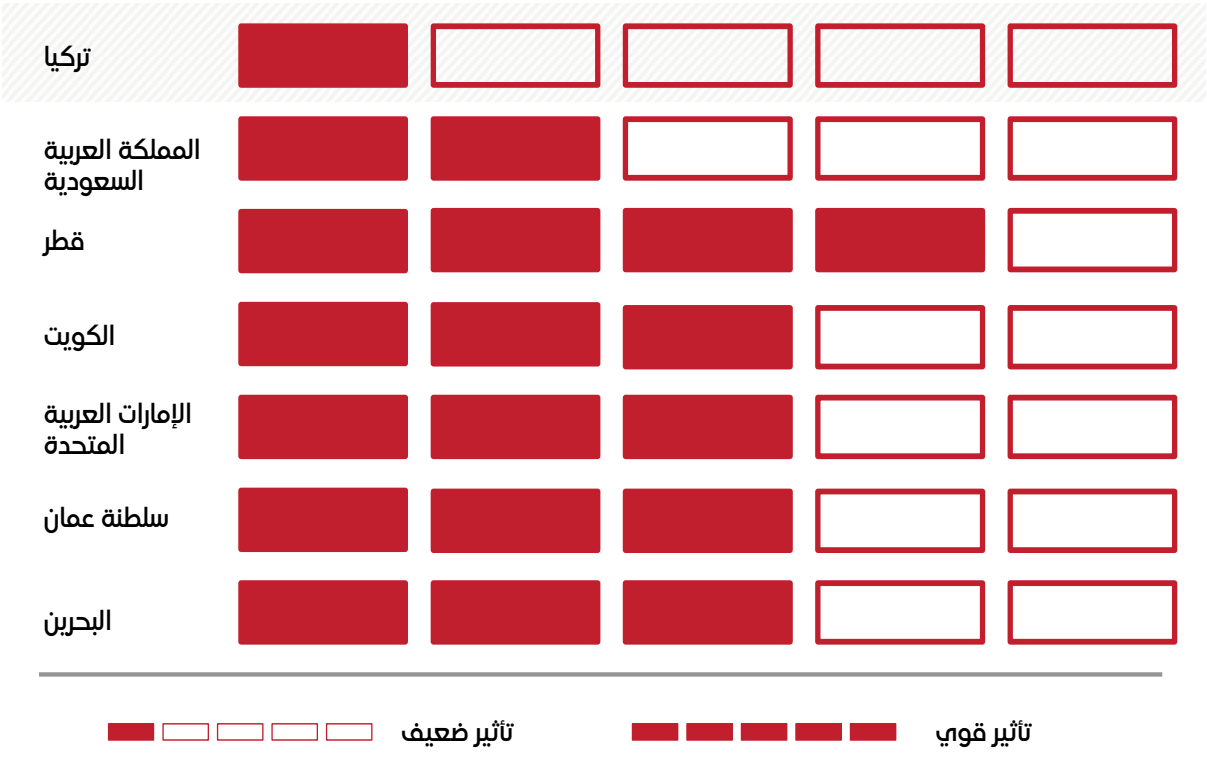

المصدر: الفريق التحليلي

يعرض الرسم البياني أعلاه التأثير الإيجابي المقدر للجائحة (كوفيد 19-) على القطاع الزراعي في كل بلد، اعتمدت نفس النتائج على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي ومساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك المحلي والتغيرات الطارئة على مؤشر الإنتاج الزراعي وعمليات الاستيراد التصدير والتغير الطارئ على مساحات الأراضي الزراعية وغيرها. وحسبما تشير التقديرات فإن القطاع الزراعي في قطر كان الأكثر تأثراً بالجائحة، بينما أظهر القطاع في كل من تركيا والمملكة العربية السعودية تأثراً أقل. وفيما يلي المزيد من التفاصيل التي تتناول آثار الجائحة (كوفيد - 19) على المستوى الدولة

النمو في مساهمة الزراعة والحراجة وصيد الأسماك في حصة الناتج المحلي الإجمالي، 2020

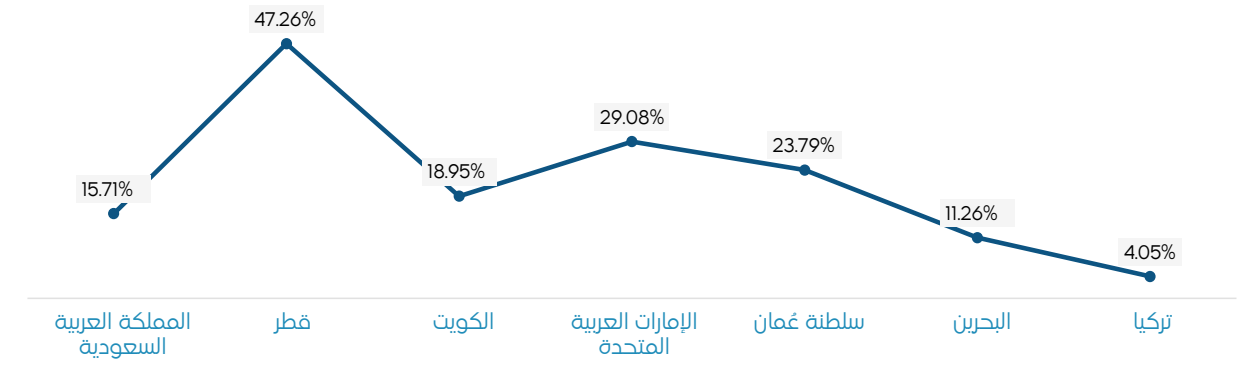

نسبة التغير في قيمة الصادرات من المحاصيل والمنتجات الحيوانية، 2020

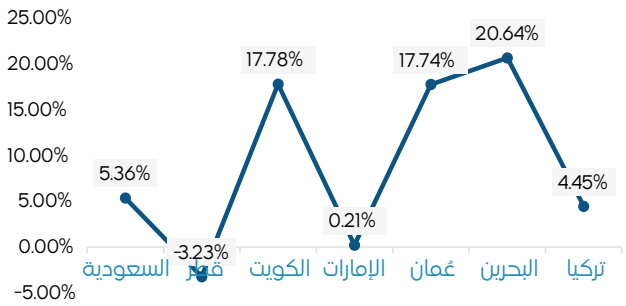

نسبة التغير في قيمة الواردات من المحاصيل والمنتجات الحيوانية، 2020

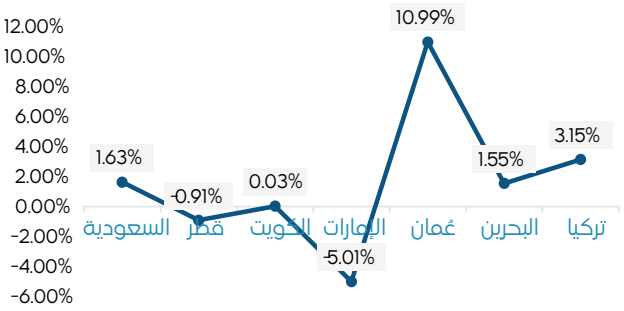

المصدر: البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)

يعرض الرسم البياني أعلاه المؤشرات المختلفة لآثار الجائحة (كوفيد - 19) على قطاع الزراعة. شهدت دول مجلس التعاون الخليجي جميعها إضافةً إلى تركيا ارتفاعًا في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، وبالمثل فقد رفعت معظم الدول من معدلات صادراتها وواردتها من المنتجات الزراعية. أما بالنسبة لانخفاض معدلات الواردات والصادرات في الإمارات العربية المتحدة وقطر فإن تلك الظاهرة ناجمة وبشكل أساسي عن حركة القوى العاملة الوافدة رجوعًا إلى أوطانهم.

1-4 آثار الجائحة (كوفيد - 19) على القطاع الزراعي على المستوى القُطري (لكل بلد)

المملكة العربية السعودية

- تأثير ضعيف نسبيًا نظرًا لتحقيق نسب أعلى من الاكتفاء الذاتي.
- انخفاض في استيراد المنتجات الزراعية بسبب الإغلاق المؤقت للحدود الدولية.
- انخفاض استهلاك الغذاء بسبب انخفاض الدخل.
- التحول في التركيز نحو الأمن الغذائي واستخدام المياه الزراعية.

قطر

- نقص الإمدادات الغذائية الناجم عن توقف الواردات وقيام المستهلكين بعمليات الشراء المدفوعة بالشعور بالذعر.
- انخفاض الإنتاج الزراعي بسبب نقص العمالة.
- التخفيف من الآثار الضارة بسبب توافر مخزونات السلامة الكافية للسلع الأساسية الرئيسية.
- حزم الدعم الاقتصادي لحماية المواطنين من عدم توفر الغذاء.

الكويت

- الاعتماد الشديد على قطاع النفط والغاز وأسعار النفط العالمية غير المستقرة.
- اقترب الاحتياطي العام من النفاد بسبب الارتفاع الحاد في العجز المالي للكويت في عام 2020.
- وافقت دول مجلس التعاون الخليجي على اقتراح الكويت بإنشاء شبكة مشتركة للإمدادات الغذائية.
- ترتيبات خاصة على الحدود لتسهيل استيراد المواد الغذائية.

البحرين

- كانت البحرين محمية بشكل جيد نسبيًا من الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19. كانت معظم الاضطرابات في قطاع الزراعة بسبب نقص العمال والاضطرابات في سلاسل التوريد.
- أطلقت الحكومة سلسلة من التدابير النقدية والمالية للتخفيف من التأثير السلبي للوباء.

تركيا

- قيود التصدير المفروضة من قبل الشركاء التجاريين الإقليميين من دول البحر الأسود
- عمليات الإغلاق بما في ذلك إغلاق جميع محلات البقالة.
- انخفاض الربح للمزارعين بسبب تقلب أسعار المنتجات.
- ارتفاع أسعار البرتقال في المزارع بسبب ارتفاع الطلب على الأطعمة الغنية بفيتامين C، مما أدى إلى انخفاض الصادرات.
- زيادة متناسبة في أسعار الحليب واللحوم والبيض المحلية بسبب ارتفاع أسعار الوجبات المعدة باستخدام الزيوت النباتية.
- قدمت حكومة تركيا العديد من التدابير الجديدة لمواجهة آثار جائحة كوفيد-19، وفيما يلي بعض من هذه التدابير:
- تأجيل 6 أشهر في مطالبة المزارعين بسداد القروض الحكومية.
- تشكيل مجلس لتقييم الأسعار غير العادلة لتنظيم الزيادات الباهظة في الأسعار وتقييد الاكتناز وممارسات السوق السوداء.
- إدخال سوق رقمية جديدة عبر الإنترنت لربط المنتجين بالمشترين.
- إطلاق مناقصات إضافية للحبوب المعفاة من الرسوم الجمركية لمساعدة المنتجين وضمان التوازن بين العرض والطلب في قطاع الأغذية.

الإمارات العربية المتحدة

- اضطرابات في قطاع الزراعة والدواجن في دولة الإمارات العربية المتحدة بسبب نقص العمالة.
- اضطرابات في سلاسل التوريد والإمداد الزراعية بسبب عمليات الإغلاق وحظر السفر وحظر التجول والقوانين التي تفرض ارتداء الكمامات.
- العديد من الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية الواسعة للتعافي من الانكماش المرتبط بالجائحة.

سلطنة عمان

- ضعف النمو الاقتصادي وارتفاع عجز الموازنة.
- انخفاض المخاوف المتعلقة بالأمن الغذائي بسبب الانخفاض النسبي لمعدلات عمليات الشراء المدفوعة بالشعور بالذعر.
- انخفاض استهلاك الأغذية المستوردة بسبب مخاوف تتعلق بسلامة الأغذية.
- انخفاض استهلاك الأسماك بسبب القيود الاجتماعية.

1 إدارة التجارة الدولية - البنك الدولي - منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)

5. توقعات قطاع الزراعة داخل كل من دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا

5-1 مقارنة بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا

5-1-1 مساحات الأراضي الزراعية

إحصاءات مساحات الأراضي الزراعية في دول مجلس التعاون الخليجي مقابل تركيا

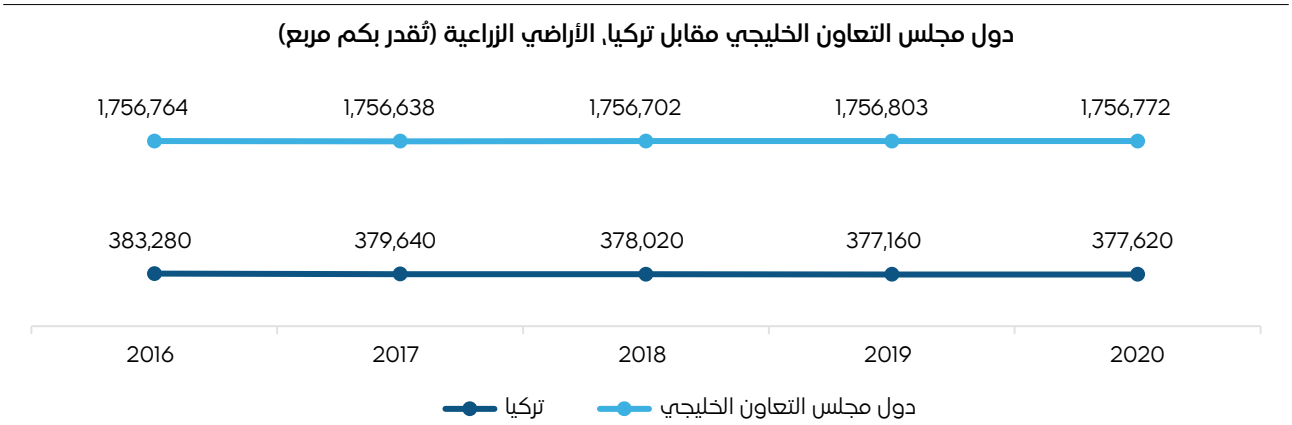

المصدر: البنك الدولي

يعرض الرسم البياني أعلاه المقارنة الخاصة بمساحات الأراضي الزراعية بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا. تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي مساحات أكبر من الأراضي قيد الزراعة إلا أن هيمنة الظروف المناخية القاسية على المنطقة يعوق الإنتاج الفعال لتلك الأراضي. وبالتالي فإن دول مجلس التعاون الخليجي تتبنى اليوم تقنيات زراعية مبتكرة لتضمن تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد.

5-1-2 الثروة الحيوانية

مقارنة إحصاءات الثروة الحيوانية - دول مجلس التعاون الخليجي مقابل تركيا

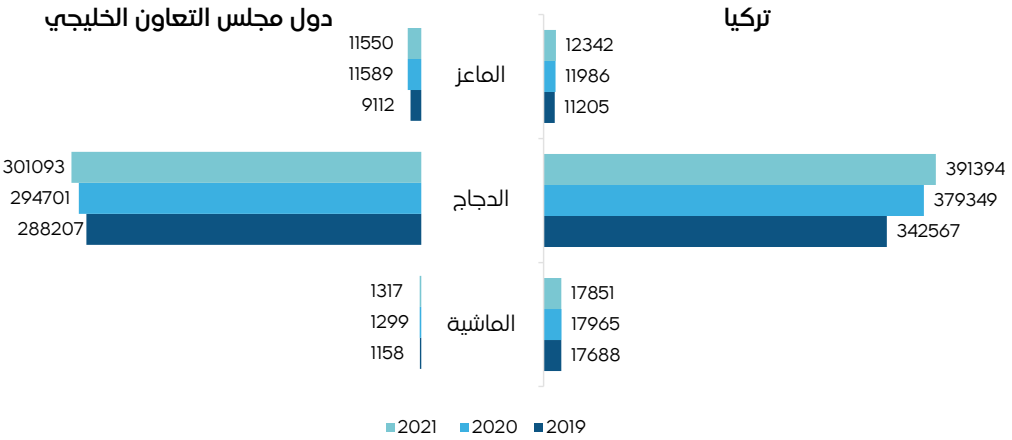

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)

قد تُعد مساحات الأراضي الزراعية من النقاط التي تتغلب فيها دول مجلس التعاون الخليجي على تركيا إلا أن تركيا تمتلك عددًا أكبر من الثروة الحيوانية مقارنةً بما تملكه دول مجلس التعاون الخليجي الست مجتمعةً. ويعد توافر المراعي ميزة هامة لتركيا مقارنةً بدول مجلس التعاون الخليجي فتعزز بدورها قطاع تربية الحيوانات في تركيا.

3-1-5 حجم القوى العاملة داخل القطاع الزراعي

مقارنة أثر القوى العاملة في القطاع الزراعي

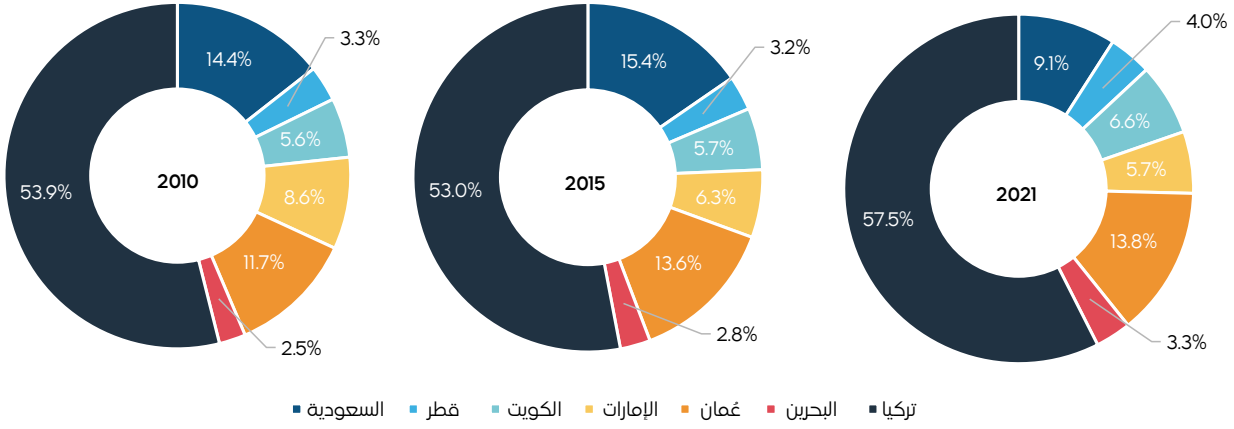

المصدر: تقديرات منظمة العمل الدولية النموذجية والبنك الدولي

بالحديث عن نسب القوى العاملة في القطاع الزراعي فإن تركيا تمتلك أكثر من 50٪من تلك القوى وذلك بجمع إجمالي عدد العاملين في دول مجلس التعاون الخليجي والتركية، كما أنها نجحت أيضًا في رفع حصتها بشكل أكبر في عام 2021 مقارنةً بعام 2015. ويعرض الرسم البياني أعلاه اهتمام البلاد المتزايد بتنمية القطاع الزراعي.

4-1-5 مقارنة عمليات الاستيراد والتصدير – دول مجلس التعاون الخليجي مقابل تركيا

عمليات الاستيراد والتصدير

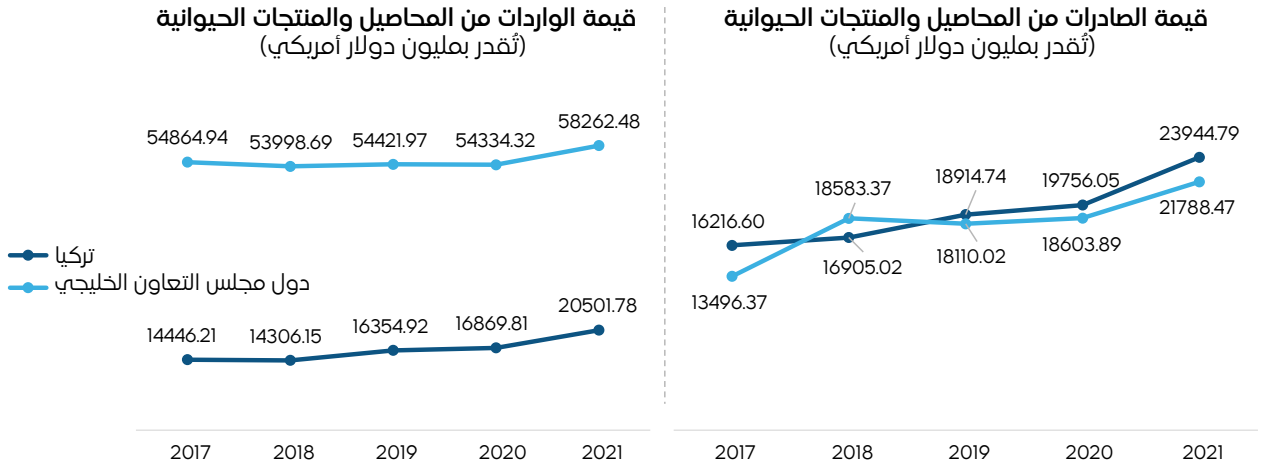

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)

تُظهر الرسوم البيانية الخطية تصدير تركيا لمنتجات زراعية أكثر من تلك التي صدرتها دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعةً. شكلت واردات تركيا ما يقرب من ثلث واردات دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعةً، ومن خلال ذلك فإن هذه الرسوم البيانية تظهر القطاع الزراعي التركي المتطور والصادرات المتنامية فيه إضافةً إلى إظهارها التحسينات التي تشهدها دول مجلس التعاون الخليجي في ظل زيادة صادراتها.

جدول رقم 4: إحصاءات عمليات التصدير والاستيراد التركية مع دول مجلس التعاون الخليجي – منتجات زراعية مختارة (تُقدر بألف دولار أمريكي)

السلعة	صادرات تركيا			وإرادات تركيا		
	2020	2021	2022	2020	2021	2022
الحبوب	1847	546	6620	46	73	0
الخضروات الصالحة للأكل وبعض الجذور والدرنات	64619	39644	35648	363	379	35
الحيوانات الحية	22434	29530	24415	107	3	4
اللحوم الصالحة للأكل	40883	32244	79309	293	607	0
الأسماك والقشريات والرخويات واللافقاريات المائية الأخرى	74149	81154	54233	485	1753	484
القهوة والشاي ومشروب المتّة والتوابل	10272	5917	10284	3633	5322	1394

المصدر: إدارة التجارة الدولية.

يوضح الجدول أعلاه قيمة حجم التجارة القائمة بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي للفترة 2020-2022 والخاصة بمواد زراعية مختارة. وحيث إن اهتمام دول مجلس التعاون الخليجي بتطوير صناعات معالجة الأغذية يشهد اهتمامًا متزايدًا فإن ذلك يمكن أن يشكل فرصةً للتعاون مع تركيا. تستورد دول مجلس التعاون الخليجي المواد الخام بالفعل من تركيا، ويمكن تصدير المنتجات المُعالجة إلى الأخيرة.

5-1-5 مقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي

بالحديث عن الاستثمارات الأجنبية فإن الصناعة الزراعية تبرز بصفتها أحد القطاعات الأكثر أهمية في هذا الصدد؛ حيث توفر تلك الصناعة السبل الأكثر ملاءمة لتعزيز القطاع الزراعي في كل من دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يُعد مكونًا محددًا وحاسمًا داخل قطاع الإنتاج الزراعي حيث تُنقل التقنيات التكنولوجية والمهارات التي تفيد مزارعي البلد المعني. ويساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الاستفادة من أحدث الأبحاث العلمية والتقنيات الزراعية مما يُمَكِن المزارع من الارتقاء بمستوى إنتاجه بما يساهم في رفع القدرة الزراعية للبلاد. وذلك لمواكبة أحدث الاتجاهات في جميع أنحاء العالم. علاوةً على ذلك فإن ضخ رأس المال الأجنبي يساهم بدوره في زيادة إنتاجية القطاع ويساعد في زيادة معدلات الصادرات.

إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل قطاع الزراعة (تُقدر بمليون دولار أمريكي) – دول مجلس التعاون الخليجي مقابل تركيا

إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الزراعة
(تُقدر بمليون دولار أمريكي)
دول مجلس التعاون الخليجي مقابل تركيا

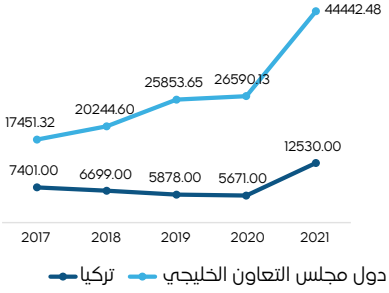

إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
في قطاع الزراعة لكل دولة (تُقدر بمليون دولار أمريكي)

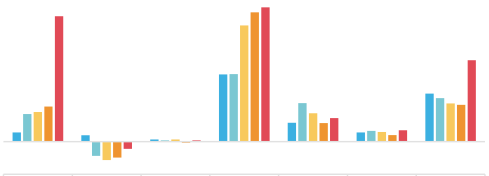

	السعودية	قطر	الكويت	الإمارات	عُمان	البحرين	تركيا
2017	1418.84	985.99	348.12	10354.22	2918.08	1426.06	7401.00
2018	4247.12	-2186.26	204.02	10385.29	5940.18	1654.26	6699.00
2019	4562.57	-2812.64	350.73	17874.66	4377.00	1501.33	5878.00
2020	5399.16	-2434.07	-141.71	19884.47	2861.00	1021.28	5671.00
2021	19285.64	-1093.41	198.17	20667.12	3619.00	1765.96	12530.00

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)
ملاحظة: توضح القيم السلبية لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص بسنة محددة أن قيمة سحب الاستثمارات من قبل المستثمرين الأجانب كانت أكثر من قيمة رأس المال المستثمر حديثًا في الاقتصاد قيد الدراسة، ويُعرف سحب الاستثمار بسحب المستثمر لأسهمه التي يملكها/يستحوذ عليها داخل شركة أجنبية ضمن النطاق الذي تنص عليه الأحكام والقوانين.

يعـرض الرسـم البيانـي الحجـم المتزايـد لتدفقـات الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر داخـل دول مجلـس التعـاون الخليجـي وإن كان القطـاع الزراعـي التركـي يتسـم بتطـوره الملحـوظ. ويمكـن القـول بـأن السـبب الرئيسـي وراء هـذا الاتجـاه هـو التبنـي المتزايـد لأسـاليب الزراعـة المسـتدامة والتقنيـات المتقدمـة التـي تسـتخدم الطائـرات المسـيرة بـدون طيـار وأجهـزة الاستشـعار والـري الذكـي والأتمتـة.

2-5 فرص التعاون والاستثمار بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا

فرص التعاون والاستثمار بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا

تصب حكومات كل من تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي تركيزها المستمر على تطوير العلاقات الاقتصادية مع بعضها البعض؛ فتركيا دولة زراعية إلى حد كبير بينما تعتمد دول مجلس التعاون الخليجي وبشكل أساسي على المواد الغذائية المستوردة. علاوة على ذلك فإن دول مجلس التعاون الخليجي تُعد رائدةً في مجال الزراعة القائمة على التكنولوجيا المتقدمة، والتي تتخلف عنها تركيا إلى حد ما. وبالتالي يمكن أن يعود زيادة حجم التجارة بين الطرفين بالنفع على كليهما، ويمكن أن يساهم ذلك في خلق قطاعات زراعية فعالة وعالية الإنتاجية ومستدامة بيئيًا واجتماعيًا. وفيما يلي مجالات التعاون المحتمل وفرص الاستثمار بين هذه البلدان.

الصناعات الغذائية

أصبح من الممكن للمستثمرين الأتراك استخدام المناطق الاقتصادية الحرة والخاصة داخل دول مجلس التعاون الخليجي لتطوير قطاع الصناعات الغذائية. ويمكن صياغة وإعداد الاتفاقيات المناسبة لضمان استيراد المواد الخام من تركيا. علاوة على ذلك ونظرًا لقربها الجغرافي من دول مجلس التعاون الخليجي فيمكن لمناطق مثل غرب آسيا وإفريقيا أن تشكل وجهات تصدير جيدة للأغذية المصنعة؛ الأمر الذي يمكن أن يوفر بدوره استفادة متبادلة بين كل من تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي.

الري الذكي

استلزم فقدان المياه بسبب ظاهرة التغير المناخي وهيمنة المناخ الجاف على أرجاء المنطقة بذل الجهود للحفاظ على المياه وتنفيذ أنظمة الري الذكية في كل من تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي. تخطط تركيا لتنفيذ أنظمة الري المتقدمة من خلال نموذج الشراكة القائمة بين القطاعين العام والخاص والذي يمكن أن يوفر فرصًا استثمارية كبيرة للمستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي. تضمنت خطة التنمية الحادية عشرة لتركيا للفترة 2019-2023 تخصيص ميزانية خاصة لإدخال أنظمة الري لأكثر من مليوني هكتار من الأراضي. وتعتزم الحكومة أيضًا تمويل مشاريع لري حوالي750 ألف هكتار بينما سيتم ري المساحة المتبقية من خلال الجهود المبذولة ضمن الشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص.

استغلال مصادر الطاقة المتجددة

تصب دول مجلس التعاون الخليجي تركيزها الشديد على تطوير مصادر الطاقة المتجددة المختلفة وتطبيقها واستغلالها؛ ففي قطاع الزراعة يمكن استخدام الطاقة المتجددة لتحل محل المصادر غير المتجددة. ويمكن بيع الطاقة الزائدة المتولدة على أنها "محاصيل نقدية". بالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي وتركيا مساعدة المزارعين بشكل متبادل من خلال مدهم بالسبل التكنولوجية والمعارف وتقديم الدعم لهم.

تعزيز سبل وصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمهمشين اقتصاديًا إلى الأسواق

يمكن لكل من دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا التعاون وإعداد التدريبات والأنشطة ذات الصلة ببناء القدرات لجميع الأطراف المنخرطة في سلاسل الإنتاج الزراعي.ويمكن لهذه الشراكات أن تصب تركيزها على قطاع الشباب والنساء والمنظمات الرسمية للمزارعين ومجموعات المصالح غير الرسمية. بالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن لهذه الدول التعاون للعمل على تحسين الإنتاج الزراعي والبنية التحتية للتخزين وذلك للحد من خسائر ما بعد مرحلة الحصاد. ويمكن إنشاء بوابة إليكترونية مشتركة ليتم من خلالها تبادل البيانات وتحسين فرص الوصول إلى معلومات السوق كي تساعد بشكل أكبر في صنع قرارات الإنتاج المتعلقة بجودة المحاصيل وكميتها وتنوعها.

الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية

يمكن لكل من تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي التعاون وتبادل المعارف والخبرات المتعلقة بقطاع الزراعة المستدامة والإنتاج الزراعي والقدرة على التكيف مع تغير المناخ، وفيما يلي عرضًا لبعض فرص التعاون الممكنة:

- نقل المعارف والخبرات وتبادلها حول تقنيات حفظ التربة والمياه وأفضل الممارسات المتبعة
- بناء مستودع معرفي يتناول قضايا تغير المناخ واستخدام الأراضي أو تدهورها
- تطوير وتنفيذ الممارسات الزراعية الذكية مناخياً مثل الري بالتنقيط والرش وشبكات الحماية من البرد وإنتاج المحاصيل في الأماكن المغلقة وإعادة تدوير مياه الصرف الصحي لأغراض الري.

الحد من الفاقد والهدر الغذائي

دول مجلس التعاون الخليجي أكثر عرضةً لفقدان الأغذية وهدرها وذلك بسبب عوامل عدة منها مناخها القاحل واعتمادها الكبير على الواردات الغذائية، وغالبًا ما تؤدي الظروف المناخية القاحلة إلى هدر المنتجات الزراعية المستوردة خلال رحلاتها إلى وجهات مختلفة في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي. ويمكن لكل من تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي التعاون لتطوير بروتوكول للتعامل مع هذه المشكلة بشكل أفضل؛ حيث يمكن لهذا البروتوكول أن يبرز الحاجة إلى وضع لوائح جديدة وبذل جهود إضافية لزيادة الوعي ووضع خطة للاستفادة من التقنيات المبتكرة. وقد تبنى عدد قليل من دول مجلس التعاون الخليجي بالفعل تدابير مختلفة في هذا الصدد كما أن التعاون المشترك قد يعطي نتيجة أفضل.

3-5 التحديات المُواجهة والحلول المطروحة

1-3-5 التحديات المُواجهة

دول مجلس التعاون الخليجي

- نقص القوى العاملة الزراعية الماهرة.
- الاعتماد الكبير على محطات تحلية المياه للري.
- المناخ القاحل الذي يحد من نمو المحاصيل الرائجة.
- الضعف النسبي للبنية التحتية لقطاع الثروة الحيوانية/قطاع تربية الحيوانات على الرغم من ارتفاع معدل استهلاك البروتين الحيواني.
- الاعتماد الكبير على الواردات والتركيز المنخفض على صادرات المحاصيل والمنتجات الحيوانية.
- سياسات التأميم التي تعيق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- رفع الرسوم المفروضة على العمال الوافدين وأسرهم في بعض الدول.
- أنشطة استغلال الأراضي غير المنسقة.

تركيا

- يؤدي ارتفاع معدلات تلوث المياه نسبيًا إلى تقييد استخدامها في الزراعة.
- يتم فقدان نسبة كبيرة من المياه نتيجة لتغير المناخ مما يؤدي إلى الإفراط في استخدام المياه الجوفية لأغراض الزراعة.
- عدم توفر نظام لتحديد تداعيات المنح الزراعية المقدمة.
- عدم توفر مسوحات تربة مفصلة تصور قدرات التربة في جميع أنحاء البلاد.
- ارتفاع نسبي في الاستغلال غير الزراعي للأراضي الزراعية.
- غالبًا ما يشكل رأس المال غير المنظم داخل المؤسسات الزراعية التركية سببًا في حدوث مشاكل تمويلية.
- بنية تحتية بدائية للتدريب لتوجيه المزارعين أثناء التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة.
- التأخير في تنفيذ وتدشين المشاريع بسبب الكوارث الطبيعية وعوامل الاقتصاد الكلي.
- الاعتماد الكبير على الأسمدة والأدوية البيطرية المستوردة.

المصدر: تويك إنفو - منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) - إدارة التجارة الدولية - إدارة الخدمات الزراعية الدولية في وزارة الزراعة الأمريكية - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - البنك الدولي - المواقع الإلكترونية الحكومية

2-3-5 الحلول المطروحة

دول مجلس التعاون الخليجي

- تجميع حزم الأراضي مع ضمان حقوق الملكية والتنمية من قبل الحكومات لتأجيرها لمجموعات التنمية الزراعية الخاصة.
- توفير آليات البنية التحتية والمرافق للجمهور خارج الموقع (توصيلات المرافق والطرق وما إلى ذلك) كحافز للتمويل الخاص للبنية التحتية ومرافق معالجة الأغذية.
- تعزيز نهج البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) والبناء والتمليك والتشغيل (BOO) لتطوير المرافق الزراعية في الموقع وخارج الموقع.
- تطوير سلطات أو شركات حكومية مستقلة أو إدارات متخصصة داخل الوزارات أو مجالس إدارة خاصة بكل منطقة أو أذرع وكالات تشجيع الاستثمار لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الزراعة.
- إجراء تعديلات فيما يخص حقوق استغلال الأراضي لتوفير الأمن الغذائي وأنماط الإنتاج.
- التعاون مع شركات البذور التركية في القطاع الخاص للاستفادة من أصناف المحاصيل المقاومة للمجاعات.
- تحديث مناطق الزراعة لزيادة إنتاجية المحاصيل طويلة الأمد والمحاصيل ذات القيمة المضافة العالية.
- تحديث وتوسعة أماكن إيواء الحيوانات وشراء الماشية والأدوات والمعدات.
- الدعم الحكومي لمناطق إنتاج تربية الأحياء المائية الجديدة.

تركيا

- إنشاء نظام مصرفي عقاري لتطوير سوق الأراضي الزراعية.
- دمج الأراضي البيضاء داخل قطاع الإنتاج الزراعي وتشجيع الزراعة التعاقدية.
- إعداد خطط استخدام الأراضي الزراعية بناءً على نظم معلومات التربة.
- تخصيص مناطق جديدة لإنشاء مزارع الصيد في البحار والأنهار والخزانات.
- تقديم الدعم المباشر للأفراد والشركات داخل القطاع الزراعي وتعزيز الإدارة المستدامة للمزارع.
- وضع اللوائح التي تركز على تعزيز الاستخدام الصناعي للنباتات الليفية ومنها -في المقام الأول- القنب.
- تنفيذ مخططات الحوافز الاستثمارية الخاصة للشركات التي تتخذ من دول مجلس التعاون الخليجي مقراً لها.
- تخفيض ضريبة الشركات على الاستثمارات القائمة في دول مجلس التعاون الخليجي.
- توقيع اتفاقيات التجارة الحرة مع دول مجلس التعاون الخليجي بشأن المحاصيل الغذائية والثروة الحيوانية.
- تطوير البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجيستية لتقليل هدر المنتجات الزراعية أثناء النقل.
- عقد شراكات مع دول مجلس التعاون الخليجي لإدخال أصناف المحاصيل المقاومة للمجاعات للحفاظ على المياه
- تصدير المنتجات الزراعية الخام إلى دول مجلس التعاون الخليجي، مقابل المواد الغذائية المصنعة.

المصدر: تويك إنفو - منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) - إدارة التجارة الدولية - إدارة الخدمات الزراعية الدولية في وزارة الزراعة الأمريكية - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - البنك الدولي - المواقع الإلكترونية الحكومية

4-5 أبرز مشاريع التعاون القائمة بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا

جدول رقم 5: أبرز مشاريع التعاون القائمة بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا

السنة	الأخبار ذات الصلة	الأطراف المشاركة
مارس 2023	وقعت كل من تركيا ودولة الإمارات العربية المتحدة اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة (CEPA)، حيث تهدف تلك الاتفاقية إلى زيادة حجم التجارة القائمة بين البلدين لتصل إلى تقييم يبلغ 40 مليار دولار أمريكي في السنوات الخمس المقبلة وفقًا لتوقعات دولة الإمارات العربية المتحدة. وحسب التقديرات فإن الاتفاقية المُشار إليها تصب تركيزها على المجالات الاستراتيجية مثل تكنولوجيا الزراعة والطاقة النظيفة والأمن الغذائي إضافةً إلى التعاون المستمر ضمن مشاريع العقارات والبناء.	تركيا ودولة الإمارات العربية المتحدة
يناير 2023	أجرت كل من تركيا وقطر مناقشات تناولت سبل تعزيز تعاون البلدين في المجال العسكري والأمني، وقد أُجريت المناقشات أمام اللجنة الاستراتيجية العليا التي انعقدت في العاصمة القطرية - الدوحة. ومن المتوقع أن يشكل التعاون الزراعي والتجارة جزءًا لا يتجزأ من الاتفاقية المُوقعة في الاجتماع.	تركيا وقطر
نوفمبر 2022	وقعت كل من سلطنة عُمان وتركيا بروتوكول تعاون وذلك عقب الاجتماع الحادي عشر للجنة الاقتصادية التركية العُمانية المشتركة، حيث إنه من المتوقع أن يعزز هذا البروتوكول آفاق التجارة والعلاقات المتبادلة بين البلدين في مختلف المجالات. وتشمل القطاعات المستهدفة من قبل البلدين بغرض تطويرها قطاع الزراعة والحراجة (زراعة الغابات) والبناء والطاقة والتمويل والعلوم والتكنولوجيا والصناعة والنقل والتعليم والصحة والبيئة والسياحة والثقافة.	تركيا وسلطنة عُمان
يونيو 2022	اتفقت كل من المملكة العربية السعودية وتركيا على التعاون والانخراط في العلاقات الثنائية والتي تشمل المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والزراعية والأمنية والثقافية. ومن المتوقع أن تعزز تلك الجهود المبذولة سبل المشاركة بين القطاعين العام والخاص في البلدين.	تركيا والمملكة العربية السعودية
فبراير 2022	وقعت وزارة الزراعة والغابات التركية مذكرة تفاهم مع وزارة التغير المناخي والبيئة الإماراتية بهدف توسيع رقعة التعاون بين البلدين في مجال التنمية الريفية والزراعة وتبني النظم الزراعية الحديثة.	تركيا ودولة الإمارات العربية المتحدة
ديسمبر 2021	وقعت كل من تركيا وقطر 15 اتفاقية تعاون لاستكشاف سبل تعزيز وتطوير التعاون الاستراتيجي بين البلدين، وقد وُقعت تلك الاتفاقيات على هامش اجتماع اللجنة الاستراتيجية العليا التركية القطرية. كما تم تضمين قضايا التعاون الزراعي والتجارة في الاتفاقيات الموقعة خلال الاجتماع.	تركيا وقطر

1 تويك إنفو - منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) - إدارة التجارة الدولية - إدارة الخدمات الزراعية الدولية في وزارة الزراعة الأمريكية - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية - البنك الدولي - المواقع الإلكترونية الحكومية

6. الملحق

6-1 فهرس الكلمات

جدول رقم 6: قائمة الاختصارات

الاختصار	المعنى
ACC	تعاونيات الائتمان الزراعي – تركيا
AI	الذكاء الاصطناعي
AOAD	المنظمة العربية للتنمية الزراعية
APAC	منطقة آسيا والمحيط الهادئ
BSTDB	بنك البحر الأسود للتجارة والتنمية
BO	نظام البناء والتشغيل
BOT	نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية
BLT	نظام البناء والتأجير ونقل الملكية
CAGR	معدل النمو السنوي المركب
CBT	البنك المركزي التركي
COVID-19	(COVIDمرض فيروس كورونا (-19
CSR	المسؤولية الاجتماعية للشركات
DNI	الإشعاع الشمسي المباشر
EC	المفوضية الأوروبية
EBRD	البنك الأوروبي لإعادة الإعماروالتنمية
EU	الاتحاد الأوروبي
FAO	(منظمة الأغذية والزراعة (الفاو
FAS	إدارة الخدمات الزراعية الدولية - وزارة الزراعة الأمريكية
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
FTA	اتفاقية التجارة الحرة

الاختصار	المعنى
FZ	منطقة حرة
GCC	مجلس التعاون الخليجي
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GEU	التحديث الاقتصادي للبنك الدولي بشأن منطقة الخليج
ICLS	المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل
IEA	الوكالة الدولية للطاقة
ILO	منظمة العمل الدولية
IMF	صندوق النقد الدولي
IPARD	برنامج الاتحاد الأوروبي للمساعدة في مرحلة ما قبل الانضمام للتنمية الريفية (IPARD)
IsDB	البنك الإسلامي للتنمية
ITA	إدارة التجارة الدولية
IUU	الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم
LNG	الغاز الطبيعي المسال
MEA	منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا
MOCCAE	وزارة التغير المناخي والبيئة - الإمارات العربية المتحدة
MoCIIP	وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
MoEWA	وزارة البيئة والمياه والزراعة
MoHRE	وزارة الموارد البشرية والتوطين
MSE	بورصة مسقط
MT	طن متري
NAP	خطة التكيف الوطنية
NDC	المساهمات المحدّدة وطنيًّا
NDP	خطة التنمية الوطنية
NPP	محطة طاقة نووية
NRW	فاقد مائي
OECD	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

الاختصار	المعنى
PESTLE	العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والقانونية والبيئية
PPP	الشراكة القائمة بين القطاعين العام والخاص
QNDF	الإطار الوطني للتنمية لدولة قطر
QNMP	الخطة الوطنية القطرية
R&D	البحث والتطوير
SAM	أمريكا الجنوبية
SEZ	منطقة اقتصادية خاصة
SME	الشركات الصغيرة والمتوسطة
SOE	الشركات المملوكة للدولة
SRAD	التنمية الزراعية الريفية المستدامة
SWOT	نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات
TCZB	بنك زراعات (في تركيا)
TKDK	مؤسسة دعم التنمية الزراعية والريفية التابعة لوزارة الزراعة والغابات التركية
TL	ليرة تركية
TOR	نقل الحقوق التشغيلية
UAE	دولة الإمارات العربية المتحدة
UK	المملكة المتحدة
US	الولايات المتحدة الأمريكية
US$	الدولار الأمريكي
WDN	شبكة توزيع المياه
WHO	منظمة الصحة العالمية
Y-o-Y	على أساس سنوي
ZLD	تقنية صفر نفايات سائلة

2-6 المصادر الرئيسية للبيانات الواردة في التقرير

جدول رقم 7: المصادر الرئيسية للبيانات الواردة في التقرير

المنظمة العربية للتنمية الزراعية	إدارة التجارة الدولية
بورصة الكويت/ سوق الكويت للأوراق المالية	البنك الإسلامي للتنمية
بنك البحر الأسود للتجارة والتنمية	وزارة التغير المناخي والبيئة - الإمارات العربية المتحدة
مصرف البحرين المركزي	وزارة الموارد البشرية والتوطين - الإمارات العربية المتحدة
بنك الكويت المركزي	وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة - الإمارات العربية المتحدة
البنك المركزي التركي	المركز الوطني للإحصاء والمعلومات - سلطنة عُمان
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
الجهاز المركزي للمعلومات - مملكة البحرين	مرصد التعقيد الاقتصادي
الإدارة المركزية للإحصاء - الكويت	منظمة الدول المصدرة للنفط) أوبك(
البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية	جهاز التخطيط والإحصاء - قطر
منظمة الأغذية والزراعة) الفاو(	مصرف قطر المركزي
المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء - الإمارات العربية المتحدة	البنك المركزي السعودي
الهيئة العامة للإحصاء - المملكة العربية السعودية	مؤسسة دعم التنمية الزراعية والريفية التابعة لوزارة الزراعة والغابات التركية.
مجلس التعاون الخليجي	المعهد الإحصائي التركي / تويك إنفو
مؤسسة الخليج للاستثمار	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) أونكتاد(
الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات) جيبكا(	إدارة الخدمات الزراعية الدولية - وزارة الزراعة الأمريكية
المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل	البنك الدّولي
منظمة العمل الدولية	منظمة الصحة العالمية
صندوق النقد الدولي	منظمة التجارة العالمية
معهد التمويل الدولي	التحديث الاقتصادي للبنك الدولي بشأن منطقة الخليج

مركـــز الخليـــج للأبحـــاث